جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم المحاسبة

أثر التدقيق الالتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق دراسة ميدانية

The Impact of Compliance Audit on Anti Money Laundering in the Commercial Private Banks in the Kurdistan Region of Iraq / Empirical Study

إعداد الطالبة
ڤان سامان حاجى رسول احمد

إشراف الدكتور
عبدالرحمن خالد الدلابيح

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالبة ڤان سامان حاجى رسول أحمد، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات ، أو الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الإسم: ڤان سامان حاجى رسول أحمد
التوقيع:
التاريخ: / / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب...

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة...

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان...

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء... إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى الروح التي سكنت روحي فلان.. إلى توأم روحي.. إلى تلك النجوم التي تلئلأت في سماي..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبا في برنامج الماجستير، ومعدا هذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور: محمد المقداد، الذي له الفضل- بعد الله تعالى- على البحث والباحث مذ كان الموضوع عنوانا وفكرة إلى أن صار رسالة ووبحثا. فكان نعم المعين والموجه، فجزاه الله عني خيرا زله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة الذين لم يألوا جهدا في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه علم نيّر.

وأتقدم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أشكر جميع الأخوة والأخوات والأهل والأصدقاء على حضورهم مناقشة رسالتي العلمية، وأشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان :

"أثر التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق / دراسة ميدانية"

The Impact of Compliance Audit on Anti Money Laundering in the Commercial Private Banks in the Kurdistan Region of Iraq / Empirical Study

واجيزت بتاريخ : / / ٢٠١٨

إعداد
ڤان سامان حاجى رسول أحمد
إشراف
الدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح

أعضاء لجنة المناقشة :	التوقيع
د. عبدالرحمن خالد خدام الدلابيح	(مشرفاً و رئيساً)
د. طارق عوده عيد الخالدي	(عضواً داخلياً)
د. عوده أحمد بني أحمد	(عضواً داخلياً)
د. حمزة حسين خلف الموالي	(عضواً خارجياً)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ب
الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
قرار لجنة المناقشة ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
قائمة الجداول ..... ح
فهرس الملاحق ..... ط
الملخـــص باللغة العربية ..... ي
Abstract ..... ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة : ١
مشكلة الدراسة : ١
أهداف الدراسة : ٢
أهمية الدراسة: ٣
فرضيات الدراسة: ٣
نموذج متغيرات الدراسة : ٤
مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية : ٥
الدراسات السابقة ٥
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : ١٧
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة ١٨
المبحث الأول: التدقيق الإلتزام ١٨
مفهوم ونشاة التدقيق : ١٨
طبيعة عملية التدقيق : ١٩
مفهوم وطبيعة التدقيق الإلتزام : ٢٠
إجراءات التدقيق الإلتزام : ٢١
المبحث الثاني : مكافحة غسل الأموال ٣٢
المبحث الثالث : المصارف التجارية ٤٠
الفصل الثالث : منهجية الدراسة ٤٤
طبيعة ونوع الدراسة : ٤٤
مجتمع الدراسة والعينة : ٤٤
أداة جمع البيانات: ٤٤
صدق أداة القياس وإثباتها : ٤٥
مصادر جمع البيانات والمعلومات : ٤٦
أساليب التحليل الإحصائي للبيانات : ٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ٤٧
وصف خصائص أفراد عينة الدراسة: ٤٧
التحليل الوصفي لمجالات الدراسة : ٥٠
نتائج اختبار فرضيات الدراسة : ٥٩
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات ٦٩
النتائج والاستنتاجات : ٦٩
التوصيات: ٧٣
قائمة المراجع ٧٤
أولاً : المراجع باللغة العربية : ٧٤
ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية : ٧٨
قائمة الملاحق ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
	قيمة معاملات الثبات (كرونباخ ألفاCronpach's Alpha) لمتغيرات الدراسة.	٧١
	خصائص أفراد عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية.	٧٥
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول: إجراءات التدقيق الإلزامي.	٧٨
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلزامي.	٨٠
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال.	٨٢
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلزامي .	٨٣
	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتغير التابع: الحد من ظاهرة غسل الأموال .	٨٥
	نتائج اختبار (VIF) والتباين المسموح به ومعامل الالتواء .	٨٨
	نتائج معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد .	٨٩
	ANOVAاختبار تحليل التباين	٩٠
	اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار .	٩٠
	نتائج معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد .	٩٣
	ANOVA اختبار تحليل التباين	٩٤
	اختبار تحليل معاملات (Coefficients)معادلة الانحدار	٩٤
	نتائج اختبار t(Independent Samples Test) لعينتين مستقلتين للفروق في أثر التدقيق الالتزامعبى مكافحة غسل الأموال بين المصارف التجارية الاهلية والمركزية في إقليم كردستان العراق .	٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١.	الاستبانة	١١٣
٢.	قائمة باسماء المحكمين	١١٨

جدول المصطلحات

الرقم	المصطلح	المصطلح باللغة الانجليزية
١.	KYC	Know Your Customers
.2	CTS	Cash Transaction Slip
.3	AML	Anti- Money Laundering
.4	COSO	The Committee of Sponsoring
.5	ISO	International Organization for Standardization

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر التدقيق الإلتزامعلى مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراقدراسة ميدانية

إعدادالطالبة: ڤان سامان حاجى رسول أحمد
المشرف الدكتور: عبدالرحمن خالد الدلابيح

الملخـــص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الإلتزامعلى مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة من عدة محاور، وتم توزيعها على عينتي الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الاهلية والبنك المركزي إقليم كردستان العراق، والبالغ عددها (٣٠) مصرف،أما وحدة المعاينة فتتكون من المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الاهلية ، بالإضافة إلى المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي لإقليم كردستان العراق، وتم توزيع (١٠٠) استبانة في المصارف التجارية الاهلية والبنك المركزي بمعدل (٥٠) استبانة في المصارف التجارية ومثلها في البنك المركزي.وتم استرداد (٧٤%) استبانة تم إخضاعها جميعا للتحليل. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي إتبعت الأسلوب الوصفي والتحليلي، وتم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما البيانات الثانوية والأولية.وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، واختبار (Independent Samples Test): لعينتين مستقلتين.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود اثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الإلتزامعلى مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة في المصرف المركزي والمصارف التجارية، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال بين المدققين الداخليين في المصارف التجارية الاهلية وبين المدققين (المفتشين) في البنك المركزي في إقليم كردستان العراق. وبناء على نتائج هذه الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات تورد الباحثة منها: التأكيد على أهمية إتباع إجراءات التدقيق الإلتزام والخطوات التفصيلية أثناء قيام المدقق بتدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تواقيع مسؤول الخزينة ومدير الفرع.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الإلتزام، مكافحة غسل الأموال، المصارف التجارية الاهلية، إقليم كردستان العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of Compliance Audit on Anti Money Laundering in the Commercial Private Banks in the Kurdistan Region of Iraq / Applied Study

Prepared By: van Saman Haji Rasul Ahmed
Supervised: Dr. Abdel – Rahman Khaled El-dalabeeh

Abstract

The study aimed to identify The impact of compliance Audit to combating anti money laundering in commercial banks In the Kurdistan region of Iraq .To achieve the purpose of this study, a questionnaire consisting of several points was developed and distributed to the study samples, whereas the study community included all commercial banks and Central Banks of Kurdistan Region of Iraq with a total number as 30 Banks.

As for The unit of analysis, it consists of internal auditors who works for the internal control departments in commercial banks in addition to the inspectors who works in Supervision and Inspection Authority in the central bank In the Kurdistan Region of Iraq.

A (100) hundred questionnaires were distributed, %74 of them has been returned and analyzed. This study is considered as one of the field studies that followed the Descriptive and analytical method as it based on two types of information resources, which they are secondary and primary data. The multiple and simple linear regression analysis and (T) Test were used for two independent samples.

The study reached a number of results, the most prominent of which are: The existence of a statistically significant impact of the scrutiny of the obligation to combat money laundering in the commercial banks in the Kurdistan region of Iraq, from the point of view of the two study samples in the Central Bank and commercial banks, and found no significant differences to verify the commitment to Combating money laundering between internal auditors in commercial banks and civil inspectors (inspectors) in the Central Bank in the Kurdistan region of Iraq.
Based on the results of this study, a number of recommendations were formulated, including the following: Emphasizing the importance of following the procedures of auditing compliance and detailed steps during the auditor checking the forms of open accounts in the bank such as current, savings and fixed deposits and ensuring the signatures of the Treasury Officer and the Branch Manager.
Keywords: Compliance Audit, Anti-Money Laundering, Commercial Banks, Kurdistan Region of Iraq.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة :

تشكل جريمة غسل الأموال تحديا اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا لكيان المجتمعات والدول لما تسببه من تأثيرا في البيئة الأساسية وإرباك في مؤسسات المجتمع المختلفة، لذلك تحاول الدول المتقدمة منها والنامية في وضع المعالجات القانونية والرقابية لأجل تحصين المؤسسات التي من المتوقع أن تكون منفذا لغسل الأموال كالمصارف وغيرها، وتعد جرائم غسل الأموال من الجرائم التي تتم بعمليات فيها يحاول مرتكبيها إخفاء مصادر هذه الأموال التي تكون غير مشروعة وتستخدم في أنشطة مشروعة مما يخفي مصدرها الأصلي. وأن مرتكبي هذه الجرائم يحاولون الاستفادة من معطيات التقدم التكنولوجي المعاصر بطرق مختلفة منها على الوجه الخصوص استخدام النقود الإلكترونية، ومبدأ السرية المصرفية وحرية الشخصية للزبون وتباين التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وضعف وتأهيل الموظفين في المصارف وضعف الجهة الرقابة وكذلك عدم وجود أنظمة معلوماتية متطورة في المصارف والمؤسسات المالية.

ولعل تحول هذه الأموال من مصدرها المجهول الى حالة تمويهية بحيث تجلس في المطاف الأخير جنب الأموال النظيفة يجعل مهمة مكافحتها ليست سهلة. وبما أن التقدم التكنولوجي الهائل يسهم في تسهيل تداول هذه الأموال لهذا يتعين على المدققين مواكبة العمليات التي تتم فيها هذه الجرائم بحيث تصبح عملية التدقيق الإلتزام وقائية وعلاجية، فتحول دون إتمام هذه الجرائم ونجاحها من جهة، وتقمعها من جهة أخرى سواء اكتشفت في بدايتها أو جرى متابعتها بدقة كي يتم الإمساك بها وبمرتكبيها.

وبهذا الاتجاه يتطلب التأكيد على أهمية الإجراءات المحاسبية والرقابية لذلك فقد أوكلت المهمة الأساسية في مكافحة غسل الأموال إلى البنك المركزي ليتولى الإشراف والمتابعة ومساعدة المصارف المحلية في تجنب الوقوع في عمليات غسل الأموال, وقد تم إستحداث قسم متخصص في البنك المركزي العراقي لمكافحة غسل الأموال، وهنا تطلب قيام البنك المركزي والمصارف المحلية العامة منها والأهلية بضرورة التنسيق بين إجراءات التدقيق الإلتزام وشعبة مكافحة غسل الأموال لمواجهة هذه الجريمة.

مشكلة الدراسة :

أن جرائم غسل الأموال من قبل الأشخاص المخالفين للقوانين مختلف أشكالها (تجار المخدرات والأسلحة وتهريب العملة و تهريب النفط وغيرهم) وجميعهم يبحثون عن مكان آمن لغسل أموالهم ويتصف هذا المكان بضعف البيئة القانونية والتشريعية بالإضافة إلى ضعف البناء السياسي ومحدودية إجراءات التدقيق الإلتزام ونظرا لما يمر به إقليم كردستان – العراق من أوضاع غير مستقرة نوعا ما فانه قد يعد بيئة ملاءمة لنمو غسل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانه من المؤكد فأن الآثار السلبية لغسل الأموال على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد كإقليم كردستان العراق تأخذ بعدا آخر ففي الوقت التي تكون مؤسساته المصرفية الأهلية في تطور التكوين فإن الإنعكاسات السلبية لهذه الظاهرة تكون مضاعفة وتزعزع ثقة الجمهور بهذه المؤسسات المصرفي ، وعلى ذلك فأن مشكلة البحث يمكن التعبير عنها في إطار الأسئلة الآتية:

هل يوجد اثر التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق ؟

ومن السؤال الرئيسي المعبر عن مشكلة البحث يمكن صياغة بعض الأسئلة الفرعية وهي على النحو الآتي :

هل يوجد اثر إجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق ؟

هل يوجد اثر الالتزام بأخلاقيات وأداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق؟

هل يوجد اثر مسؤولية المدقق عن كشف الغش و غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق ؟

هل يوجد اثر الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في الصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التدقيق الإلتزام والإشراف الذي يتولاه البنك المركزي على مكافحة غسل الأموال وقد تأثر هذه الجريمة على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عينة البحث ممثلة بمجموعة من المصارف التجارية الأهلية في إقليم كردستان العراق وبالتالي فأن فكرة الدراسة تعتمد على مجموعة من إجراءات التدقيق الإلتزام وقدرتها على التنسيق مع شعبة مكافحة غسل الأموال و مراقب الامتثال في إدارة العامة و المصرف و مع مكتب مكافحة جريمة غسل الأموال لدى بنك المركزي لمكافحة غسل الاموال . و تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على اثر إجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق.

التعرف على اثر الالتزام بأخلاقيات و أداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق.

اظهار اثر مسؤولية المدقق عن كشف الغش و غسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق.

بيان اثر الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق.

التعرف على مدى وجود فروق للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال بين المدققين الداخليين في المصارف التجارية الاهلية وبين المدققين (المفتشين) البنك المركزي في إقليم كردستان العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

أن مواجهة عمليات غسل الأموال في كافة أنواعها في المؤسسات المالية كالمصارف وغيرها تمثل مصلحة وطنية عليا تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وتعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة من خلال إظهار التدقيق الإلتزام المبني على أسس علمية وصحيحة في مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الأهلية في إقليم كردستان العراق و الحد من آثارها السلبية على المستوى الاقتصادي بشكل أساسي و كذلك تأثيراتها السلبية أيضا في الجوانب السياسية و الاجتماعية و الأخلاقية.

فرضيات الدراسة:

بناءا على ما تضمنته الدراسة من مشكلة وأهداف قد تم صياغة الفرضيات على ما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية إجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الإلتزام بأخلاقيات وأداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الاموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي.

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية إجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الالتزام بأخلاقيات وأدأب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

نموذج متغيرات الدراسة :

بناء على فرضيات الدراسة أعلاه فأن للبحث متغيرين احدهما مستقل يتمثل بالتدقيق الإلتزام والآخر تابع يتمثل بمكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الأهلية في إقليم كردستان العراق. وعليه فأن النموذج الدراسة يظهر وفق ما يلي:

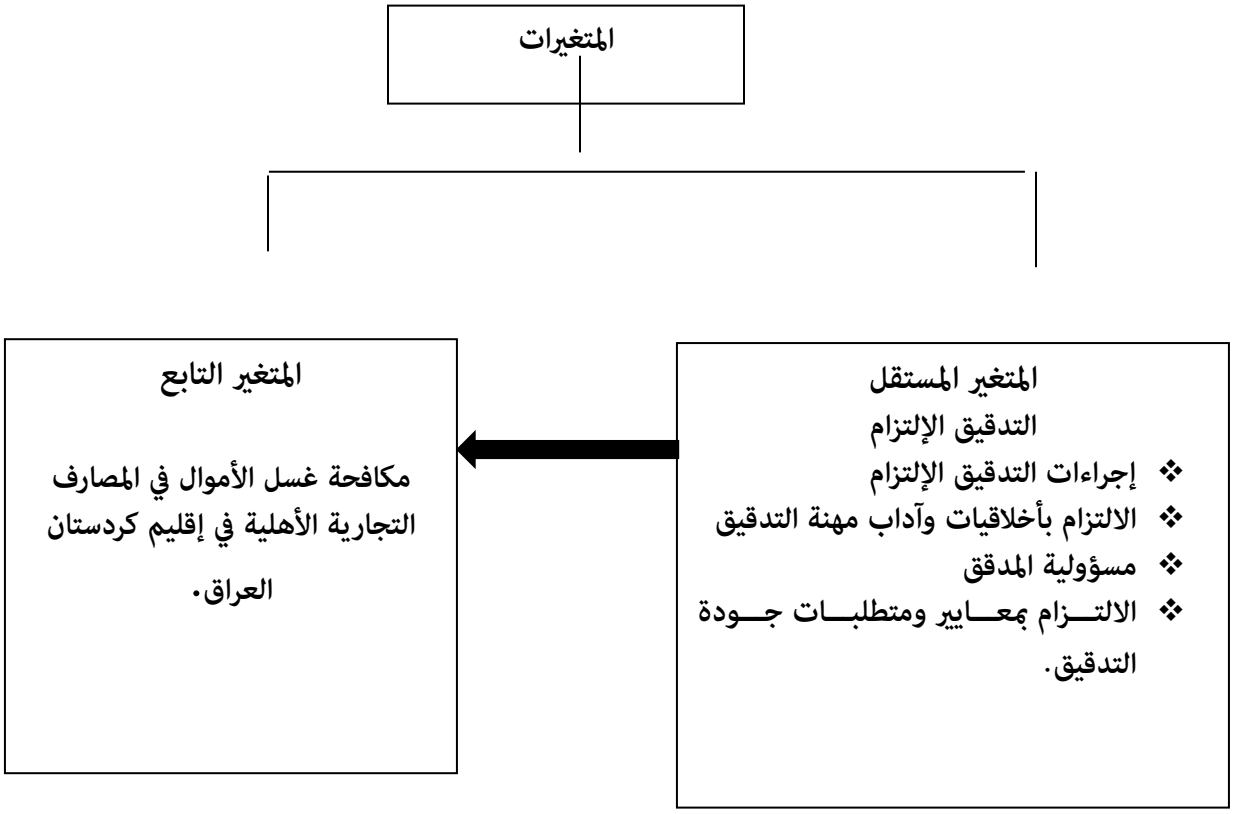

المصدر: نموذج من إعداد الباحثة بالاستناد على الدراسات السابقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطلحات الدراسة والتعريفات الإجرائية :

التدقيق الإلتزام من قبل البنك المركزي: هو ذلك النوع من التدقيق الذي يقوم به البنك المركزي من خلال اختيار المدققين من قسم هيئة الرقابة والتفتيش الميداني التابعة للبنك المركزي العراقي والذي يكون مسؤولا عن تدقيق جميع البيانات والسجلات وكافة الأقسام بشكل تفصيلي و اجباري في المصارف التجارية.

غسل الأموال :غسل الأموال هي العملية التي يتم من خلالها تحويل الأموال أو الأصول الغير قانونية (تهريب المخدرات ، النفط و مشتقاته ،تهريب الظريبي ، السرقات ، تجارة بأسلحة) إلى أموال و أصول قانونية بشكل ظاهري. و تمر عملية غسل الأموال بثلاث مراحل :. المرحلة الأولى من عملية غسل الأموال يتم فيها إدخال الأموال أو الأصول الغير قانونية إلى النظام المالي. المرحلة الثانية يتم فيها تحريك و إخفاء هذه الأموال و الأصول لإخفاء أصلها، يمكن أن يتم إخفاء الأموال في النظام المالي من خلال شبكة من العمليات المعقدة. المرحلة الثالثة من العملية يتم فيها تطهير الأموال و إعطائها المظهر القانوني في النظام المالي، و جعلها متوفرة للاستثمار أو الإنفاق.

المصارف التجارية الأهلية : هي المؤسسة المالية أو شركة التي تقوم في الأساس على قبول الودائع من الأفراد و الشركات و الجمعيات و المنظمات المختلفة على اختلاف أنواعها و أشكالها و من ثم استخدام و استثمار هذه الودائع بأشكال مختلفة لتحقيق العائد و الربح المطلوب أي تعمل كوسيط بين فريقين هما المقرضين أو المودعين و بين المقرضين أو المستثمرين . (الحوراني & حساني ، ٢٠١١).

الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالإطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة باللغتان العربية والإنجليزية، التي تناولت بعض الجوانب والمتغيرات التي تناولتها الدراسة الحالية، وتم الاطلاع على المنهج المستخدم في كل دراسة، وعلى أساليب جمع البيانات الثانوية والأولية، والنتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسات، وفي ما يلي عرض لبعض هذه الدراسات حيث تم ترتيبها من الأحدث الى الأقدم.

الدراسات العربية :

دراسة الذيبة و ابو قبع (٢٠١٧)، بعنوان: "بعض العناصر المؤثرة في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي في مكاتب التدقيق الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العناصر التي تؤثر في فاعلية التدقيق الخارجي، وتحديد العلاقة بين هذه العناصر وفاعلية التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تحليل وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر، ودراسة أهميته، ودرجة تأثيره في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وبالاعتماد على استبانة صممت خصيصا لغايات هذه الدراسة، تم توزيعها على عينة عشوائية قوامها (١٣٤) مدققاً ممارساً في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية.
أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بـ(أسس اختيار المدققين- استقلالية المدقق- أتعاب المدقق- التخصص المهني للمدقق) في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي في مكاتب التدقيق الأردنية، وأن استقلال المدقق يعتبر بمثابة العمود الفقري لمهنة التدقيق بصفة عامة، ووجود الكثير من العقبات والتهديدات التي تواجه تحديد أتعاب المدقق مثل تعيين المدقق أو عزله من قبل إدارة المنشأة. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات، أهمها: أنه ينبغي على المدققين القيام بممارسة المهنة وفقا للتخصص المهني، وضرورة توفير الحماية القانونية الالزمة للمدقق الخارجي حتى يحافظ على استقلاليته.
وفي العلاقة مع الدراسة الحالية فانه قد استفادت الباحثة من كون مبدأ استقلال المدقق يعد من أهم المبادئ التي تؤدي إلى نجاح عملية التدقيق وتحقيق أهدافها، وأن هناك الكثير من الصعوبات المعوقات التي تحد من كفاءة عملية التدقيق وعمل المدقق بحد ذاته مثل تعيين المدقق أو عزله من قبل إدارة المنشأة وهو احد الموضوعات في الإطار النظري الخاص باستقلالية المدقق في أخلاقيات و آداب مهنة التدقيق.

دراسة العواقلة (٢٠١٧) بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية، وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي من خلال استخدام الاستبيان ، و تكون مجمع الدراسة من المحاسبين القانونيين و عددهم ٤٥٠ بينما بلغت عينة الدراسة ٢١٧ و ١٦١ استبانة للتحليل
توصلت الدراسة إلى أن هناك دور للتدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الاردنية و ذلك من خلال وجود اثر ذات دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي متمثل بابعاده الخمسة (الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، بذل العناية المهنية الواجبة ، الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني ، الالتزام بالقوانين و التشريعات النافذه ، الالتزام بمعايير جودة التدقيق) . و قد اوصت الدراسة الى ضرورة تفعيل النتائج بما يتوافق مع المصلحة الوطنية و خدمة الاقتصاد الأردني نحو مكافحة جريمة غسل الأموال.

دراسة شاهين(٢٠١٦)، بعنوان: "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة غسيل الأموال وسبل تطويرها: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"
هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات المصرفية المتبعة في حد من عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها عن طريق الاستراتيجيات والآليات والوسائل المصرفية المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة، والتأثير فيها، بالإضافة إلى استطلاع أراء الباحثين العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني، لمعرفة أبعاد الظاهرة وأسباب وجودها والتطبيقات المستخدمة لمكافحتها بما يؤدي إلى الحد من تناميها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من فئة القائمين على وحدات غسيل الأموال في البنوك وهم من يقع على عاتقهم متابعة وتطبيق الاستراتجيات المعمول بها في كل مصرف لمكافحة هذه الظاهرة ، ويبلغ عددهم (٦٦) موظفا يعملون في الجهاز المصرفي الفلسطيني والبالغ (٢٢) مصرفا ، ونظرا لصغر حجم المجتمع فان عينة الدراسة تشمل جميع أفراد هذا المجتمع، تم توزيع أداة الدراسة التي صممت كاستبيان لغايات هذه الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود إرتباط وثيق بين ظهور مشكلة غسيل الأموال في العالم وبين ظاهرة العولمة التي يستغلها البعض لضرب القيم الإقتصادية في المجتمع، وأن قوانين السرية المصرفية تساهم في تعزيز ظاهرة غسيل الأموال غير المشروعة من خلال الاستغلال السيئ للسرية المصرفية في ممارسة تلك الأنشطة، بالإضافة إلى أن عمليات غسيل الأموال تمثل مصدر خطر على الثقة في النظام المالي ومؤسساته المختلفة.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فان الباحثة قد استفادت من مساهمة قوانين السرية المصرفية وعدم إفشاء معلومات العميل على انتشار ظاهرة غسيل الأموال، وأن مبدأ اعرف عميلك جاء لمعالجة هذه المشكلة و هو احد الموضوعات في الإطار النظري الخاص بغسيل الأموال.

دراسة خلاوي (٢٠١٥)، بعنوان: "مسؤولية مراقب الحسابات في ظل ظاهرة غسيل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة غسيل الأموال ولما لها من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي، ومسؤولية مراقب الحسابات عنها، بالإضافة إلى توجيه نظر الباحثين والدارسين بضرورة البحث والتوصل إلى وسائل تؤدي إلى القضاء على الظاهرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال البحث في الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى استعراض التشريعات العراقية المختلفة المتعلقة بغسيل الأموال.

أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من وجود قانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقته في العراق فيما يخص مكافحة غسيل الأموال إلا أن انتشار الظاهرة والمخاطر الكبيرة على الاقتصاد العراقي أدى إلى قيام الاجهزة الرقابية بمحاولة وضع بعض التشريعات الإضافية في هذا المجال، كما بينت النتائج كذلك أن قاعدة سرية المعلومات المصرفية في النظام المصرفي أسهمت في تشجيع أصحاب الأموال الملوثة إلى اللجوء إلى هذه المصارف لغسل أموالهم.

أوصت الدراسة بضرورة إعداد برنامج تدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية بغرض التوصل إلى ممارسات غسيل الأموال واكتشافها والحد منها، بالإضافة إلى ضرورة انضمام العراق إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

وفي اطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة كون ظاهرة غسيل الأموال تعد من المخاطر الكبيرة في استقرار الاقتصاد العراقي ،كما أن وجود تشريعات قوية وفاعلة تحد من انتشار هذه الظاهرة وبالتالي الحد من آثارها السلبية بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة عبيد وعلي (٢٠١٤)، بعنوان: "دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التقيق الخارجي في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف ومبدا الرأي الفني المحايد حياها، والتأكيد على الإجراءات والأساليب التي ينبغي أن يقوم بها المدقق الخارجي كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة إزاء تلك الممارسات.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي الميداني، حيث تكّون مجتمع الدراسة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتمثلت عينة الدراسة بمصرف سومر التجاري ومصرف المنصور بهدف التشخيص الفعلي لمدى توفر مؤشرات على ممارسة عمليات غسيل الأموال وتم ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لعام ٢٠١٢ وما تضمنته من مؤشرات وملاحظات، إضافة إلى إعداد استمارة استبانه لغرض الحصول على المعلومات الخاصة بمتغيرات البحث الأخرى.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن المؤسسات المصرفية تعد المستهدف الرئيسي من قبل غاسلي الأموال للانطلاق بعملية الغسيل، وأن هناك حاجة إلى زيادة اهتمام ومعرفة المدقق الخارجي بتكنولوجيا المعلومات الذي بدأت تشكل الجزء الأكبر من العمليات المصرفية ليتسنى القيام بعمله بمهنية وجودة عالية.

أوصت الدراسة بضرورة اجتياز المدقق الخارجي برامج تأهيل وتدريب تركز على الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وخاصة في مجال العمل المصرفي عند تكليفيه بالتدقيق في المصارف. بالاضافة إلى التثقيف المستمر والتوعية الجادة بمخاطر ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على رفاهية المواطن وحماية اقتصاد البلد من خلال اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المصارف التي يثبت أنها ساهمت في عمليات غسيل الأموال.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بان لإجراءات التدقيق الخارجي دور مهم ورئيسي في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف، ولا بد من التزام المدقق الخارجي بهذه الاجراءات والأساليب كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة إزاء تلك الممارسات، ولأن المؤسسات المصرفية هي المستهدف في عمليات غسيل الأموال، لا بد من زيادة اهتمام ومعرفة المدقق الخارجي بتكنولوجيا المعلومات الذي بدأت تشكل الجزء الأكبر من العمليات المصرفية ليتسنى القيام بعمله بمهنية وجودة عالية, و هو احد الموضوعات ضمن الاطار النظري المتعلق بالإجراءات التدقيق الإلتزام .

دراسة سليمان (٢٠١٤)، بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات (COSO) في الحد من عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيثٌ تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتم توزيع استبانة الدراسة على أفراد عينّة الدراسة وهم: (مدير مالي، مدير تدقيق داخلي، مدقق داخلي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لبنود متغير الدراسة المستقل في الحد من عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وكان أكثرها تأثيراً عنصر المعلومات والتوصيل، وأقلها عنصر مراقبة الأداء، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة أن تستمر البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، بتطبيق إطار اللجان الراعية للمنظمات (COSO) للرقابة الداخلية ببنودها الخمسة مع التركيز على بيئة الرقابة، وأن تعمل على تطوير أساليب تطبيقها.

وفي العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن لإجراءات الرقابة الداخلية العاملة ضمن إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات (COSO) و تركيز على بنود الخمسة دوراً مهماً وفاعلاً في الحد من عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية و هو احد الموضوعات التي تضمها الاطار النظري المتعلق بمسؤولية المدقق .

دراسة الركابي وطالب (٢٠١٤) بعنوان: "التدقيق الداخلي ودوره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال في عينة من المصارف الخاصة العراقية وبالتالي فان فكرة البحث تعتمد على مسلمتين أساسيتين هما: تهيئة البيئة القانونية المناسبة، وكفاءة إجراءات التدقيق الداخلي وقدرته على التنسيق مع شعبة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب في المصرف، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة تتكون من ثلاثة مصارف أهلية تضم مصرف الخليج ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الاقتصاد تشكل بمجموعها عينة البحث وقد تم توزيع استمارات الأستبانه على خمسة وثلاثون من العاملين في هذه المصارف وبطريقة عشوائية.

أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف عينة البحث تفتقر إلى وجود شعبة أو قسم مختص لمتابعة عمليات غسيل الأموال بالإضافة إلى النقص في الكادر المحاسبي والقانوني إذ لا يوجد أي من القانونيين في عينة البحث للمصارف الثلاثة (مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاقتصاد)، وأن المصارف الخاصة بالرغم من الإجراءات المكتوبة التي لديها إلا أنها تركز على جلب الزبائن أكثر مما تركز على مسالة كون هذه الأموال من مصادر مشروعة أو غير مشروعة، وأنه لا يوجد تنسيق كافي بين التدقيق الداخلي وشعبة غسيل الأموال وإن وجد فإنه ضعيف، بالإضافة إلى قلة التدريب والتأهيل المهني المطلوب خصوصاً وأنهم من المحتمل أن يتعاملوا مع غاسلي أموال محترفين في الاحتيال والخداع. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء شعبه لغسيل الأموال في كل مصرف وأن لا يقتصر وجودها على الإدارة العامة للمصرف وذلك انسجاما مع توصيات العديد من المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمرات الأمم المتحدة وتوجيهات البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٠٤ لكي تقوم بمتابعة العمليات المشكوك بها بالإضافة إلى ضرورة رفز المصارف عينة البحث بالكادر المحاسبي والقانوني المؤهل.

كما أوصت الدراسة بتفعيل نشاط التدقيق الداخلي وان يكون هدف كشف الأموال غير المشروعة مرافق لهدف جذب الزبائن وتوسيع النشاط، بل وجد في التجارب العالمية بان المصارف التي يخترقها غاسلو الأموال تفقد الكثير من زبائنها ويتدنى نشاطها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة حسين (٢٠١٣)، بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال و التقرير عنها: دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية"

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل المؤثرة في دور مدقق الحسابات في الكشف عن عمليات غسل الأموال، من خلال ثلاث مجموعات تتناسب مع طبيعة عمليات التدقيق، وكانت المجموعة الأولى متعلقة بمدقق الحسابات، والثانية تتعلق بإدارة الشركات محل التدقيق والثالثة متعلقة بالإصدارات المهنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الدراسات السابقة وتحليلها، والمنهج العملي حيث قام الباحث بتصميم استبانة استناداً إلى الإطار النظري، وتوزيعها على عينة عشوائية من المدققين المرخصين والمزاولين للمهنة وبواقع (١٥٠) مدققاً.

أظهرت نتائج الدراسة وجود معرفة لدى مدققي الحسابات الخارجيين معرفة بأهمية عملية التدقيق اتجاه ظاهرة غسيل الأموال، وأن عدم اكتشاف عمليات غسيل الأموال التي تهدد منشآت الأعمال من وجهة نظر المدققين الخارجيين يرجع إلى عدة عوامل من أهمها: عدم معرفة المدقق لواجباته ومسؤولياته اتجاه الكشف عن عمليات غسل الأموال ومعرفته لأهداف عملية التدقيق ومجالاته اتجاه ظاهرة غسيل الأموال. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور لجنة التدقيق لدى منشآت الأعمال في دعم وظيفة التدقيق الداخلي لمتابعة التزام الإدارة بتوفير ضوابط الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، إضافة إلى وضع آليات مناسبة لدائرة التدقيق الداخلي لإجراء اختبارات التأكد من التزام منظمات الأعمال بالمتطلبات القانونية وتعليمات مكافحة غسيل الأموال من خلال برامج الامتثال.

وفي العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بمدققي الحسابات والتي تؤثر في فعاليتهم في اكتشاف مدقق عمليات غسيل الأموال، ومن أهم هذه العوامل عدم معرفة المدقق لواجباته ومسؤولياته اتجاه الكشف عن عمليات غسل الأموال ومعرفته لأهداف عملية التدقيق ومجالاته اتجاه ظاهرة غسيل الأموال ، وقد تضمنت هذه الدراسة في إطار النظري ما يتعلق بمسؤولية المدقق.

دراسة الموسوي (٢٠٠٩)، بعنوان:" دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال"

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم غسل الأموال وآثارها الاقتصادية واستغلالها من قبل المصارف، والتعرف على خطط المصارف في كشفها ومكافحتها واستعراض القوانين والإجراءات المتخذة من قبل المصارف العراقية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال.

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لمراجعة أدبيات الدراسة بهدف التعرف على مساهماتها في موضوع البحث وكذلك الممارسة العملية فضلاً عن اعتماد المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها: أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية وزيادة تعقيدات الحياة أدت إلى انتشار ظاهرة غسل الأموال بشكل كبير في بلدان كثيرة، مما اضطرت الدول إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال تشريع قوانين لمكافحتها وعقد المؤتمرات والاتفاقيات. وتعاني المصارف العراقية بشكل عام من قلة الكوادر المتخصصة المؤهلة في مجال المحاسبة والأعمال المصرفية والكوادر المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة بضرورة إيجاد وسائل وأساليب حديثة في المصارف العراقية للكشف عن ومكافحة ظاهرة غسل الأموال بشكل يتماشى مع الأساليب والوسائل المستخدمة في تمرير تلك العمليات من خلالها. بالإضافة إلى ضرورة استحداث وحدات متخصصة بمكافحة غسل الأموال في كافة فروع المصارف العراقية تتولى عمليات التدريب وتوفير الكوادر والتثقيف والإعلام واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء القوانين لمكافحة غسل الأموال.

وفي العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن كانت التطورات التكنولوجية والاقتصادية و وقلة الكوادر المتخصصة المؤهلة في مجال مكافحة غسيل الأموال وزيادة العوامل الأخرى جميعها أدت إلى انتشار ظاهرة غسل الأموال بشكل كبير في بلدان كثيرة، وبالتالي قامت العديد الدول ومن خلال التشريعات والقوانين والأنظمة للحد من هذه الظاهرة ومنع انتشارها، و هو احد الموضوعات الذي تضمنه الإطار النظري للدراسة في مجال غسل الأموال .

دراسة الشرع (٢٠٠٩) بعنوان: "التدقيق الخارجي الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ : دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أهم المحددات التي تعيق عمل المدقق لآليات أنظمة العمليات المصرفية التي تنفذ إلكترونياً، والكيفية التي يتم بها التجاوز على هذه المحددات بحيث يمكن الاطمئنان لتنفيذ العمليات المصرفية بصورة سليمة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي حيث تم الاطلاع ميدانياً على مجريات العمل المصرفي وفقاً لأنظمة معلومات مؤتمته ومن ثم التعرف على أساليب التدقيق التي يتبعها المدققون الخارجيون للمصارف محل الدراسة وتشخيص أهم المحددات، اشتمل مجتمع الدراسة على فئتين يشكلان في ترابطهما المحور الرئيسي للدراسة وهما المصارف الأردنية ومكاتب التدقيق التي أوكلت إليها عمليات التدقيق لتلك المصارف، تم اختيار ٩٠ مكتباً كعينة للدراسة ممن لهم علاقات سابقة في تدقيق العمل المصرفي من أجل تحليل الإجابات الشمولية لتشخيص المحددات التي تعترض التدقيق.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية مدقق الحسابات الخارجي في تأدية عمله ومنها بعض المحددات في ظل الأنظمة الالكترونية، وتعتبر طبيعة النظام المحاسبي للعمليات المصرفية وكيفية تنفيذها من المؤثرات في إيجاد المحددات لعملية التدقيق الخارجي.

أوصت الدراسة لها إعادة النظر في الطرق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي، وتأهيل مدقق الحسابات الخارجي عن طريق التدريب والدورات الخاصة بما يؤدي إلى تفهمه للعمل المصرفي وطبيعة العمليات المصرفية، واستخدام البرمجيات الجاهزة من خلال التدقيق المستمر.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن هناك العديد من العوامل والمحددات التي تعيق عمل المدقق الخارجي في المصارف التجارية، من هذه العوامل والمحددات آليات أنظمة العمليات المصرفية التي تنفذ إلكترونياً، وطبيعة النظام المحاسبي للعمليات المصرفية وكيفية تنفيذها و هو احد الموضوعات الذي تضمنه الإطار النظري للدراسة في مجال غسل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات باللغة الانجليزية :

Serhan, Mikhael & El Warrak, (2016), Anti-Money Laundering Rules and the Future of Banking Secrecy Laws: Evidence from Lebanon.

"قواعد مكافحة غسل الأموال ومستقبل قوانين السرية المصرفية: أدلة من لبنان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قوانين السرية المصرفية وتحليل آثارها على قواعد مكافحة غسيل الأموال في لبنان، وقد كانت قوانين السرية المصرفية دائما صالحة للعملاء في حين اعتبرت إجراءات مكافحة غسيل الأموال تدابير السلامة لضمان أمن المجتمع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مع أربعة من مديري البنوك في لبنان، تم اختيارهم على أساس أسلوب العينة العنقودية.

أظهرت نتائج الدراسة أنه لا بد من عودة الاقتصاد اللبناني إلى مضمار المنافسة الدولية، بهدف تحسين الحالة المالية لهذه البنوك من خلال مكافحة غسل الأموال وتحديد أهم الأدوات لمكافحتها ، كما أظهرت النتائج أن القيود المحددة في مكافحة غسل الأموال قد تهدد مستقبل السرية المصرفية. أوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك تفاعلا وتناغماً مشتركاً بين القطاع العام و الخاص في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال والحد من انتشارها.

أوصت الدراسة بضرورة توفير المبادئ التوجيهية التي تهم الباحثين والبنوك والممارسين والسلطات القانونية في لبنان وأماكن أخرى للمساهمة في محاربة ظاهرة غسل الأموال والحد منها.

Cindor & Petrovic (2016) "The Significance of Assessing Money Laundering Risk as a Part of Auditing Operations"

"أهمية تقييم مخاطر غسل الأموال كجزء من عمليات التدقيق"

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية تقييم مخاطر غسيل الأموال كجزء من عمليات التدقيق في كرواتيا، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتشريعات الدولية، والتشريعات الكرواتية. أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال دراسة التشريعات الدولية والوطنية أن التزامات مهنة مراجعة الحسابات في جمهورية كرواتيا تتماشى مع المعايير الدولية التي تنظم أنشطتها الأولية، ولكن أيضا مع القوانين المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المهم أيضا الإشارة إلى التوجيه الثالث الذي قدم تفصيلا أكثر تفصيلا لمراجعي الحسابات ككيانات ملزمة في مجال منع غسل الأموال وقدموا إحدى سماتها الأساسية في النهج القائم على المخاطر،

أوصت الدراسة بضرورة التقيد بالتعليمات والتشريعات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك التقيد بالتشريعات الوطنية التي تتماشى مع التشريعات والمعايير العالمية.

وفي مجال العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة بأن تسهم الطبيعة المحددة لمهنة التدقيق واستقلاليته وفقاً لقواعد الشروط المهنية بشكل كامل في كشف ومنع غسل الأموال والسرقة والأنشطة الإجرامية الأخرى و وكذلك في تشكيل جزء من الإطار النظري متعلق بالتدقيق قواعد سلوك المهنة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abu Olaim and Rahman, (2016) "The impact of Jordanian anti-money laundering laws on banks"
"أثر القوانين الأردنية لمكافحة غسل الأموال في البنوك"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير قانون مكافحة غسيل الأموال الأردني وتعليماته على الجهاز المصرفي الأردني إلا أن القانون لم يغطي بشكل كامل التعامل مع هذه الجريمة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك بالاعتماد على استعراض قانون مكافحة غسيل الأموال الأردني وقانون مكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٧ كمصدر أساسي للمعلومات.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم جريمة غسيل الأموال في الأردن ازدادت بعد تعرض الدول المجاورة لما يسمى بالربيع العربي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض التنسيق والتعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة، وأن ظهور وسائل جديدة لتحويل الأموال يؤثر على كفاءة وسرعة التحويلات المصرفية، كما شملت التعليمات الأردنية رقم ٥١ لعام ٢٠١٠ على بنود لمكافحة غسيل الأموال والتي لها تأثير مباشر على البنوك الأردنية وذلك لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، واعتبرت هذه التشريعات الأكثر أهمية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

أوصت الدراسة بضرورة تنسيق الجهود الدولية ووضع التعليمات والتشريعات العالمية في مجال مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، والتزام المجتمع الدولي بهذه القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى وضع أدوات رقابية للجهات المختلفة التي لها علاقة باستقبال وتحويل الأموال في الأردن وعلى رأسها البنوك التجارية.

Mitrou & Papachristou (2015). "The Contribution of Internal Audit on Combating Money Laundering And Terrorism Financing"
"مساهمة التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى مساهمة التدقيق الداخلي في السياسات التطبيقية لمكافحة غسل الأموال على المستوى الأوروبي والعالمي. واستعراض التطور التاريخي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتشريعات الدولية والأوروبية واليونانية المطبقة في هذا الخصوص. ومدى اعتماد هذه التشريعات في القطاع المالي في اليونان، الذي تنظمه هيئة الأوراق المالية المحلية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى استعراض التشريعات الدولية والأوروبية في مجال مكافحة ظاهرة غسيل الأموال ومدى التزام المدققين فيها وإتباعهم للإجراءات المختلفة التي تتضمنها تلك التشريعات.

أظهرت نتائج الدراسة أن للمدققين الخارجيين والداخليين دوراً مهماً ورئيسياً في الكشف عن عمليات غسيل الأموال، وعلى وجه الخصوص إذا ما تم إتباع التعليمات والتشريعات الأوروبية والدولية في هذا المجال. وأن إتباع نظام (MLDS) الأوروبي المعتمد والمستند إلى تحليل التدفقات المالية تلقائيا يؤدي إلى الكشف عن عمليات غسل الأموال في حال وجودها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ringh & Sultani (2014). "The auditor's role in combating money laundering"
"دور مدقق الحسابات في مكافحة غسل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدققين الخارجيين والداخليين في السويد في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، ومدى التزام المدققين بالتعليمات والإجراءات التي من شأنها مكافحة ظاهرة غسيل الأموال والحد منها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استطلاع آراء عينة عشوائية من المدققين وبواقع (٦٨) مدققاً ممارساً للمهنة، ضمن ثلاث فئات مختلفة من الشركات. أربع شركات كبيرة، وشركات من الدرجة الثانية، وشركات محلية صغيرة في ستوكهولم. أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المدققين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يضطلعون بدور وقائي واضح في مكافحة غسل الأموال، وأن هناك موقفاً معارضا نوعا ما اِتجاه الواجب المقترح للكشف عن غسل الأموال أثناء عمليات المراجعة، وأن المدققين الخارجيين والداخليين يعتقدون أن من واجبهم الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة في مجال الأموال،
وتشير نتائج الدراسة كذلك إلى وجود العديد من الصعوبات المتعلقة بالكشف عن عمليات غسيل الأموال. وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل المدققين وإخضاعهم لدورات تدريبية في كل ما يتعلق بالكشف عن عمليات غسيل الأموال، وضرورة الإبلاغ عنها للسلطات، وكذلك وضع التشريعات والتعليمات التي تلزم المدققين بذلك.
.

Aslani, et al. (2012). "Financial Crimes Auditing"
" مراجعة الجرائم المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤوليات المدققين الداخليين والخارجيين في كشف عمليات الاحتيال والكشف عن الجرائم الاقتصادية والمالية المتعلقة بظاهرة غسيل الأموال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى استعراض القوانين والتشريعات المتعلقة بمسؤوليات المدققين الخارجيين والداخليين على حد سواء، والتشريعات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن من مسؤولية المدقق الخارجي والداخلي تقديم تقارير شفافة ودقيقة تعمل على تسهيل الأمر على لجنة التدقيق والسلطات الحكومية في الكشف عن عائدات غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والمالية. وبسبب كون أن جميع العائدات من الأنشطة غير المشروعة والجنائية والاحتيالية تحتاج إلى غسلها، فإن محاربة غسل الأموال يمكن أن تمنع جزئيا هذا النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة في المجتمع. وبما أن غسل الأموال يستتبع معاملات معقدة من خلال التنظيم القانوني والنظم المصرفية والأسواق المالية وما إلى ذلك، يمكن لمراجعي الحسابات الذين لديهم مهارات كافية تساعدهم في الكشف عن هذه المعاملات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل أداء المحاسبة الجنائية ومراجعة الحسابات وكذلك مراجعة الأداء كأداة لإيجاد الجرائم الاقتصادية والمالية في المنظمة.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن مسؤلية المدقق في تقديم تقارير شفافة و دقيقة الى السلطات الحكومية سوف تساعد في الكشف عن عائدات جرائم ظاهرة غسل الأموال، وهذا ماتضمنه احد موضوعات الاطار النظري في مجال التدقيق الخارجي .

De Smet & Anne-Laure (2011). " Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practices"

"تحسين فعالية مدقق الحسابات في تقييم اعرف زبونك / ممارسات مكافحة غسل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تقرير عن مدى تطبيق المعايير (ISO) الصادرة المنظمة الدولية لوضع المعايير، وفاعلية الرقابة الداخلية على تقييم العميل في الاستمارة (KYC) اعرف زبونك الخاصة المستخدمة في المصارف لمكافحة غسيل الأموال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال فحص الاستمارات المتعلقة بإيداع وتحويل الأموال الخاصة بعملاء البنوك التجارية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مراجعة وفحص القوائم من الاختبار تعد الأكثر فعالية في مجال الرقابة فيما يتعلق بمخاطر غسيل الأموال. أوصت الدراسة بضرورة إيلاء أصحاب القرار الاهتمام بالنموذج المقترح في تدوين المعلومات المتعلقة بعملاء البنوك في مجال إيداع الأموال وتحويلها، ومتابعتها من قبل البنوك للحد من المخاطر المختلفة والمتعلقة بغسل الأموال.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بأن تقرير المعايير (ISO) الدولية و الرقابة الداخلية من خلال تقييم الزبون في استمارة (KYC) و عمليات الإيداع و السحب و التحويل و ومتابعتها من قبل المصارف للحد من المخاطر و مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وهو احد الموضوعات التي تضمنها الإطار النظري في مجال الإجراءات التدقيق الإلتزام.

Simwayi & Guohua, (2011)."The role of commercial banks in combating money laundering"

"دور البنوك التجارية في مكافحة غسل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور البنوك التجارية في مجال مكافحة غسيل الأموال في جمهورية الصين الشعبية ، من خلال اعتمادها على القواعد اللوائح الصادرة عن مصرف الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني)، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان صمم خصيصاً كأداة للدراسة على عينة عشوائية من العاملين في خمسة بنوك صينية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مجموعة من المختصين في مجال مكافحة غسيل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت نتائج الدراسة أن جميع البنوك عينة الدراسة الخمسة لم يتم تقيمها من قبل بنك شعب الصيني(البنك المركزي الصيني) على الرغم من مراجعتها بشكل مستقل من قبل مراجعين خارجيين، وأن جميع البنوك لديها سياسات وإجراءات خاصة تهدف في مجملها إلى مكافحة ظاهرة غسل الأموال والحد منها.
أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الصيني بعمل مزيد من الإجراءات الرقابية على إيداع الأموال وتحويلها في البنوك التجارية للحد من ظاهرة غسيل الأموال ومكافحتها، بالإضافة إلى تدريب الموظفين والعاملين في البنوك الصينية لهذا الغرض.

. "Dave & Marten (2010). "Improving auditor effectiveness in anti-money Laundry
" تحسين فعالية مدقق الحسابات في مكافحة غسيل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة معيار (ISO) لإنشاء نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسيل الأموال ومكافحتها كظاهرة لها آثارها السلبية على الاقتصاد وعلى الدولة بشكل عام، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وفق متطلبات المنظمات المصرفية في لوكسمبيرج.
توصلت الدراسة إلى أن النموذج المقترح يسهل من عملية التقويم وأن هذا الاختبار يساعد في التأكد من فاعلية الضوابط الرقابية وبيان فيما إذا كان هيكل نظام الرقابة الداخلية يتضمن مجالات تسمح بعمليات غسيل الأموال، وأنه يمكن استخدام النموذج المقترح في الحد من مخاطر عمليات غسيل الأموال. وقد أوصت الدراسة بضرورة اتباع النموذج المقترح في الحد من المخاطر المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال.
وفي اطار العلاقة مع الدراسة الحالية استفادت الباحثة بأن يقوم البنك المركزي بتشديد الرقابة من خلال النموذج (ISO) وإلزام البنوك المختلفة في إتباع القواعد والإجراءات التي يقترحها النموذج. والذي يعد احد الموضوعات التي تضمنها الإطار النظري في مجال جودة التدقيق .

Gold & Levi (2002) "Money Laundering In The UK: An Appraisal Of Suspicion-Based Reporting"
" غسل الأموال في مملكة المتحدة: تقييم التقارير القائمة على الشك "

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم غسيل الأموال وتطورها التاريخي، والتعرف على أهم الوسائل المستخدمة في هذه الظاهرة في إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة مع إعطاء تبرير كاذب لهذه المصادر بأي وسيلة كانت، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بغسيل الأموال ومعرفة العلاقة بينها وبين بقية الجرائم الأخرى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الكتب والدراسات السابقة والتشريعات الدولية والأوروبية والبريطانية في مجال مكافحة غسيل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تسهل القيام بعمليات غسيل الأموال، كما أن المسؤولية الأساسية في محاربة عمليات غسيل الأموال تقع بالدرجة الأولى على عاتق الجهات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يعتبر مؤشر على حجم الأموال المستنزفة.

أوصت الدراسة بضرورة تتبع الأموال التي يتم إيداعها أو تحويلها والتي تكون بمبالغ كبيرة، ويكون مصدرها غير واضحا بشكل كبير، بالإضافة إلى ضرورة التقيد بالتعليمات والتشريعات العالمية والأوروبية والمحلية في مجال مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

وفي إطار العلاقة مع الدراسة الحالية فقد استفادت الباحثة بان هناك العديد من العوامل التي تسهم في ازدياد وانتشار جريمة غسيل الأموال، وأن مسؤولية مكافحة هذه الظاهرة ومحاربتها تقع على عاتق الدولة من خلال ما تصدره من قوانين ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى. وهو ما تضمنه احد الموضوعات في الإطار النظري و مجال المصارف التجارية .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

إن معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمت الإشارة لها قد تعاملت مع العديد من المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة سواء كانت كمتغيرات مستقلة أو تابعة، فبعض الدراسات قد بحثت في مجال أهمية دور التدقيق الخارجي أو الداخلي في المصارف وبعضها في مدى مسؤولية المدقق الخارجي عن كشف عمليات غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والمالية، كما ركزت بعض الدراسات السابقة على العديد من القضايا ذات العلاقة بظاهرة غسيل الأموال ومدى التزام مدقق الحسابات من خلال تحديد عناصر وأسس ودور المدقق واستقلاليته، ومدى وجود تأثير إيجابي في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي.

كما ركزت بعض الدراسات السابقة على دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسل الأموال من خلال الالتزام بالإجراءات والأساليب التي ينبغي أن يقوم بها من خلال معرفته بتكنولوجيا المعلومات، وأثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات (COSO) في الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها، وتحليل العوامل المؤثرة في قدره مدقق الحسابات في الكشف عن العمليات المرتبطة بظاهرة غسل الأموال والمتعلقة بإدارة الشركات والإصدارات المهنية.

وهناك بعض الدراسات السابقة قد ركزت على المحددات التي تعيق عمل المدقق والمتمثلة بالآليات والأنظمة وبطبيعة النظام المحاسبي للعمليات المصرفية.

بينما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على دور البنك المركزي العراقي من خلال دائرة الرقابة و التفتيش فيه كتدقيق الإلتزام للمصارف التجارية لمكافحة غسل الأموال مع التركيز على تفعيل دور المدقق في كشف عن هذه الجريمة ومكافحتها ، ومن الجدير بالإشارة فان الدراسة الحالية تشابهت مع الدراسة السابقة من حيث تركيز المتغير التابع المتمثل بمكافحة غسل الأموال ، علماً بأنه يوجد في العراق مؤسسات مالية وبنوك خاضعة للتدقيق والرقابة من قبل الجهات الحكومية وخاصة البنك المركزي العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التدقيق الإلتزام

إن التدقيق الإلتزام يتمثل في مجموعة من المبادئ و المعايير و القواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منظم للأنظمة الرقابة الداخلية و المعلومات مثبتة في السجلات و القوائم المالية بهدف إبداء رأي فني و محايد في مدى قدرة القوائم المالية بالتعبير عن نتيجة العمليات المالية و ذلك من خلال الفحص لسلامة العمليات المالية والتحقق من التعبير السليم لنتائج الاعمال و أخيرا التقرير عن نتائج الفحص و التحقق و إثباتها بتقرير ، أن التدقيق الإلتزام له خاصية مهنية من خلال إعتماد معايير التدقيق المتعارف عليها و يهتم بالمبادىء الاخلاقية و ينسجم مع تطورات الحديثة.

وان التدقيق الإلتزام في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان التي تتم من قبل المحاسب القانوني وقسم التفتيش الميداني و هيئة الرقابة و التفتيش التابعة للبنك المركزي والرقابة الداخلية في ادارة العامة المصرف ، لها اثر فعال في مكافحة جريمة غسل الأموال و كشف الغش ، ويتطلب من المدقق ان يبذل العناية المهنية الواجبة و مسؤلياته والتزامه بقواعد السلوك المهني من خلال المصداقية و الكفاءة و الاستقلالية و الموضوعية و النزاهة و الشفافية و السرية لمواجهة تلك الجريمة . وان الادراك الواضح لمسؤليات المدقق في هيئة الرقابة و التفنيش في البنك المركزي في كشف عمليات غسل الأموال يكون لديها معرفة حول اثر عمليات غسل الأموال على القوائم المالية و على استمرارية المنشاة في اثر نظام الرقابة الداخلية في منع هذه العمليات باعتبار ان نظام الرقابة الداخلية وسيلة اساسية لحماية هذه الجريمة . وان جودة التدقيق لها اثر فاعل في مكافحة جريمة غسل الأموال باعتباره عملية تدقيق بمستوى عالي و كفاءة و فعالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية في الاكتشاف عن هذه الجريمة.

مفهوم ونشاة التدقيق :

التدقيق كلمة مشتقة من كلمة لاتينية "*Audit* " و التي تعني (Tohear) يستمع ,حتى يطمئنوا أصحاب الملك او الاعمال من صحة و مصداقية حساباتهم الخاصة بالعمل ,و قد أطلق على هذه العملية كلمة (Audit) باللغة الانكليزية و التي تعني التدقيق . أن الغرض من عملية التدقيق هو فحص الحسابات و التأكد من صحتها . و بعد التوسع في نطاق التدقيق فتشمل وحدات قطاع الخاص و المشاريع و المنشآت الاقتصادية و بعد تطور في علم المحاسبة و بأتباع نظام قيد مزدوج كما وردت في موسوعة الايطالي لوقا باشيلو تحت عنوان Summa , de proportioni et proportionalita arithmetica geometria عام 1494 تم الفصل بين واجبات و مسؤوليات مدقق الحسابات وبين عملية التسجيل في الدفاتر .(المطارنة . 2006,ص 13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بعد ظهور شركات الأموال و أتساع حجم المنشاة يحتاج المساهمين بحاجة الى تعيين مدقق حسابات لمراقبة اعمالهم , و ظهرت أول منظمة في مجال التدقيق في فنيسيا بايطاليا عام ١٨٨١ و تأسيس كلية لهذا الغرض بإسم Roxonati

وهذه الكليةقد تاسست في عام 1669 وأصبحت الدراسة فيها شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق . ثم اتجهت الدول الأخرى مع الثورة الصناعية و تطور الصناعة و التجارة و تطور النظام الضريبي في بريطانيا انشأت " جمعية المحاسبيين القانونيين " بأدنبرة عام 1854 و بذلك اصبح تدقيق الحسابات مهنة مستقلة , و في الولايات المتحدة الامريكية انشأت المعهد الامريكي للمحاسبيين القانونيين في عام 1916 وكذلك أهتمت فرنسا في التدقيق منذ عام 1881 و في ألمانيا عام 1896 و كندا عام 1902 و استراليا 1904 و فنلندا عام 1911 .

و بدأ الاهتمام بمهنة التدقيق في بلدان العربية في شرق العربي في مصر و قد اصبحت مهنة التدقيق كمهنة مستقلة فيها ،خلال فترة 1946 تم انشاء (جمعية المحاسبيين و المراجعين المصرية)، و في سنة 1958 أصدرت نقابة دستورا لمهنة المحاسبة و التدقيق و بيان فيها آداب سلوك المهنة و واجبات و وحقوق ومسؤوليات المدقق . و انتقلت المهنة التدقيق عام 1948 من فلسطين الى الاردن وقد ادى ذلك الى تطور المهنة في المملكة الأردنية الهاشمية .

اما في العراق فقد ظهرت مهنة التدقيق في عام 1919 مستمدة من قانون الشركات البريطاني و بين تلك التشريعات حقوق و واجبات مسؤوليات مدقق الحسابات . و قد ظل القانون الهندي مطبقا في العراق و مطبقا في إقليم كردستان حتى عام 1957 عندما تم استبداله بقانون الشركات عام 1958 اصبحت مهنة التدقيق خاضعة لقانون ينظم مهنة التدقيق .(التميمي، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ - ١٩).

يقصد بالتدقيق هو فحص الأنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و القوائم المالية و يشتمل على بحث و تقييم تحليل السجلات و الاجراءات و النواحي الرقابية المحاسبية للمشروع مع تحليل انتقادي للادلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة و التعبير عنها في القوائم المالية و دائما بعد الفحص الذي يقوم به المدقق ينتهي بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد على القوائم المالية التي يعطي المدقق رأيه المهني فني محايد فيها ويتحمل مسؤوليته المهنية امام الطرف الثالث الذي يستخدم القوائم المالية و ذلك لضمان عدالة عرض تلك القوائم و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة . (عبدالله ،٢٠٠٤ ، ص١٣) .

طبيعة عملية التدقيق :

بالرغم من العلاقة الوطيدة بين المحاسبة و التدقيق فإن طبيعة كل منها لها ما تميزها عن الأخرى فالمحاسبة تتميز بطبيعة إنشائية تقوم على تجميع و تصنيف و تلخيص البيانات بطريقة مفهومة ،حتى يمكن إيصالها إلى أطراف معينة، بينما ان طبيعة عملية التدقيق تحدد نوع وحجم العمل الذي تنتمي إليه وتتصف طبيعة الرقابة كونها إنتقادية تحليلية وتطبيقية تختص بفحص وقياس ما عدته المحاسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ أن الإلمام بأفكار أساسية للتدقيق لا يتم التوصل إليه عن طريق دراسة نظرية المحاسبة ، بل يتطلب ذلك دراسة لطبيعة و فلسفة التدقيق ذاتها، وعملية التدقيق تراقب الانحرافات من القواعد والمعايير المعتمدة في القوانين ذات العلاقة أو تلك التي تصدرها الجهات المهنية المخولة .(العدناني، ٢٠٠٠، ص١١).

يجب على المدقق أن يفهم طبيعة التدقيق بأن كل المراحل التي تمر بها عمليات المحاسبة في المصارف التجارية و تتم باستخدام مجموعة من النظريات و المبادئ وفقا للمعايير الخاصة بعلم التدقيق لفحص البيانات و القيود و السجلات و المستندات و التأكد من صحة تلك البيانات و الاعتماد عليها من قبل جهات مختصة لذلك على المدقق الحصول على المعرفة الكاملة من الأصول المحاسبة إضافة إلى العلوم الاخرى .

وإن للتدقيق خاصية مهنية من خلال إعتماد معايير التدقيق المتعارف عليها و يشير البعض الى خاصية اخرى هي الخاصية الأخلاقية حيث ان التدقيق في جوهره يهتم بالمبادئ الاخلاقية كالعدالة و الحق و الانصاف ، و إن طبيعة التدقيق تنسجم مع التطورات الحديثة في التدقيق من ناحية الهدف و الاسلوب و النطاق . الوظيفة التدقيقية ليس مجرد تأشير الصحة و الدقة أو المطابقة و انما البحث و التحليل و التحري و الاستقصاء و في الاخير الاستنتاج والتوصيات الضرورية .(القريشي،٢٠١١، ص ٦).

وترى الباحثة بأن طبيعة التدقيق في المصارف يختلف عن بقية المؤسسات الاخرى بسبب نوع العمل واقسامه و تطبيقاته في اشكال و انواع الحسابات من خلال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة عن طريق قبول الودائع بأنواعها وإستثمارها و بسبب طبيعة و خصوصية الاعمال التي تمارسها المصارف فهناك تطبيق و وضع النظام المحاسبي الخاص لقطاع المصارف التجارية في العراق ، وإن عملية التدقيق في المصارف التجارية في إقليم كردستان يقوم بها اكثر من شخص واحد ويدقق بتوقعين للمخولين نيابة عن المصرف من درجتين (المخول أ ، المخول ب) و تعتبر شعبة المحاسبة الجهة المحاسبية و الرقابية الداخلية في المصارف من خلال العلاقة و الارتباط بأقسام و فروع المصرف و الفروع الأخرى و الإدارة العامة و البنك المركزي ، و بذلك على المدقق الاعتماد عليها.

مفهوم وطبيعة التدقيق الإلتزام :

إن التدقيق الإلتزام في المصارف التجارية هو التدقيق الذي تقوم به الهيئة الرقابية و التفتيش التابعة لبنك المركزي بشكل مستقل ويشتمل على بحث و تقييم تحليلي للسجلات و الإجراءات و نواحي الرقابة المحاسبية للمشروع و اعطاء رأي فني محايد مع تحليل إنتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة و التعبير عنها في القوائم المالية حتى تكون البيانات المالية تعطي صورة حقيقية عن المركز المالي للمنشأة .وبذلك يقوم بفحص نظام الرقابة الداخلية في الإدارة العامة لكل المصارف التجارية . (عدناني ، ٢٠٠٠،ص ٢١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريف التدقيق الإلتزام بشكل عام هو ذلك نوع من التدقيق الذي تلزم المنشاة به وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة و أن يلتزم المشروع بتعيين مدققين لتدقيق حسابات المنشاة ويتم التعيين عن طريق الجمعية العامة في المنشاة ، و من حيث الالتزام في التدقيق هناك نوع اخر من التدقيق هو التدقيق الاختياري ويختلف عن التدقيق الالتزام اي هو التدقيق الذي لا تلزم المنشاة بالقيام به اي تقوم المنشاءة بتعيين المدقق اختياريا دون ان يكون هناك إلتزام من قبل قانون او تشريع معين يلزم به المنشاءة بتعين المدقق . (الذنيبات،٢٠١٥،ص ٣٧) .

واستنتجت الباحثة بان عملية التدقيق التي يقوم بها مدقق الحسابات بشكل إلتزام ومستقل تتمثل في فحص الجوانب المالية و ابداء الراي الفني المحايد في البيانات المالية التي تتضمن القوائم المالية و قائمة الدخل و قائمة المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في نهاية الفترة المالية و ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولا قبولا عاما.

ان الهدف من التدقيق الالتزام:

يهتم في أكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب من خلال الدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم العينة التي سوف يخضعها للفحص و التدقيق خلال فترة معينة ونتائجه خلال تلك الفترة .

والهدف منه أعطاء رأي فني محايد في صحة وسلامة القوائم ويهتم فقط في جانب واحد أي الجزء المالي (المحاسبى) لنظام الرقابة الداخلية وفي الحالات المحدودة ويهتم بكفاءة الأدارة في أستغلال الموارد المتاحة لديها .

والتدقيق هو الطريقة العلمية للتوصل الى المعرفة الصحيحة والحصول على منافع تساعد المجتمع في تطوره وتحقيق رفاهيتهِ ،كذلك تهدف طريقة التدقيق الالتزامي الي تحقيق المنافع الأقتصادية للبيانات المحاسبية حيث أن ابداء المدقق لرأيه الفني المحايد حول هذِهِ البيانات يزيد من درجة الثقة لدى مستخدميها ويساعدهم في أتخاذ كثير من القرارات ويعتمد المدقق على جمع الأدلة والقرائن قبل ابداء رأيهِ حول القوائم المالية واثر عدالتها في أظهار الموقف المالي السليم للمشروع . (العدنانى ،٢٠٠٠، ص ١٩) .

وترى الباحثة ان هدف التدقيق الالتزام في المصارف التي تقوم بها هيئة الرقابة و التفتيش التابعة للبنك المركزي هو اكتشاف الغش و التلاعب و الاخطاء و حالات غسل الأموال و فحص السجلات و الجداول و تدقيق الموازنات الفرعية و مطابقتها مع وضع المالي و التسهيلات المصرفية و التأكد من ضماناتها و التأكد من مبدأ تطبيق استمارة KYC و CTS.

إجراءات التدقيق الإلتزام :

تمثل إجراءات التدقيق الإلتزام الخطوات التفصيلية التي يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق وهي لازمة لتحقيق الأهداف. وتختلف إجراءات التدقيق الإلتزام باختلاف طبيعة المشروعات التي يتم تدقيق عملياتها و بخلاف المعايير فان إجراءات التدقيق تحتاج إلى تعديل لتلائم ظروف كل عملية تدقيق و من ناحية اخرى فأن تحديد هذه الاجراءات تختلف حسب النظام الداخلي. (الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج ،٢٠١٠ ،ص٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولإجراءات التدقيق الإلتزام دور مهم ورئيسي في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف، ولا بد من التزام المدقق بهذه الإجراءات و الأساليب كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة إزاء تلك الممارسات، ولأن المؤسسات المصرفية هي المستهدف في عمليات غسيل الأموال. (عبد و علي ،٢٠١٤) .

و على المدقق اتخاذ عدة خطوات تمهيدية عند البدء بتنفيذ اجراء عملية التدقيق مثل (وضع خطة العمل، برنامج للأداء مع الاحتفاظ بمذكرات و ملفات خاصة بعملية التدقيق المعنية)، و تتمثل المراحل الاجرائية التدقيق الالتزام في اربعة مراحل متعاقبة هي :

مرحلة الاولى : تخطيط و تصميم مناهج التدقيق : يخطط المدقق عمله بصورة تمكن لانجازه بكفاءة و فاعلية في الوقت المناسب و بالتخطط على اساس معرفته بأعمال البنك مثل : الاحاطة بالنظام المحاسبي و السياسات و اِجراءات و تحديد الاعتماد على نظام الضبط الداخلي و تحديد الوقت المناسب لاكمال العملية و تخصيص العدد المناسب من المساعدين و الاشراف عليهم و متابعة ما يوكل اليهم من اعمال . (عبدالله ،٢٠١٢، ص:٤٦٠) .

مرحلة الثانية : تشمل تنفيذ اختبارات الرقابة و الاختبارات الاساسية الجوهرية للعمليات المالية.

مرحلة الثالثة : تشمل تنفيذ الاجراءات التحليلية و الاختبارات التفصيلية للارصدة .

مرحلة الرابعة : هو استكمال مهمة تدقيق و اصدار التقرير . (قريشي ،٢٠١٢، ص:١٥٨).

الإجراءات اللازمة للتدقيق الإلتزام في المصارف التجارية الأهلية في إقليم كردستان :

إن إجراءات عملية التدقيق الإلتزام في المصارف التجارية يقومون بها أكثر من جهة على وفق الآتي:

كل مصرف تجاري أهلي خاضع للتدقيق من قبل مدققا مستقلا خارجيا(محاسب القانوني) للحسابات من ذو المؤهلات و الخبرة في مراجعة حسابات المصارف و يكون مقبولا لدى البنك المركزي العراقي و فرع البنك المركزي في إقليم كردستان، ويتم تعيين مدقق الحسابات الخارجي من قبل حاملي الاسهم في المصرف وفي اجتماعهم العمومي مع وجود شرط ان يعين البنك المركزي العراقي مراقب الحسابات هذا في حالة فشل المصرف في تعيين مراجع حسابات يكون مقبولا لدى البنك المركزي العراقي ويعد إقليم كردستان من ضمنها. (قانون المصرف، رقم ٩٤،مادة-٤٦- مراجعة الحسابات،٢٠٠٤،ص:٢٨).

التدقيق من قبل البنك المركزي العراقي(المديرية العامة للرقابة و الصيرفة و الائتمان – قسم التفتيش الميداني) فيقوم البنك المركزي العراقي بمراقبة المصارف في إقليم كردستان وعلى أسس موحدة نذكرهما:

يراجع البيانات والمعاملات والايضاحات و البراهين المقدمة من المصارف لاغراض تطبيق هذ القانون.

يجوز له ان يطلب من المصارف أو أي من فروعه او توابعه أن تقدم وتثبت خطي عندما يرى ذلك ضروريا اي معلومات او المستندات او ايضاحات او براهين اضافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجوز للبنك المركزي العراقي ان يجري وفي اي وقت تفتيشا موقعيا لمصرف ما يقوم به مسؤول واحد او اكثر من مسؤول او يقوم بها شخص اخر او اي اشخاص آخرون يعينهم البنك المركزي العراقي لهذا الغرض . و يراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين و الأنظمة المتعلقة بإدارة أنشطته والتزامه بالسياسات الداخلية.

و يقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش لجميع المصارف بصفة مستمرة و على الاقل مرة واحدة كل عام ماعدا مكاتب التمثيل التي يتم تفتيشها مرة واحدة على الاقل كل سنتين .

يخضع أي شخص مخول بالقيام بعملية التفتيش وبمقتضى هذه المادة للاشتراطات السرية ويجوز ان يطلب من اي اداري او مسؤول او موظف او عميل لمصرف او فروعه او توابعه ان يزوده بكافة الدفاتر و الحسابات والسجلات و الوثائق الضرورية ويتعين توفير اي معلومات يطلبها المفتش والتي تعتبر ضرورية وفي توقيتها المناسب خلال عملية التفتيش.

يقدم المفتشون تقريرا الى بنك المركزي العراقي حول نتائج التفتيش ويقوم البنك المركزي باشعار مجلس ادارة المصرف المعني بنتائج التفتيش . (قانون المصرف، رقم ٩٤، مادة-٥٣- تفتيشات ، ٢٠٠٤،ص٣٢).

التدقيق من قبل فرع البنك المركزي في إقليم كردستان يسمى (هيئة الرقابة و التفتيش) بنفس الاجراءات السابقة أعلاه.

و المصارف التجارية الأهلية في إقليم كردستان يقومون بالتدقيق الخارجي وغيرالإلزامي (اختياري) و على رغبتهم لتأكد من صحة و سلامة حساباتهم عن طريق تكليف شركة تدقيقية عالمية للتدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية للمصرف.

ومن خلال المقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة مع مدير هيئة الرقابة والتفتيش في بنك المركزي العراقي فرع إقليم كردستان قد توصلت إلى إن إجراءات التدقيق الإلتزام التي يقومون بها هيئة الرقابة و التفتيش في المصارف الأهلية في إقليم كردستان :

تزويد البنك المركزي بالقوائم المالية لاغراض تدقيقها

تدقيق الموازنات الفرعية و مطابقتها مع الوضع المالي

طلب جداول التسهيلات المصرفية بكافة انواعها و هي (السحب المكشوف ، الخصم (كومبيالة)،خطابات ضمان ، القروض، السلف) مع اختيار عينة من اضابير الزبائن الممنوحين هذه التسهيلات و تدقيقها للتأكد من معلومات الزبون من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من قبله و مقارنتها مع المبلغ الممنوح له وتأكد من الضمانات المقدمة من قبل الزبون .

تدقيق السجلات و الكشوفات المعدة من قبل فرع (شعبة المحاسبة) مثل (الحوالات الداخلية المبتاعة ، السفاتج المسحوبة على المصرف ، الصكوك المصدقة(المعتمدة) ،حساب حوالات الفروع المسحوبة على المصرف).

تدقيق الحسابات المتبادلة و التأكد من أخر موقوف .

تدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري و التوفير و الودائع الثابتة و التأكد من تطبيق مبدأ اعرف زبونك(KYC) و أخذ كافة المستمسكات . (De smet , Anne-Laure ,2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدقيق الديون المتاخرة التسديد

التأكد من قيام الفرع بأرسال الجداول كل اسبوعين الى الادارة العامة /وحدة غسيل الأموال ، و تتضمن اسماء الزبائن من الذين يقومون بإيداع و سحب مبالغ تزيد عن (١٥) مليون دينار و تأكد من مصادر أموال هولاء الزبائن (CTS).

تدقيق الموجود النقدي للتأكد من سيولة الفرع من خلال جرد الغرفة الحصينة للفرع و مطابقتها مع السجلات و التأكد من تواقيع مسؤول الخزنة و مدير الفرع ، و تدقيق سجل (راجع الصاحب) و مبالغ الخاملة و والودائع غير المطالب بها .

الاطلاع على تقرير الرقابة الداخلية للمصرف .

الالتزام بأخلاقيات و آداب مهنة التدقيق الالتزام :

وتعني هي مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية والآداب العامة المتعارف عليها بين أعضاء المهنة والتي تحددها المنظمات المهنية، المختصة والتي تستلزم من الممارس لمهنة التدقيق سلوك معيناً يقوم على الالتزام به لضمان مستوى أداء مرتفع وبما يرفع من كرامة المهنة . كما انها : عبارة عن الارشادات للمدققين اثناء أداءهم لاعمالهم المهنية .فأخلاقيات المدقق عبارة عن معايير و مقاييس اخلاقيات تميز بين الصواب و الاخطاء وفي مجال التدقيق تكون الاخلاقيات بمثابة مقاييس و معايير للقيم و السلوكيات الاخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي تم تنفيذه في بيئة العمل . (القيسي و الجميلي، ٢٠١٢ ،ص١٣) .

إن أخلاقيات مهنة التدقيق مرتبطة بمعايير سلوك الجيد و صحيح أو غير جيد و الخطاء في تصرفات الافراد و الجماعات ، و ان هذه المبادئ السلوكية و القيم الاخلاقية هي التي تحكم سلوك الفرد او جماعة لتميز بين الصواب و الخطاء في عملية اتخاذ القرارات (Schermerhorn , 2008 , p:48) .

و تشمل المفاهيم العامة للآداب و سلوك المهنة يحتوي ما يلي :

قواعد سلوك المهني : وهذه القواعد تتعلق بتكوين الشخصي و الالتزام بقواعد السلوك المهني و تتعلق بالصفات الشخصية المدقق و مدى كفاءته الفنية و تمتعه بالاستقلال و الحياد من جهة و مدى تطبيقيه بقواعد السلوك المهني و بذله العناية المهنية اللازمة في عمليه ، من جهة اخرى ، و يجب ان يكون المدقق قوي الشخصية و ان يتمتع بضبط النفس و سعة المهارة و دقة في الحكم و عزة النفس و الذكاء ومتمسكا بأداب وسلوك المهنة و عدم تأثره بالضغط من قبل المسؤولين و الاداريين و يجب ان يكون صبورا ويتصف بحسن معاملة مع الاخرين و يتوفر لديه الاستعداد و التفكير السليم و الصحيح و معالجة المشاكل بكفاءة و ان يكون امينا في تقديم مهامه و لا يخرج من دائرة اختصاصه و أستعمال لغة التحدث و الكتابة بعبارات سهلة و واضحة و بيعدا عن الغموض ولا يغير من ارائه تحت اي ضغط ، و متابعه التطورات الحديثة في مجال التدقيق و القوانين و التشريعات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن اجل المحافظة على شخصيته يجب ان يكون كتوما و عدم الاعلان تلك عن الاشياء المهمة خلال عملية التدقيق و امينا في المحافظة على اسرار المشروعات وعدم كشف الاسرار و شجاعا و غير مترددا في اتخاذ القرارات و عدم اتهام او ادانة اي انسان قبل تثبيت الكامل و صحيح في حصول سوء التصرف و التلاعب . (سعيد و احمد ، ٢٠١٣ ، ص٢٦)

وأيضا عرفت قواعد سلوك المهني بأنها قواعد السلوك التي يتم توجيهها و التحكم به من خلال مجموعة من القيم و المعتقدات التي شكلتها تفسيرات شخصية و مهنية و تنظيمية و كذلك مواثيق و معايير محددة (Bik , 2010,P:17) .

وان قياس السلوك المهني فيتم من خلال المصداقية و الكفاءة و الاستقلالية و الموضوعية و النزاهة و الشفافية و السرية (IFAC,2013, P17-20) :

الكفاءة المهنية : المدقق يحتاج الى معرفة كاملة ضمن اختصاصه من الناحية العلمية و العمله اي سواء كان نظري و عملي و ان التدريب يكمل كلاهما الاخر من اجل تنفيذ المدقق لمهام عمليه بشكل ناجح . و بالاضافة الى خبرته الواسعة التي تم الحصول عليها من خلال ممارسته لتدقيق العمليات و الاعمال المحاسبية التي يقوم بتنفيذها ، يجب ان يكون لديه معرفة بعلوم الاخرى التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة باعمال المدقق مثل (اقتصاد ، ادارة الاعمال و الاحصاء و الحاسبات)وغيرها و يجب ان يكون ملما بفقرات احكام القوانين كقانون الضريبة و القانون التجاري و قانون الشركات و يجب على المدقق مواكبة التطورات في علم الاقتصاد و متابعة النشرات و الاخبار الاقتصادية و المالية . و كذلك الكفاءة العلمية و العملية في مجال المصارف الواجب توفرها لدى المدقق الخارجي و المعلومات الكافية عن كل اقسام المصرف . و ان دور المدقيين الداخلين و الخارجيين لمكافحة جريمة غسل الأموال يتطلب التزام المدقق بالتشريعات و التعليمات و الاجراءات و اخضاعهم لدورات التدريبية في مجال معرفة هذه الظاهرة (Ringh & Sultani , 2014) .

النزاهة : و يعني أن يتصف المدقق بالعدل و الصدق و الامانة و الموضوعية و التعامل بشكل عادل و الثقة ولا يقوم بتحريف الحقائق او يخضع عمله و رأيه الاراء الاخرين . كذلك تتضمن النزاهة بأن يتحلى المهنيون بالصدق و العدل اثناء تنفيذ مهامهم . (IFAC, 2013,P:17) .

السرية : وتعني التزام المدققون باحترام سرية المعلومات ولا يجوز للمدقق افشاء اسرار عملائه ولا استخدام المعلومات التي اطلع عليها لمصلحته الا بموافقة الزبون ، و يمكن للمدقق اعطاء بعض المعلومات في حدود معينة بموافقة الزبون و بطلب من المحكمة (IFAC, 2013,P:20) . كما يجب على مدقق الحسابات المحافظة على السرية حتى في بيئته الاجتماعية و يجب اتخاذ الخطوات المعقولة لضمان احترام المسؤلين لهذا المبدأ و المحافظة على السرية وكذلك عرفت النزاهة من قبل (المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين AICPA) أن مبدأ النزاهة يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء غير المقصود و الاختلاف في الرأي الصادق في حالة لا يتعارض مع النزاهة ولكن وجود خداع أو تحايل فأن ذلك يتعارض مع المبدأ النزاهة . و في حالة غياب المعايير و الارشادات و القواعد أو في حالة التضارب مع وجهة النظر فأنه يتحتم على المهني ان يقوم بأخضاع قراراته و تصرفاته لفحص مدى توافقها مع مبدا النزاهة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلالية : المدقق يجب أن يحافظ على استقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بالتدقيق الإلتزام وهي الصفة الأساسية الثانية التي ينبغي توافرها في التدقيق الحسابات و في جميع المراحل بكل آمانة و إستقامة و موضوعية و دون أي تحيز لجهة معينة . و هذا يعني أن يكون المدقق مستقلاً من الناحيتين الفعلية و الذهنية بدون الخضوع لأي تأثيرات ، و يتطلب أن يكون المدقق قاصداً العدل تجاه جميع الفئات المستفدة من تقريره . و يجب أن يكون الاستقلالية من ناحيتين : هما الاستقلالية في الواقع و الاستقلالية في الظاهر

الاستقلالية في الواقع : هي حالة ذهنية و هي تعني ان المدقق يجب أن يكون مستقلا من حيث الوضع أو الحالة الذهنية في كل الأمور المرتبطة بالمهام المهنية بحيث لا يتعرض لضغوط أو رقابة الغير في وضع برنامج المراجعة أو اجراءات الفحص أو أعداد تقرير أو في أي مرحلة من مراحل التدقيق .

في حالة وجود تهديد على عملية التدقيق يجب أن ياخذ بكافة الإجراءات و الوقاية للقضاء عليه او تخفيضها لمستوى مقبول أو الاعتذار عن الاستمرار بعملية التدقيق وهو ممكنا في ظل نظام او لائحة ويتمثل من خلال تراكم وتوصيل المعلومات ذات العلاقة بالاستقلال ، و ان استقلالية المدقق هو اداء الاجراءات الرئيسية للمدقق عند اداء مهام التدقيق الاساسية و الضوابط و الابلاغ عن المعاملات المشبوهة و كشف و منع غسل الأموال و السرقة و الأنشطة الإجرامية الأخرى وفقا لقواعد السلوك المعتمدة . (Cindor , Petrovic , 2016).

و خلاصة القول ان علاقة المدقق بالمنشأة أو المؤسسة التي يقوم بتدقيقها قد تتأثر بكثير من العوامل اهمها الضغط الاقتصادي ، الالتزامات الاجتماعية ، العلاقات الشخصية .وتؤثر تلك العوامل على إستقلالية المدقق وقد يقترح بعض الكتاب التركيز على ثلاث الجوانب يتعلق بالكشف عن مدى الاستقلال المدقق وهي استقلال في مجال برنامج التدقيق والاستقلال في مجال الفحص و في الاستقلال مجال التقرير.

القواعد المحلية التي تحكم السلوك المهنية :

تم إصدار قواعد السلوك المهنية عن نقابة المحاسبين و المدققين في العراق بتأريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ وهي مطبقة حاليا في إقليم كردستان وتشمل على القواعد التالية (سعيد و أحمد ،٢٠١٣، ص ٦٠-٦٤) :

الحياد و الاستقلال المهني .

الواجب المهني بالكتمان والثقة .

الدعاية و الإعلان.

المسؤولية عن التقصير و الإهمال .

أحكام عامة .

الحياد و الاستقلال المهني :

على المدقق ان يكون مستقلا ذهنيا و حياديا وان يكون متجردا من اية مصلحة ذاتية قد تحيده عن الموضوعية والامانة في اي عمل مهني يقوم به .

لا يجوز له ابداء رأي بالقوائم المالية لشركة ما اذا كان له او لاحد اقرباءه حتى الدرجة الثالثة مصلحة مادية جوهرية فيها او علاقة عمل بها او الاقتراض من زبائنه او قيامهم بضمان ديونه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- لايحق للمدقق ان يقوم بتنظيم الحسابات و تدقيقها بنفس الوقت .

د- لا يحق له ابداء رأي في القوائم المالية لشركة سبق له العمل فيها الا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء علاقته بها

لا يجوز له ان يتولى تصفية شركة ما اذا كان هو أو احد شركائه في المكتب من العاملين في ادارتها الا بعد مرور سنتين على انتهاء علاقته بها.

٢-الواجب المهني بالكتمان و الثقة :

يجب على المدقق عدم الكشف عن شؤون واسرار عملائه لاي شخص الا اذا كان الزاما بموجب أحكام القوانين النافذة و للجهات المحددة فيها حصرا . او بموافقة العميل .

اذا طلب الجهات الرسمية مثولة كشهاد على عميل له بتأكييد خطي ومصادر من جهة مخولة عليه اعلام عميله بذلك باقرب فرصة ممكنة .

عليه الاجابة على اسئلة الدوائر القضائية و تقديم الوثائق اذا امرت المحكمة بذلك .

على المدقق اعلام عيمله عندما يزود الاخير بمعلومات خاطئة بحسن نية أو سوء نية وادى ذلك الى منفعة غير مشروعة للعميل او جعلت القوائم المالية لا تعكس عدالة الوضع المالي .

في حالة تغيير المدقق من قبل الادارة بسبب خلاف معها يحق له عرض الموضوع على المساهمين لتوضيح الاسباب التي ادت الى الخلاف وعلى المدقق الجديد ان يتصل بزميله السابق لاستيضاح اسباب ذلك .

على المدقق الحفاظ على أسرار الوحدة التي يقوم بتدقيق أعمالها حتى إذا كانت تحت التصفية او خاضعة للتدقيق الا اذا كان بطلب من الوحدة او جهة مخولة قانونا.

الدعاية و الإعلان :

يجوز للمدقق ان يثبت مؤهلاته العلمية و المهنية و المعاهد المهنية التي يتمتع بعضويتها او زمالتها ويحق له عند كتابة مقالات و بحوث في المجلات والصحف او عند اشتراكه في برامج اذاعية و تلفيزونية استعمال لقبه المهني المؤهل لحمله .

٣-المسؤولية عن التقصير و الاهمال :

عدم أداء المدقق لمهمته المهنية بتلك المهارة و الخبرة و العناية المتوقعة اعتياديا من الشخص مؤهل مهنيا و عمليا م ينتج عن ذلك خساره ماليه أو معنويه لجهة التي يكون من واجبه مهنيا الاعتناء اتجاهها و ان المهارة و الخبرة ليس امر مطلق و يمكن قياسها بالمستوى العام المتوقع من ممارسة المهنة من قبل زملائه اضافة الى المعايير المتعارف عليها سواءا كانت مدونة او عرفية .

على المدقق عدم القبول القيام بعمل مهني يجد نفسه غير قادر على القيام به سواءا كان ذلك بسبب نقص معلوماته او بسبب عدم توافر المختصين في ذلك المجال لتقديم المشورة او بسبب ضيق وقته بحيث لا يستطيع انجاز العمل بمستوى معقول خلال فترة مناسبة .

على المدقق ان يكون دقيقا في تقريره و موضوعيا و نزيها .

على المدقق التأكد من قيام الشركة بتوضيح طبيعة العمل المطلوب منه تحليله عدا الحالات التي تحدد طبيعة و نطاق العمل فيها بموجب نصوص قانونية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-أحكام العامة :

من واجب مدقق ان يكون حريصا على خلق و والاحنتفاظ بعلاقات مهنية ايجابية بين الأعضاء .

يحق للمدقق الانتماء الى المنظمات و المعاهد المهنية و العلمية و ان يكون انتمائه اليها غير متعارضا مع قواعد سلوك المهني .

عند قبول المدقق الاشراف على التدريب ان يؤمن برامج و ظروف عمل تمكن من تطوير القدرات الذاتية للمتدربين و توسيع خبراتهم العلمية و ضمن الفترة المحددة .

على المدقق تجنب وضع اسمه على القوائم و البيانات التي تشير الى تنبؤات مستقبلية بنتائج الاعمال .

بذل العناية المهنية الواجبة :

يتطلب من المدقق ان يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من ان دليل الاثبات كافي و مناسب لتدعيم و تأييد تقرير الدقق و ان يبذل المدقق العناية المهنية الملائمة عند قيامه بالفحص و أعداد تقرير المدقق بشكل يتعلق العناية المهنية على مستوى من الدقة لمل يجب القيام به وان يسترشد المدقق في تحديد مستوى عناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤوليات القانونية و المهنية .

فإن مفهوم العناية المهنية الواجبة تفترض ان المدقق (شخص مهني) معرض للخطأ في التقدير و الحكم . و هذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل مهنية فالمدقق يؤدي خدمته بكل إخلاص و أمانة ولكنه معرض من الخطأ فهو مسؤول امام الجهة التي تخضع التدقيق او الاطراف المستفيدة الاخرى (الطرف الثالث) عن الاهمال و عدم الاخلاص و الامانة و هذا ما اكدته العديد من القضايا التي طرحت امامة القضاء . (القريشي ،٢٠١١ ، ص٤٢) .

يجب على المدقق ان يبذل جهده لتطوير نفسه عن طريق الحصول على انواع المعرفة المتاحة حتى التنبؤ بالاخطاء عن تلحق بالعميل مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة و ان يقوم بازالة اي شكوك و استفسارات .

على المدقق أن يبذل عناية واجبة في عملية التدقيق و في وضع تدقيق النهائي و هذه العناية تتطلب تدقيق انتقادي لكل مستوى من مستويات الاشراف على العمل و تتطلب العناية اللازمة بأوراق عمل المدقق و حصوله على ادلة و قرائن الاثبات .

مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش و غسل الأموال :

ان تدقيق القوائم المالية هو تمكين المدقق من اعطاء رأي فني و محايد حول مدى عدالة و وضوح القوائم المالية الخاضعة للتدقيق و اصبح اكتشاف الاحتيال او الخطاء يأتي كنتيجة طبيعية لقيام مدقق بمهمته على احسن وجه اي بذل العناية المهنية المعقولة.

إن التلاعب في السجلات المحاسبية و المعلومات المالية المغشوشة و المزيفة أوالتي التجاوز هيكل الرقابة المصممة لمنع عمليات الغش المشابه يقوم بها من قبل منتسبين الاخرين .(معايير المراجعة رقم ٢٠٠ الاهداف العامة للمراجع المستقل، واجراء عملية المراجعة،طبقا لمعايير المراجعة ،فقرة ٢٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان ادراك واضح لاثر مسؤوليات مدقق حسابات في الكشف عن عمليات غسل الأموال ان يكون لديه معرفة عن اثر عمليات غسل الأموال على القوائم المالية و على استمرارية المنشاة واثر نظام الرقابة الداخلية في منع هذه العمليات و يعد نظام الرقابة الداخلية وسيلة اساسية لمكافحة الجريمة و ذلك من خلال تطبيق مكونات نظام الرقابة الداخلي وفق (COSO) ببنودها الخمسة (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر ، الانشطة الرقابية ، المعلومات و الاتصالات ، المراقبة)، و مع التركيز على بيئة الرقابة و ان تعمل على تطوير اساليب تطبيقها و معرفته بتعليمات قانون مكافحة غسل الأموال و ضوابط القانونية و توضيح مسؤوليات و واجبات مدقق الحسابات بموجب قوانين غسيل الأموال وهي تختلف في تحديد مسؤولية مدقق الحسابات تجاه هذه الظاهرة ، في المملكة المتحدة ألزمت مكاتب التدقيق ان تكون لديها برامج لمكافحته و الزام المدقق بالابلاغ عن اي علم أو اشتباه بهذه الظاهرة ، اما في المملكة الاردنية الهاشمية فان الزم مدقق الحسابات التقرير و الفحص عن التزام المنشاة بالقواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و لم توفر معيارا مهنيا يحدد مسؤولية مدقق الحسابات اتجاه هذه الجريمة و يضع الارشادات التي تساعد مدقق الحسابات في الكشف و التقرير عن عملية غسل الأموال . (حسين ،٢٠١٣)و (سليمان ،٢٠١٤) .

و ان مسؤوليات المدققين في الكشف عن عمليات الاحتيال المتعلقة بظاهرة غسل الأموال يجب ان يقدم تقارير شفافة و دقيقة لغرض تسهيل الامر على لجنة التدقيق و السلطات الحكومية في بكشف عن عائدات غسل الأموال و اي جرائم اخرى . (Aslani , 2012) .

وان مسؤولية المدقق في هيئة الرقابة و التفتيش هو تقديم تقرير بالمخالفات و التجاوزات على القوانين و التعليمات المنظمة للعمل المصرفي و التركيزات الائتمانية و مدى صحة احتساب المصرف لنسبة كفاية رأس المال و نسبة السيولة وفقا للتعليمات ، و تقديم تقرير خاص حول تصنيف الديون بوضوح حول كفاية مخصصات الديون المعدومة و حول مدى تقيد المصرف بانظمة الرقابة الداخلية وفقا لتعليمات بنك المركزي ، و تقرير حول مدى تقيد المصرف بنظام مكافحة غسل الأموال و توضيح آلية عمل المصرف (مبدأ أعرف زبونك) ، و التحقق من ارصدة حسابات المصرف لدى المصارف الاخرى و صحة أرصدة حسابات المصرف الدائنة و المدينة مع مركز الرئيسي و فروعها ، و التحقق من صحة احتساب و قيد الفوائد المقبوضة و المدفوعة حسب التواريخ . (ياور ،٢٠١٦) .

الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق الالتزام :

تعبر جودة التدقيق الالتزام عن عملية تدقيق الحسابات بمستوى عالي ومن الكفاءة و الفاعلية وفقا لمعايير التدقيق الدولية في اطار اكتشاف الاخطاء و المخالفات و التحريفات و التلاعب و تقديم خدمة لمستخدمي القوائم المالية و الذين يعتمدون على رأي المدقق في خلو مدى القوائم المالية من التجاوزات و مخالفات نظام المحاسبي للعميل (الشركات التي يتم تدقيق حساباتها) .

وقد عرف (القيق،٢٠١٢) جودة التدقيق بأنها أداء عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وفقا للمعايير المهنية للتدقيق وقواعد وآداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الافصاح عن الاخطاء و المخالفات المكتشفة بما يحقق للأطراف ذات الصلة الاهداف المتوقعة من عملية التدقيق (المصدر ،٢٠١٣ ،ص:٤٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يرى (راضي، ٢٠١١) ان جودة التدقيق القصد منها إرتفاع مستوى التأكد من عدم انحراف اواخطاء او تحريفات في القوائم المالية وان ارتفاع جودة التدقيق تزيد من كفاءة الخدمة التدقيقية.

ويرى الباحثون (الرحيم،صالح،عبدالرحمن ،٢٠١٤،ص:٦). إن جودة التدقيق تتحقق في حالة توافر شرطان هما :

التزام المدقق بكافة معايير التدقيق المهنية و المتعارف عليها من اداب و قواعد سلوك المهني و معايير الرقابة على الجودة و الافصاح عن الاخطاء و المخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.

ان تلبي عملية التدقيق الالتزام رغبات و احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، و على ضوء ذلك فان جودة التدقيق هو قدرة مدقق الحسابات على ايجاد ادلة اثبات مناسبة لدعم تقريره في حالة الوضع العام من جانب العملية تدقيقية لغير ملائمة .

و ان معيار ISO يعتبر نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسيل الأموال و مكافحة أثارها السلبية على الاقتصاد و إلزام المصارف في إتباع القواعد و الاجراءات المتعلقة بهذا المعيار ، و يعتبر ISO احد أنواع الفحص لأغراض خاصة تطلبه اطراف متعددة من ضمنها المدققون لتحقيق اهدافهم و خدمة جهات متعددة.

عناصر جودة التدقيق الإلتزام :

١-الرقابة على الجودة : عبارة عن المسؤوليات المحددة للمدقق باجراءات رقابة الجودة في تدقيق القوائم المالية و التزام المدقق بالمحافظة على نظام رقابة الجودة و تنفيذ سياساتها و إجراءاتها و الالتزام بالمعايير المهنية و متطلباتها القانونية و التنظيمية و التقارير المناسبة الصادرة من قبل المدقق .

و في عام ١٩٩٦ خفض مجلس معايير المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية عدد عناصر رقابة الجودة من تسعة عناصر الى خمسة كما موضح ادناه :

الحياد /الامانة/الموضوعية : يتوافر في كافة الافراد الذين ينفذون عملية التدقيق الحياد في الواقع و في الظاهر و يجب ان يقوم بأداء كافة المسؤوليات المهنية على نحو أمين و الموضوعي .

إدارة الافراد : وضع السياسات و الاجراءات على نحو يوفر تأكيدا مناسبا عن :-

توافر التأهيل المناسب لكل مدقق لاداء العمل على نحو جيد .

تخصيص العمل على الافراد الذين تتوافر فيهم المهارة الفنية الملائمة و وصلوا الى قدر ملائم من التدريب .

يجب اشراك كافة الافراد في برنامج التعليم المستمر لانجاز الاعمال الموكلة اليهم .

يجب ان يتوافر في الافراد الذين سيتم ترقيتهم التاهيل المناسب لانجاز الاعمال المخصصة له .

قبول و الاستمرارية في مراجعة الزبائن : وتعني وضع السياسات و الاجراءات التي يمكن من خلالها تقدير مدى اداء عملية التدقيق : ايجاد السياسات و الاجراءات التي يجب ان تتوفر في عمل المدقق بما يتفق مع المعايير المهنية و معايير الجودة في التدقيق .

متابعة و رقابة : وتعني وضع السياسات و الاجراءات للتأكد من ان باقي عناصر رقابة الجودة الاربعة اعلاه قد تم تطبيقها على نحو فعال و كفوء . (ابوهين،٢٠٠٥،ص :٤٩) (القريشي،٢٠١١ ،ص:٢٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-الفحص :

ان عملية فحص جودة التدقيق تتم قبل صدور تقرير المدقق و هي عملية تعمل على تدقيق القوائم المالية و يقوم فريق الفحص بالتأكد من الاجراءات التي تم انجازها والمتعلقة في جانب الاثبات و التأكد من الحصول على ادلة تدقيق مناسبة لتدعيم النتائج التي تم التوصل اليها لاصدار تقرير المدقق بإلاضافة الى فحص أوراق التدقيق التي تتعلق بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها من صياغة تقرير المدقق واي مقترح مناسب . (العواقلة ،٢٠١٧) .

٣-الاستشارات :

عنـد الحاجـة للاستـشارة يجـب أن تـتم مـع الأشـخاص ذوي الخبرة المناسبة.

٤-علاقة مع الزبائن :

إن هناك علاقة ايجابية بين جودة التدقيق و حجم عمل الزبون و قوته المالية فكلما زاد حجم الشركة و كلما زادت حاجتها الى خدمة التدقيق ذات الجودة العالية و ذلك لمحاولة اطمئنان الدائنين بان القوائم المالية تعكس فعلا المركز المالي السليم للشركة ، و يجب على هيئة التدقيق وضع السياسات و الاجراءات المقبولة و استمرار العلاقات مع الزبائن من حيث نزاهة الزبون و يجب على هيئة التدقيق الحصول على المعلومات عند قبول عملية التدقيق و عند اتخاذ قرار الاستمرار . (رحيم،صالح،عبدالرحمن،٢٠١٤،ص٩)

و ترى الباحثة من خلال ما تقدم أعلاه ان الالتزام بمعايير متطلبات و جودة التدقيق الالتزام و عمليات التدقيق بمستوى فعالية ووفقا لمعايير التدقيق الدولي و معايير التدقيق المهنية و قواعد السلوك المهني و معايير الرقابة على الجودة و الافصاح لها اثر كبير في اكتشاف و مكافحة المخالفات و الفساد و جريمة غسل الأموال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مكافحة غسل الأموال

تمهيد :

يعتبر غسل الأموال أو تبيض الأموال اثر من اثار الجريمة الأصلية التي يسعى مرتكبها إلى إخفاء المال و مصدره المتحصل منه و تحويل الأموال بطريقة غير قانونية و غير مشروعة لتلك الأموال لإكسابها صفة شرعية مثل تجارة المخدرات و السلاح و الرشوة و الدعارة و تجارة النفط و مشتقاتها و سرقة أموال الدولة و التهرب الضريبي و تزييف النقود و تزوير الصكوك المصرفية .

و هناك طرق مستخدمة في عمليات غسل الأموال من قبل مرتكبي جريمة في تحويل الايرادات و المتحصلات الجرمية الى اصول في صورة ومشروعة في المجال المصرفي و غير المصرفي .

و في العراق تعتبر جريمة غسل الأموال من اخطر انواع الجرائم وهي جرائم اصلية (جرائم الجنايات او الجنح) و بموجب القانون العراقي تعتبر ايضاً جريمة اقتصادية في تحويل و اخفاء الأموال و تمويه حقيقتها عن مصادرها .

ان البنك المركزي له اثر فاعل لمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال اشرافه على المصارف الاهلية و من خلال اصدار قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٣٩ / ٢٠١٥ و تاسيس مجلس يسمى (مجلس مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب) و تأسيس مكتب يسمى (مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب) و قد خول البنك سلطات واسعة في تلقي الاخبارات عن القضايا المتعلقة في غسل الأموال بالتعاون مع الجهات المختصة .

مفهوم غسل الأموال :

أن غسل الأموال و تبييض الأموال مصطلحان يلتقيان قي دلالة مفهومهما فلا فرق بينهما . الغرض منهما هو أدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة أو غير مشروعة ناتجة عن معاملات لأنشطة غير قانونية بهدف أخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لاكسابها صفة الشرعية , مثل تجارة المخدرات والسلاح، والرشوة و الدعارة و استغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات او منافع خاصة و عمولات وكذلك الاتجار في السوق السوداء في ما هو ممنوع و سرقة أموال الدولة , و التهريب الضريبي , و تهريب السلع و النقد و تجارة الاغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والاثار والمضاربات في الاراضي و العقارات في البورصة و تزييف النقود و تزوير الصكوك المصرفية و غيرها.(الموسوي،٢٠٠٩،ص٩) .

تعريف غسل الأموال بشكل عام : ان عملية غسل الأموال أو تبيض الأموال يقصد بها تحويل الأموال أو حفظها أو ايداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو ادارتها أو نقل الأموال غير المشروعة بطريقة غير قانونية بغرض اخفاء او تمويه المصدر لتلك الأموال لاضفاء صفة الشرعية و القانونية عليها و هذا يشمل الأموال المكتسبة من (تزوير النقود ، الغش التجاري ، الاختلاسات ، جرائم المخدرات ، جرائم الخطف و القرصنة ، التجارة غير مشروع في الاسلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان تسمية غسل الأموال بهذا المصطلح يستند الى قيام احد اعضاء المافيا الامريكية بشراء مغسلة عامة لغسل الملابس في مدينة شيكاغو , وكان يشترط على عملائه ان يحصل منهم على الثمن نقدا , وكان يقوم بإضافة جانب من أرباح تجارة المخدرات الى عائد غسل الملابس يوميا , و يقوم بإيداعه في فرع احد البنوك القريبة دون ان يرتاب أحد في أمر المبالغ الكبيرة التي كان يودعها بفئاتها الصغيرة .(القصير،٢٠١٧،ص٤٠).

اما القانون العراقي و بموجب المادة 2 من قانون رقم 39 لغسل الأموال لسنة ٢٠١٥: فقد عرف ظاهرة غسل الأموال هو التحويل الأموال , أو نقلها , أو أستبدالها من شخص يعلم او كان عليه ان يعلم أنها متحصلات جريمة . لغرض أخفاء أوتمويه مصدرها غير المشروع أو مساعدة مرتكب الجريمة الاصلية أو من ساهم في أرتكابها من الإفلات من المسؤولية عنها .(الوقائع العراقية ، ٢٠١٥،ص ١٤) .

النشأة و التطور التاريخي لغسل الأموال :

بداية ظهور جريمة غسل الأموال ترجع الى العصور الوسطى في اوروبا عندما حرمت الكنيسة الكاثوليكية الربا و اعتبرته خطيئة مما اضطر المرابون الذين يحصلون على أموال طائلة من وراء تلك الجريمة الى اخفاءها عن اعين الناس بطرق ممارسات و ادعاءات كاذبة ,و على نطاق ضق انتشر ما بين الحرب العالمية الاولى و الثانية. ان مصطلح غسل الأموال استخدم في الولايات المتحدة الامريكية في فترة ما بين العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي عندما قيام بها عصابات بعملية مشبوهة بشراء المشروعات باموال قذرة مصدرها غير مشروع . (عنيزات،٢٠١٣، ص٣٣).

و هناك جهود من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة لمكافحة جريمة غسل الأموال في اجتماع خاص لها بنيويورك في يونيو 1998م و تواصلت الجهود الى ان صدرت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحته في نوفمبر 2000 ، كما جاء في المادة السادسة منها جرائم غسل الأموال التي انتشرت الدولة بضرورة إدراج تلك الجرائم ضمن القوانين الوطنية , و هي مطابقة لما ورد في المادة 3 في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية ويعتبر من افعال غسل الأموال. (القصير , 2017 , ص45).

و في العراق هذه الظاهرة نشأت بعد غزو الكويت في عام 1990 والحصار الاقتصادي من خلال تهريب نفط العراق بسبب الحصارالاقتصادي و بعد الاحتلال عام 2003 ونتيجة غياب الرقابة الحكومية بكل مؤسساتها يعتبر بيئة ملاءمة لوقوع جريمة غسل الأموال و السوق السوداء ومن جانب الاخر الاعتماد على السوق المفتوح امام الاسواق العالمية بما فيها السلع الجديدة و الرديئة و فتح الحدود مع العالم دون قيد او شرط و ضعف القطاعات الانتاجية على توفير سلع و الخدمات و توقف الانشطة الاقتصادية بسبب تخريب و تدمير النشاط الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي و الامني و قبول بعض الدول بتحويل الأموال غير المشروعة و تقديم التسهيلات من قبلهم مقابل فوائد عالية دون الرقابة تؤدي الى دعم سهولة تحويل الأموال الى الخارج . (نوري،٢٠١٧) .

و ان ازدياد ظاهرة غسل الأموال انتشرت بعد تعرض الدول المجاورة لما يسمى بالربيع العربي، حيث ادى ذلك الى انخفاض التنسيق و التعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة و من جانب اخر ظهور وسائل جديدة لتحويل الأموال التي تؤدي الى السرعة في التحويلات المصرفية .(Abu oliam & Rahman , 2016) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و من جانب اخر أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية وزيادة تعقيدات الحياة أدت إلى انتشار ظاهرة غسل الأموال بشكل كبير في بلدان كثيرة، مما اضطرت الدول إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال تشريع القوانين لمكافحتها وعقد المؤتمرات والاتفاقيات. وتعاني المصارف العراقية بشكل عام من قلة الكوادر المتخصصة المؤهلة في مجال المحاسبة والأعمال المصرفية والكوادر المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال. (الموسوي ،٢٠٠٩)
أما في الوقت الحاضر فإن العراق احرز تقدما كبيرا خاصة خلال العامين المنصرمين في مجال غسل الأموال و تمويل الارهاب عن طريق إصدار قانون خاص رقم 39 لسنة 2015 و هذا القانون نظم بمساعدة البنك المركزي العراقي و فتح مكتب خاص منفصل و مستقل عن البنك المركزي في كافة جوانبه و مجلس مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب كلها تؤدي الى إصدار التعليمات و السيطرة على جريمة غسل الأموال . و البنك المركزي العراقي له اثر كبير لمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال إشرافه على البنوك العراقية و استخدام استمارة (KYC اعرف زبونك) و(استمارة CTS) الخاصة بالإيداعات و فتح الحساب الجاري .

مراحل عمليات غسل الأموال :

إن عملية غسيل الأموال بموجب اراء الخبراء تمر بثلاثة مراحل (عبد الباقي ،٢٠٠٨،ص٨) ،(سعيفان ،٢٠١٠، ص٤٠) ، (سبكي ، ٢٠١٥،ص٩٤) هي :-

مرحلة الإيداع او (الإحلال او التوظيف او ابدال النقود) Placement

مرحلة التمويه او (اخفاء المصادر او تكديس او تخطية) Layering

مرحلة الادماج Integration

1 -مرحلة الإيداع أو الإحلال او التوظيف او ابدال النقود Placement

مرحلة الايداع هي الخطوة الاولى و الأكثر خطورة و ذلك من خلال الايداع و التخلص من السيولة النقدية المتحصلة عن طريق غير مشروع من النشاط الاجرامي و النقود السائلة هومن وسائل التبادل اكثر شيوعا في عالم الجريمة و اكثر وسائل النقدية قبولا بالنسبة لعديد من النشاطين الذي يتاجر بها المجرم , و من أهداف هذه المرحلة ان يكون ذلك بايداع هذه الأموال في المصارف بدفعات كبيرة و صغيرة متكررة و استثمارها في الدورة الاقتصادية حتى يأخذ شكل الاستثمار كشراء الاسهم و السندات و شراء الاصول الثابتة (العقارات) و التخلص منها لاحقا بالبيع .

الاسلوب في هذه المرحلة نقل الأموال غير المشروعة من مكان الى اخر خوفا من السرقة و الحريق و التلف و المخاطر و بعدها تجمع الأموال في اماكن امنة و بيعده عن الشكوك وا التواجد الامني للدولة و تخزينها في اماكن سرية و أمنة , و في الاخير يتم البحث عن الاهداف المشروعة ليتم اطلاقها اليها حسب كميات الأموال و الهدف المرادفها .

ان خصائص هذه المرحلة هي السيولة النقدية التي تحتاج مدة طويلة من الزمن بين فترة التجميع و الاعداد و التخزين و الاستبدال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 -مرحلة التمويه او اخفاء المصادر او التكديس او التخطية Layering :

في هذه المرحلة يلجأ غاسلو الأموال الى تجزئة المبالغ الكبيرة الى اجزاء صغيرة حتى لا يمكن كشفه ويقوم بنقل تلك الأموال من مكان الى مكان اخر او خارج القطر حتى الوسيط بين اموال غيرمشروعة و اموال مشروعة لغرض اخفاء و تموية والفصل عن مصدرها الحقيقي, وتقوم بإجراء سلسلة طويلة من العمليات والتحويلات المصرفية المتكررة من مصرف الى مصرف اخر داخل بلد او خارجه و فتح حسابات مصرفية لشركات صورية و وهمية واستخدام اسمها التجاري و الوثائق الرسمية لهذا الغرض و تحت مجال النظام السرية المصرفية و استخدام الدول للجهات الضريبية . وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال اكثر صعوبة كالصفقات العديدة التي تضاف كل واحدة إلى الأخرى فتجعل تتبع منبع الدخل غير المشروع اكثر صعوبة .

3- مرحلة الادماج Integration :

يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة مع الأموال من المصادر المشروعة في الدورة الاقتصادية فاذا وصلت الأموال التي تم غسلها في هذه المرحلة الاخيرة من الصعوبة بامكان التعرف على مصدرها غير المشروع , في حالة وصول الأموال غير المشروعة الى هذه المرحلة تعتبر الأموال المغسولة الى اموال نظيفة و مشروعة و غير خاضعة لضرائب و من ثمة التهرب الضريبي . في هذه المرحلة يقوم باستخدام الاعتماد المستندي في غسل الأموال و يعتبر الية متقدمة لهذا الاستخدام بارسال فواتير بضاعة استراد و تصدير وهمية و بمبالغ كبيرة حتى تحويل قيمتها الى بلد اخر تحت سيطرة شركات تابعة للمنضمات الاجرامية.

أساليب غسل الأموال :

يقصد بأساليب غسل الأموال هو الطرق المستخدمة في عمليات غسل الأموال من قبل مرتكبوا الجريمة في تحويل الايرادات و المتحصلات الجرمية الى اصول و ممتلكات تبدو في صورة مشروعة سواء تتم في المجال المصرفي أو غير المصرفي او عن طريق الاساليب التقليدية كاستغلال البنوك من خلال الحسابات السرية و القروض الوهمية و مؤسسات مجهولة ووهمية و اعتمادات المستندية و الاوراق التجارية و منح الائتمان المصرفي و القبول الودائع و الادخار الخ... باعتبار البنوك تعتبر اجهزة مالية لدخول الأموال غير المشروعة و الأموال المشروعة من خلالها تبدأ عمليات غسل الأموال . (السبكي،٢٠١٥، ص: ٨٢) (دريس،محمد ،٢٠١٦،ص٢١٧) .

هناك اساليب غير تقليدية اي قانونية و تجارية و ثقافية و تكنولوجية عن طريق انترنيت و ذلك من خلال استخدام الشركات الوهمية و ولكن تاسيسها يتم بصورة قانونية و في الحقيقة لا تمارس نشاطات الفعلية و عن طريق فتح حسابات باسمها و بالتالي الملاذ القانوني لدخول المحاولات عمليات غسل الأموال تحت ضعف الرقابة في المعاملات المصرفية أو تمتاز بمنظومة السرية العمليات المصرفية , و بتالي سهولة الدخول و الخروج منها على خطوط التجارة العالمية . (السبكي،٢٠١٥، ص٨٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفقات الوهمية و دور السمسرة هو من الاساليب غير التقليدية الاخرى من خلال استخدام الاسعار العالمية و تضخيم الارقام الفعلية و الفواتير الزائفة لغرض تبرير الأموال المتأتية و شراء الاصول المادية , كالسيارات و المعادن النفيسة و اعادة بيعها و هناك دور للسمسرة من خلال تمويلها بكميات كبيرة لشراء الاسهم و السندات أو العقارات سواء كان باسمائهم و باسماء اخرى و ذلك لارتفاع اسعارها المبالغ فيها .

وقد اشار (الشرع ،٢٠٠٩) بأن اساليب التكنولوجيا تعتبر وسائل سريعة لعمليات جريمة غسل الأموال و عدم وجود سيطرة رقابية على مصدر تلك الأموال خاصة في الوسائل الالكترونية و الاتصالات و الشبكات و استخدام تلك الوسائل الحديثة كالبطاقات الذكية و اجهزة و برنامج الحاسوب عن طريقالانترنيت عبر منظومة حماية و تشفير لضمان سرية عمليات الإيداع , و يمكن تخلص الادوات التكنولوجية الحديثة بمايلي :-

١- الخدمات المصرفية الالكتروني : Online Banking و يمكن استخدامها في مرحلتي التغطية و الدمج .

٢- بنوك الانترنيت : Internet Banks و تستخدم في عمليات الحوالات الالكترونية دون امكانية تحديد هوية المتعاملين بدقة اذا كان البنك الاخر في دولة أخرى .

٣- النقود الالكترونية و التشفير E.Mony ,Coding .

٤-الاتصالات الالكترونية Electronic Cpmmunications .

٥- البطاقات الذكية : Smart Card وذلك من خلال أنظمة FEDWIRE , SWIFT , CHIPS . (السبكي ،٢٠١٥،ص٨٨)

و من الأساليب الأخرى المصرفية هو الإيداع في الخزائن الحديدية الشخصية (صناديق الإيداعات الشخصية) يلجأ الزبائن بدافع الحفاظ على الأموال و الاحجار الكريمة و الاشياء الثمينة و المجوهرات و التحف القديمة أو النادرة و سندات الملكية و الخطابات السرية و الوثائق و المستندات الهامة حيث لا يرغبون في الاحتفاظ بها في منازلهم او مكاتبهم خوفا في سرقتها أو افشاء اسرارها أو تعرضها ,للضياع او التلف الى أستجار صنادق أو خزائن حديدية داخل غرفة حصينة في المصارف تحت حراسة دائما .يلتزم المصرف بالحفاظ على السرية فليس للمصرف السلطة على محتويات هذه الخزائن كما ليس لديهم الحق باطلاع عليها .(عبدالقادر، ٢٠٠٥، ص ٢٤)

و من أساليب غسيل الأموال في المجال غير المصرفي هي :

تهريب الأموال الى الخارج وهي الطرق الاكثر انتشارا حيث يقوم المهرب باخفاء النقود في الجيوب السرية للحقائب أو وضعها في لعب الاطفال أو استخدام الشيكات السياحية و تذاكر الطيران المفتوحة و بيعها في الخارج أو تهريب قطع نادرة من الذهب و الاحجار و المجوهرات و بيعها في الخارج أو عن طريق نقل الأموال الى خارج البلاد برا, وبحرا،وجوا . (عوض الله,2005,ص 50)

و من الاساليب الاخرى لجريمة غسيل الأموال هو الاساليب التجارية و منها غسل الأموال من خلال العمليات في شركات التامين و ان القصد من التأمين توزيع الخطر(الوفاة, الحريق , السرقة , المسؤولية المدنية) على عدد ممكن من الاشخاص او الهيئات و الشركات مقابل مبلغ من المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و من خلال شركات التأمين يستفاد غاسل الأموال من شراء مطعم مشهور او شركات لديها حجم كبير من المبيعات و المال و أدخال الأموال المراد غسلها في حساباتها كإيرادات و يقومون بالمضاربة على اسعار الشراء باموال غير مشروعة و بيع العقارات الى شخص من طرفها بعد تعديلات خفيفة عليها أو تحسين شكلها .(بن منصور،٢٠٠٧) .

معوقات مكافحة غسل الأموال :

السرية المصرفية و كتمان اعماله .

الحرية الشخصية للزبون .

تباين التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال .

ضعف و تأهيل موظفي البنوك و المؤسسات المالية .

ضعف اجهزة الرقابة لدى البنوك و المؤسسات المالية و فسادها .

عدم وجود انظمة معلوماتيه متطورة بالمصارف و المؤسسات. (رشيد و عبدالقادر،٢٠١٦،ص13).

العلاقة بين السرية المصرفية و مكافحة جرائم غسل الأموال :

إن المؤسسات المصرفية بحكم وظيفتها و تقديم خدماتها المصرفية لصالح المتعاملين معها تقوم بتجميع معلومات على الزبائن و الوضع المالي وهنا يجب أن يلتزم بالكتمان عن هذه المعلومات بسرية تامة حتى لا تلحق أضرارا باصحابها .

و يقصد بالسرية المصرفية : التزام موظفي المصارف بالمحافظة على اسرار عملائهم , و عدم الافشاء بها للغير , باعتبار المصرف مؤتمنا عليها بحكم مهنتهم ، خاصة و أن علاقة المصرف مع عملائه تقوم على اساس الثقة التي يكون عمادها كتمان المصرف أسرار عملائه المالية ، و نظم قانون المصارف العراقي رقم ٤٩-٥٠ يحافظ المصرف على السرية فيما يتعلق بجميع حسابات العملاء ، و يكون محظوراً على أي اداري أو مسؤول أو موظف أو وكيل حالي أو سابق للمصرف تزويد أي معلومات أو بيانات عن العملاء أو حساباتهم أو ودائعهم أو الامانات أو الخزائن الخاصة بهم أو أي من معاملاتهم أو كشفها . (قانون المصرف ،٢٠٠٤ ،ص٣١) .

و يقوم المصرف احيانا بدور المستشار الاقتصادي و التجاري للعميل من خلال ما يقدمه له من نصح و إرشاد و توجيه إبتغاء لتطوير اعماله و إزدهارها , و هذا يتطلب الثقة المتبادلة بين الطرفين و الحفاظ على السرية التامة و ذلك لان اي افشاء للاسرار الخاصة المتعلقة بالأعمال التجارية قد يترتب عليه افساد العمل التجاري و خسارة تلحق بصاحبه .(عبدالقادر ورسمه غالب ،٢٠٠٤).

و إن المخاوف بشأن إستخدام النظام المصرفي في عمليات غسل الاموال غير المشروعة كانت وراء تبني فكرة إنشاء لجنة النظام البنكي و الممارسات الاشرافية ، بهدف منع الاستخدام الاجرامي للنظام المصرفي لاغراض غسل الاموال من خلال إخفاء و تمويه و في حالة طلب الجهات المختصة اية معلومات عن نشاط الزبون لابد من تقديم تلك المعلومات و عدم التمسك بمبدأ السرية المصرفية . (عبدالقادر،٢٠٠٥،ص٨٨) (الياور،٢٠١٦،ص٥٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جريمة غسل الأموال في إقليم كردستان و اثر البنك المركزي لمكافحتها :

جريمة غسل الأموال في إقليم كردستان من اخطر أنواع الجرائم وهو تعتبر من الجرائم الأصلية ك(جرائم الجنايات أو الجنح) بموجب القانون العراقي و يشمل كذلك إقليم كردستان وهي ايضا جريمة أقتصادية من ناحية أخرى ، كونها جنائية فيما يتعلق بتحويل الأموال أو نقلها أو اخفاء المال أو تمويه حقيقتها عن مصدرها أوكيفية اكتساب الأموال وتحصل من اثر الجريمة الجماعية مثل (جرائم المخدرات ,وتمويل الارهاب و تهريب النفط و مشتقاته و الرشوة , و سرقة الاثار الثمينة و تهريبها , والتلاعب بسعر صرف الدولار، والاستلاء على اموال المصارف).

في العراق و في إقليم كردستان التي هي ضمن الدول الست الأكثر فسادا في العالم وقد تعرض إلى هذه الجريمة في عام 2003 في ظل الوضع الإداري و المالي و بسبب الحرب و عدم الاستقرار السياسي في الداخل و الخارج و غياب دولة قانون و الاجهزة الرقابية و السوق السوداء و فتح الحدود مع العالم و توقف العديد من الانشطة الاقتصادية بسبب التخريب و التدمير للمواد الاولية , حيث نجد الفساد منتشرا في كافة مفاصل الدولة ويعتبر ذلك تربة خصبة لنمو هذه الجريمة كونه يعيش على بحيرة من النفط . (سعيد ،٢٠١٢) .

ان البنك المركزي له اثر فعال لمكافحة جريمة غسل الأموال من خلال أشرافه على المصارف الاهلية و الحكومية ومن خلال اصدار قانون لمكافحة غسل الأموال بموجب الامر 93 لسنة 2004 و على الرغم من وجود هذا القانون الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق فيما يخص مكافحة غسل الأموال الا ان انتشار الظاهرة و المخاطر الكبيرة على الاقتصاد العراقي ادى الى قيام الاجهزة الرقابية بمحاولة وضع بعض التشريعات الاضافية في هذا المجال. (خلاوي ، ٢٠١٥) .

و بموجب مشروع القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال فقد نصت المادة (6)من المشروع الجديد لسنة 2012 و أخر قانون لمكافحة هذه الجريمة رقم 39 لسنة 2015 الفصل الثالث مادة (٥) والذي اشار الى ان يؤسس في البنك المركزي العراقي مجلس يسمى (مجلس مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب)و يعتبر محافظ بنك المركزي رائيسا للمجلس و مدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال نائبا للرئيس و ممثل عن الوزارات و الجهات الامنية و المخابرات الوطني و جهاز مكافحة الارهاب و هيئة الاوراق المالية اعضاء في ذلك المجلس كل واحد بدرجة مدير عام . (الوقائع العراقية،٢٠١٥،ص١٥) .

كما وقد تم تاسيس مكتب في بنك المركزي العراقي بموجب المادة 8 قانون 39 لسنة 2015 يسمى (مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب) وقد خول البنك سلطات واسعة في تلقي الاخبارات عن قضايا غسل الأموال و بالتعاون مع الجهات المختصة , و تلقي الابلاغات و المعلومات التي يتم الحصول عليها من العمليات التي يشتبه بوجود جريمة اصلية و تحليل الابلاغات و المعلومات و يقوم بأيقاف تنفيذ العمليات المالية و احالة البلاغات في حالة وجود اشتباه في عملية غسل الأموال الى الادعاء العام لاتخاذ الاجراءات القانونية و ايضا يقوم بأعداد تقرير سنوي يقدم الى المجلس و بالمشاركة في المنظمات الدولية و المؤتمرات ذات العلاقة بجريمة غسل الأموال و يقوم المكتب بأشعار الجهات الرقابية و المؤسسات المالية , و إعداد الدورات التدريبية للموضفين المعنيين لاحاطتهم بالمستجدات في مجال جريمة غسل الأموال و تمويل الارهاب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآثار المترتبة على جريمة غسل الأموال :

تعد ظاهرة غسل الاموال من الظواهر الخطيرة ، التي تواجه الكثير من دول العالم ، لما لها من آثار الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية خطيرة على الدولة و مكانتها في الاسرة الدولية.(بركات ، ٢٠٠٩،ص٢١٦) .

ومن هذه الاثار هي :

الاثار السلبية الاقتصادية : تعتبر أثار سلبية و خطيرة على مستوى الافراد و الشركات و الدول و على الدخل القومي , و الادخار و التضخم , فهي اخطر جرائم الاقتصاد , و التحدي الحقيقي امام التنمية و النهضة , فهو الجيب الخلفي لهذه الجرائم المالية الخطيرة التي تعد اموالهم المحرمة و القذرة الخبيثة لتدخل في حسابات وهمية, للوصول الى حساب هؤلاء مجرمين بصورة قانونية , او تعود اليه عن طريق الوسطاء ، و تؤدي أيضا الى انتقال رؤوس الاموال من الدولة ذات السياسة الاقتصادية الفقيرة و المعدلات العائد المنخفضة ، و تؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية و زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة . (القصير،٢٠١٧،ص٦٣)

الاثار السلبية من النواحي الاجتماعية و السياسية : تؤدي عمليات غسل الأموال الى احداث خلل في توازن البناء الاجتماعي و تمكن المجرمين من الاستفادة من عوائد جرائمهم مما يدفع باتجاه المزيد من هذه الجرائم و انعكاساتها السلبية فضلا عن وجود العلاقة و الثقة بين هذه العمليات و انشطة عصابات الجريمة و اثرها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول و على الاخص الفقيرة منها , من خلال تمويل صفقات اسلحة او تنسيق مع أجهزة متخصصة لادارة الصراعات السياسية و الاستراتيجية عالميا مما يؤثر سلبا على أمن و استقرار تلك المجتمعات و تستخدم بعض الاحزاب السياسية حصيلة اموال تجارة المخدرات في تمويل عملياتهم عسكرية ضد الانظمة الحاكمة او في اطار الصراع على سلطة السياسية . (عبدالقادر ،٢٠٠٥،ص٧٢).

فغاسلوا الأموال عن طريق توسيع نطاق عملهم يقومون بشراء النوادي الاجتماعية و الرياضية و يجعلونها تخرج عن هدفها الاجتماعي و الاخلاقي الى اهداف غير اخلاقية اخرى . (حفني ،٢٠٠٨) .

ومن الاثار الاخرى التي تؤثر على الحياة الاجتماعية وإن المجرمين في جرائم غسل الأموال تبحث دائما عن الربح السليم و لاتهتم بالمشروعات الانتاجية التي تخلق فرصا للعمالة وبذلك تؤدي الى خلق البطالة , و صعود فئات اجتماعية من ادنى الى اعلى الهرم الاجتماعي بسبب غسل الأموال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : المصارف التجارية

تمهيد :

تعتبر المصرف مؤسسة المالية التي تستقبل الودائع من خلال حسابات الجاري و التوفير و الودائع الثابتة و الشيكات المعتمدة المصدقة والتأمينات واستثمار تلك الودائع في منح القروض وتسهيل عمليات السحب و الايداع الالكترونية للعملاء و تقوم بتمويل التجارة الداخلية و الخارجية عن طريق تمويل عمليات استيراد و التصدير و خاصة ضمن اطار الاعتمادات المستندية التي تقوم بها المصارف المحلية و الاجنبية و تقديم خدماتها المصرفية و المالية المتنوعة .

وبالنسبة للمصارف الاهلية التجارية في كل مصرف هناك شعبة او موظف خاص لتنفيذ التعليمات و السيطرة على عملية غسل الأموال و في كل ادارة عامة للمصرف هناك قسم خاص و لديها ارتباط مباشر مع مكتب غسل الأموال في البنك المركزي و مع المسؤليين عن مكافحة غسل الأموال ويقومون بإبلاغ المكتب عن جميع العمليات المشتبه لها والتي تتضمن غسل الأموال او تمويل الارهاب و يرسلها الى وحدة مكافحة غسل الأموال .

المفهوم و التطور التأريخي للمصارف :

المصارف : هي كلمة ايطالية تعود الى كلمة Banco **يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة وبالنسبة الى المصرف و هو لغويا : مكان للصرف وهو مبادلة النقد (العملة) بنقد(عملة) أخرى , و الصراف : هو من يبدل نقدا بنقد , و الصرافة : مهنة الصراف , و صيرفة : القيام بعملة الصرف , و الصيَرف : بفتح الراء - هو صراف النقود و العملات و جمعية الصيارف و الصيارفة , و المصرف : هو إسم مكان للصرف , و لذلك يسمى البنك مصرفا**

ويمكن تعريف المصرف التجاري بانه تلك المنشاة التي تقوم في الأساس على قبول الودائع سواء من الافراد أو المؤسسات والهيئات على اختلاف انواعها وأشكالها ، ومن ثم استخدام واستثمار هذه الودائع بأشكال مختلفة لتحقيق العائد والربح المطلوب ،بمعنى أخر ، هو المنشاة التي تعمل كوسيط بين فريقين هما المقرضين أو المودعين وبين المقترضين أو المستثمرين.(الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج،٢٠١٠ ،ص٢).

و عرف (somashekar,2014 **) البنك التجاري بانه عبارة عن المؤسسة المالية التي تتعامل بالمديونية و الائتمان و يقبل الودائع و يقرض النقود و يخلق النقد و يعمل على تضييق وردم الفجوة بين المدخرين و المقرضين.**

التطور التأريخي للمصارف :

تعود نشأة النظام المصرفي الى زمن قديم على الرغم ان المعلومات المتوافرة عنها للفترة ما قبل القرن الثالث عشر قليلة جدا ، الى ان هناك تأكيدا على ان الكثير من المصارف القديمة كانت تتعامل بشكل رئيسى بالعملات المعدنية والمسكوكات والسبائك ، كما تتعامل بتبادل النقود وتوفير النقود المعدنية بالاوزان والنقاوه الصحيحتين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما تأريخ المصارف الحديثة يرجع الى سنة 1565 عندما كان التجار يجتمعون في مقاهى لندن لتبادل ارائهم ومناقشاتهم حول التجارة وبذلك اسس اول بنك فى سنة 1699 فى امستردام عاصمة هولندا وبذلك اصبحت هولندا مركزا للمال والتجارة فى العالم ومركزا للعقود بين التجار ومن هولندا دخل الى البلدان الاوروبية الاخرى .

وفي الاشارة الى تطور المصارف التجارية في إقليم كردستان العراق :

فقد تأسس أول مصرف في العراق بموجب القانون رقم 33 لسنة 1941 كأول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية وباشرت اعمالها فى 19 مايس 1941 برأسمال مدفوع قدره 50 الف دينار كسلفة مدفوعة من وزارة المالية من اصل رأس المال البالغ نصف مليون دينار .

و قد تأسس أول مصرف في إقليم كردستان في محافظة السليمانية في ١٩٥٤/١١/١ ، ثم فتح مصرف الرافيدين عام ١٩٧١ و بعدها حدث توسع ملحوظ في شبكة فروعه ووصل اكثر من ٦٠ فرع للمصرف تجاري الحكومي انتشرت في محافظات و اقضية إقليم كردستان ، اما بالنسبة المصارف الاهلية فما بعد عام ٢٠٠٥ هناك قفزات كبيرة في معدلات النمو في اوجه النشاط المصرفي نتيجة النمو الكبير في النشاط الاقتصادي الذي شهدته هذه المرحلة على مستوى إقليم كردستان و والاستقرار والامان أديا الى اتساع شبكات المصارف الاهلية و الدولية و في وقت الحاضرهناك٣٠ مصرف اهلي تجاري و استثماري و تمويلي و الاسلامي وهي منتشرة في إقليم كردستان ، علما بان رأس مال كل مصرف من المصارف الاهلية يقترب من ٢٥٠ مليار دينار اي ما يعادل ٢٠٨ مليون دولار . (الحلي ، ٢٠١٥ ،ص١٠) .

المصارف التجارية الاهلية و غسل الأموال :

من اجل السيطرة على عملية غسل الأموال لابد من الاهتمام باساسيات العمل المصرفي من خلال متابعة الاجراءات الرقابية على الايداع و السحب و التحويل في المصارف التجارية للحد من جريمة غسل الأموال و بالاضافة الى ذلك تدريب المنتسبين العاملين في المصرف ، (Simwayi & Guohua, 2011) .

ومن جانب اخر فأن استخدام مبدأ الحيطة و الحذر و ذلك من خلال البحث عن اختيار الزبون من قبل المصرف بالتثبت من جدار الشخصية للعملاء قبل التعاقد معه , و بعد اختيار الزبون و تعامله مع المصرف عن طريق فتح الحسابات المصرفية مثل الحساب الجاري و حسابات التسهيلات المصرفية و تاجير الخزائن الحديدية و عملية السحب و الايداعات و التحويلات الداخلية و الخارجية , و يتم التحقق من شخصية الزبون من قبل المصرف حيث تطلب الوثائق التالية لفتح حسابات في المصرف (هوية الشخصية , جواز السفر , الاقامة للاشخاص خارج بلاد من خلال المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع بعض الموظفين لدى المصارف التجارية , بالنسبة للمصارف الحكومية التجارية قد وجد بانه ليس فيها اي شعب أو أقسام لمواجهة جريمة غسل الأموال و في الوقت الحاضر و بتوجيهات من البنك المركزي العراقي الفرع الرئيسي في بغداد فانهم يقومون بفتح دورات بهذا الشأن لبعض المصارف الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة للمصارف الاهلية التجارية في كل بنك هناك شعبة أو موظف خاص يكون مسؤولا عن غسل الأموال و بجانب اخر فانه في الادارة العامة لكل مصرف تجاري أهلي هناك قسم خاص يهتم بعملية غسل الأموال و لديها ربط مباشر مع مكتب غسل الأموال في البنك المركزي , و الادارة العامة و يقوم بإصدار التعليمات الخاصة بغسل الأموال و يقومون بفتح الدورات بهذا الموضوع .

ان مسؤلية مكافحة عمليات غسل الأموال تقع بالدرجة الاولى على عاتق جهات المالية و المصرفية وذلك بضرورة تتبع الأموال التي يتم ايداعها و تحويلها في مبالغ كبيرة و من مصدر غير واضح بالاضافة الى ان التفاوت في توزيع الدخل على افراد المجتمع والذي يعتبر مؤشر على حجم الأموال المستنزفة . (Gold , Levi ,2002) .

مراقب الامتثال في المصارف التجارية الاهلية :

مراقب الامتثال (Compliance officer) تعتبر وظيفة مراقب الامتثال من اهم الوظائف في العمل المصرفي وهي وظيفة مستقلة , حيث يمثل مراقب الامتثال اعلى سلطة للمتابعة في المؤسسات المالية وتتمثل واجباته بالتحقق من مدى التزام المؤسسات بطبيق القوانين و التعليمات المحلية و المعايير الدولية عند ممارسة عملياتها اليومية بالاضافة الى التأكد من مدى مواءمة السياسات و الاجراءات المتبعة من قبل المؤسسات المالية مع هذه القوانين , وذلك بغرض التأكد من صحتها و تجنب الاخطاء و المخالفات التي من شأنها ان تعرض المصرف الى مخاطر مختلفة و من ثمة إعداد التقارير الى البنك المركزي العراقي و مجلس إدارة مصرف لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن حالات عدم الامتثال ان وجد و لا يجوز رفع هذه التقارير بواسطة الادارة العامة المصرف .(حسين ،٢٠١٦).

اثر مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال :

يتعين على مراقب الامتثال ان يعد تقرير دوري مرة على الأقل كل 3 أشهر عن نشاط مكافحة غسل الأموال و إرسال هذا التقرير الى المصرف مشفوعا بملاحظات و قرارات مجلس الإدارة المؤسسة المالية , ويتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما يأتي :

١- الجهود التي تمت خلال الفترة التي يتناولها التقرير بشأن العمليات غير العادية و العمليات المشتبه فيها , وما اتخذ في شأنها .

٢- ما تسفر عنه المراجعة الدورية لنظم و إجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمؤسسة من نقاط ضعف و مقترحات تلافيها , بما في ذلك التقارير التي تتيحها الانظمة الداخلية بالمؤسسات المالية عن العمليات غير العادية .

٣- ماتم أجراؤه من تعديلات على السياسات أو النظم الداخلية أو الاجراءات بالمؤسسات المالية في شأن مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب خلال الفترة التي يتناولها التقرير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- بيان مدى الالتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة خلال فترة التقرير للاشراف العام مكتبيا وميدانياً على مختلف فروع المؤسسة المالية للتحقق من التزامها بتطبيق أحكام القوانين و الضوابط الرقابية و النظم الداخلية وحتى تتسم إجراءات التدقيق الداخلي بالكفاءة والفاعلية لا بد من تهيئة البيئة القانونية المناسبة لها، ومرونة التنسيق مع شعبة مكافحة غسل الأموال والإرهاب في المصرف. (الركابي و الطالب ،٢٠١٤)

٥- عرض الخطة الموضوعة للاشراف العام مكتبيا وميدانيا على فروع الؤسسة المالية خلال الفترة التالية للتقارير .

٦- بيان تفصيلي بالبرامج التدريبية التي تم عقدها للعاملين بالمؤسسة المالية في مجال مكافحة غسل الأموال خلال الفترة التي يغطيها التقرير .

٧- الوسائل التي يوفرها البنك لتأدية مهامه باستقلالية .

٨- نتائج مراجعته لانظمة مكافحة غسل الأموال المطبقة بالمصرف و مدى التزام العاملين بهذه الانظمة .

٩- الدور الذي يلعبه مجلس ادارة المصرف في الرقابة على أنظمة مكافحة غسل الأموال و معالجة ما بها من أوجه قصور .(حسين ،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

يتضمن هذا الفصل وصفا للمنهجية التي تم استخدامها أثناء إجراء هذه الدراسة، حيث يشتمل وصفاً لمجتمع الدراسة والعينة ووحدة التحليل ونوع الدراسة وطبيعتها، وكذلك يبين الأداة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة ومدى صدقها وثباتها، كما تضمن بيانا للطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليلها.

طبيعة ونوع الدراسة :

دراسة ميدانية اتبعت فيها الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أثر التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق وذلك من خلال دراسة تطبيقية في هذه المصارف.

مجتمع الدراسة والعينة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، والبالغ عددها (٣٠) مصرف، أما وحدة المعاينة فتتكون من المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الاهلية، بالإضافة إلى والمدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في البنك المركزي لإقليم كردستان العراق.
وبخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها تحديد حجم العينة، فإن الباحثة قامت بتوزيع الاستبانات بالطريقة الميسرة، وتم توزيع (١٠٠) استبانة في المصارف التجارية الاهلية والبنك المركزي بمعدل (٥٠) استبانة في المصارف التجارية ومثلها في البنك المركزي. وتم استرداد (٧٤) استبانة بنسبة (٧٤.٠%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة تم إخضاعها جميعا للتحليل.

أداة جمع البيانات:

لقد اختارت الباحث من بين أدوات جمع البيانات الاستبانة والتي تتكون من فقرات غطت البيانات والتي تم بناءها وتكوينها وتوزيعها على أفراد وحدة العينة من قبل الباحثة شخصيا. وقد تكونت الاستبانة من جزأن رئيسيان وكما يلي:
١- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين مثل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، عدد الدورات في التدقيق، عدد الدورات في مكافحة غسل الأموال).
٢- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في المتغيرات المستقلة المتمثلة في التدقيق الإلتزام على المتغير التابع وهو مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، والملحق رقم (١) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق أداة القياس وإثباتها :

١-تم قياس الصدق للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، إذ تم عرضها على أساتذة مختصين بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين قبل توزيعها على عينة الدراسة. والملحق رقم (٢) يبين أسماء محكمي استبانة الدراسة.

٢-بعد تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) تم اجراء التحليل العملي Factor Analysis و تجربتها عن عينة صغيرة و ذلك من اجل التحقيق من صلاحية و مصادقتها.

٣-تم التأكد من مدى ثبات أداة القياس واعتمادية نتائجها فقد استخدمت الباحثة اختبار (كرونباخ ألفا Cronbach–Alpha) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (٩٦.٩%) وهي نسبة مناسبة وذات اعتمادية مرتفعة لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (٣-١) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة في الاستبانة.

الجدول (٣-١)

قيمة معاملات الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha) لمتغيرات الدراسة

الفقرات	اسم المتغير	معامل كرونباخ ألفا%
١-١٥	المجال الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام	%٩٨.١
١٦-٢٣	المجال الثاني: الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق	%٩٨.٧
٢٤-٢٩	المجال الثالث: مسؤولية المدقق	%٩٦.٥
٣٠-٣٥	المجال الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق.	%٩٧.٨
٣٦-٥٧	المجال الخامس: المتغير التابع: مكافحة غسل الأموال	%٩٩.٢

٤- تم اعتماد مقياس ليكرت (Scale Likert) المكون من خمس قيم يختار المبحوث احدها، والتي تعبر عن موافقته بشان كل فقرة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، حيث ستحدد خيارات الإجابة بخمسة مستويات وهي: موافق بشدة (٥ درجات)، موافق (٤ درجات)، موافق بدرجة متوسط (٣ درجات) غير موافق (درجتين) غير موافق بشدة (درجة واحدة).

٥-تم اعتماد مقياس ترتيبي لهذه الأرقام، وذلك لإعطاء الوسط الحسابي مدلولات باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها عند تحليل النتائج، وكما وردت في نموذج الدراسة، بحيث تتحدد ثلاث مستويات هي (مستوى موافقة ضعيف، مستوى موافقة متوسط، مستوى موافقة مرتفع).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءاً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٣/٤ = ١.٣٣. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

مستوى موافقة ضعيف من (١) - (٢.٣٣).

مستوى موافقة متوسط من (٢.٣٤) – (٣.٦٧).

مستوى موافقة مرتفع من (٣.٦٨) - (٥).

مصادر جمع البيانات والمعلومات :

اعتمدت الباحثة على نوعين من مصادر المعلومات وكما يلي:

أ- البيانات الثانوية: حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية ومراجعة الأدبيات السابقة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتحديداً تم الرجوع إلى ما يلي:

(١) كتب المحاسبة والمواد العلمية المكتوبة والمنشورة حول التدقيق الإلتزام ومكافحة غسل الأموال.

(٢) الإحصاءات الرسمية والتقارير الصادرة عن الجهات المختصة في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق ومراكز المعلومات والأبحاث.

(٣) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في التدقيق الإلتزام ومكافحة غسل الأموال.

ب- المصادر الأولية: وهي البيانات التي حصلت عليها الباحثة من خلال استبانة تم تصميمها لموضوع الدراسة الحالية، وبشكل يتناسب مع الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، ليتم بعدها توزيع الاستبانات على عينة الدراسة ومن خلال الباحث شخصيا.

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات :

تم إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- الوسط الحسابي: وذلك لتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.

2- الانحراف المعياري: لتحديد مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

3- التكرارات والنسب المئوية: لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.

4- تحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط: وذلك من أجل اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٥- اختبار t (Independent Samples Test): لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق في أثر التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال بين المدققين الداخليين في المصارف التجارية الاهلية وبين المدققين (المفتشين) في بنك المركزي في إقليم كردستان العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن انتهت عملية جمع البيانات اللازمة للدراسة بواسطة أداتها تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وكما يلي:

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة:

لقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستجيبين مثل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، عدد الدورات في التدقيق، عدد الدورات في مكافحة غسل الأموال)، وذلك من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بعينة الدراسة، وتبين النتائج الجدول رقم (٤-١) خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول (٤-١)

خصائص أفراد عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	15	40.5	8	21.6
	بكالوريوس	20	54.1	27	73.0
	ماجستير	2	5.4	2	5.4
	المجموع	٣٧	%١٠٠	٣٧	%١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من سنتين	2	5.4	-	-
	من ٢ – أقل من ٥ سنوات	3	8.1	3	8.1
	من ٥ – أقل من١٠سنوات	7	18.9	13	35.1
	أكثر من ١٠ سنوات	25	67.6	21	56.8
	المجموع	٣٧	%١٠٠	٣٧	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز الوظيفي	مدير هيئة الرقابة والتفتيش	2	5.4	-	-
	معاون المدير هيئة الرقابة والتفتيش	2	5.4	-	-
	رئيس لجنة التدقيق (التفتيش)	8	21.6	-	-
	المدقق(المفتش)	22	59.5	-	-
	مدير الرقابة الداخلية	-	-	4	10.8
	معاون مدير الرقابة الداخلية	-	-	3	8.1
	المدقق الداخلي	-	-	28	75.7
	أخرى	3	8.1	2	5.4
	المجموع	٣٧	%١٠٠	٣٧	%١٠٠
عدد الدورات في مكافحة غسل الأموال	لا يوجد	10	27.0	16	43.2
	من١-٣ دورات	25	67.6	21	56.8
	من٤-٦ دورات	2	5.4	-	-
	أكثر من ٦ دورات	-	-	-	-
	المجموع	٣٧	%١٠٠	٣٧	%١٠٠

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-١) ما يلي:

أولا: المؤهل العلمي: أن حملة شهادة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة في المصرف المركزي فقد بلغت نسبتهم (54.1%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، أما الحاصلين على شهادة الماجستير فقد شكلت نسبتهم (5.4%). وبالنسبة لعينة المصارف التجارية فقد بلغت نسبة حملة شهادة البكالوريوس (73.0%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، أما الحاصلين على شهادة الماجستير فقد شكلت نسبتهم (5.4%).

وترى الباحثة أن هذه النتائج تدل على أفراد العينة المختارة هم من ذوي الكفاءات العلمية والعملية العالية والتي تمكنهم من التعامل مع متغيرات الدراسة التدقيق الإلتزام ومكافحة غسل الاموال في المصارف.

٢-سنوات الخبرة: أن ما نسبته (67.6%) من أفراد عينة الدراسة في المصرف المركزي يمتلكون خبرات (أكثر من ١٠ سنوات) ، و بلغت نسبة الفئة (أقل من سنتين) (5.4%) من إجمالي حجم العينة المبحوثة. أما بالنسبة لعينة المصارف التجارية فقد بلغت نسبة من يمتلكون خبرات (أكثر من ١٠ سنوات) (56.8%)، وخلت العينة من الفئة (أقل من سنتين).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-المركز الوظيفي: أن من مركزهم الوظيفي المدقق(المفتش) هم الأعلى بين أفراد عينة الدراسة في المصرف المركزي وشكلوا ما نسبته (59.5%) وهي النسبة الأكبر بين المراكز الوظيفية الأخرى، أما من مركزهم الوظيفي مدير هيئة الرقابة والتفتيش ومعاون المدير هيئة الرقابة والتفتيش فقد شكلت نسبتهم معا (١٠.٨%) من إجمالي عينة الدراسة. أما بالنسبة لعينة المصارف التجارية فقد بلغت نسبة من مركزهم الوظيفي (المدقق الداخلي) بنسبة (75.7%) من إجمالي عينة الدراسة، وأخيرا جاء من مركزهم الوظيفي (معاون مدير الرقابة الداخلية) وشكلوا ما نسبته (8.1%) من إجمالي عينة الدراسة.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة أن عينة الدراسة ممن مركزهم الوظيفي (المدقق الداخلي) في المصارف التجارية والمفتش في البنك المركزي يمتلكون قدرات تؤهلهم للقيام بالواجبات التي تمليها عليهم طبيعة العمل ويمنحهم القدرة على العمل في المجال الرقابي تنعكس أثارها على مستوى أداءهم.

٤-عدد الدورات في التدقيق: أن أفراد عينة الدراسة في المصرف المركزي ممن تلقوا دورات تدريبية في مجال التدقيق (من١-٣ دورات) هم الأعلى بين الفئات الأخرى وشكلوا ما نسبته (54.1%)، أما من تلقوا دورات تدريبية (أكثر من ٦ دورات) بنسبة (13.5%)، وتضمنت العينة (مستجيبين اثنين) لم يتلقوا مثل دورات ونسبتهم (5.4%) من إجمالي عينة الدراسة. أما بالنسبة لعينة المصارف التجارية فقد بلغت نسبة من تلقوا دورات تدريبية في مجال التدقيق (من١-٣ دورات) هم الأعلى بين الفئات الأخرى وشكلوا ما نسبته (56.8%)، أما من تلقوا دورات تدريبية (أكثر من ٦ دورات) بنسبة (8.1%)، وتضمنت العينة (مستجيب واحد) لم يتلقى أية دورة.

وترى الباحثة أن المصارف تتبنى استراتيجيات من أجل الاحتفاظ بالموارد البشرية التي تمتلك مهارات جيدة في مجال عملها من خلال إشراكهم في دورات تدريبية في التدقيق والذي يضمن الاستقرار في عمل هذه المصارف وفي سياستها الداخلية والخارجية أيضا.

٥-عدد الدورات في مكافحة غسل الأموال: أن أفراد عينة الدراسة في المصرف المركزي ممن تلقوا دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال (من١-٣ دورات) هم الأعلى بين الفئات الأخرى وشكلوا ما نسبته (67.6%)، أما الذين لم يتلقوا دورات تدريبية في هذا المجال فقد بلغ (١٠ مستجيبين) ونسبتهم (27.0%) من إجمالي عينة الدراسة. أما بالنسبة لعينة المصارف التجارية فقد بلغت نسبة من تلقوا دورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال (من١-٣ دورات) هم الأعلى بين الفئات الأخرى وشكلوا ما نسبته (56.8%)، وتضمنت العينة (١٦ مستجيب) لم يتلقوا دورات تدريبية في هذا المجال ونسبتهم (43.2%) من إجمالي عينة الدراسة.
وتشير هذه النتائج أعلاه إلى أن أفراد عينة الدراسة من حيث خصائصهم الديموغرافية مناسبة لتعبئة الاستبانات بالجودة المطلوبة مما يطمئن الباحثة إلى سلامة البيانات التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل الوصفي لمجالات الدراسة :

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام

ت	العبارات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يتم تزويد البنك المركزي بالقوائم المالية لأغراض تدقيقها.	3.810	1.411	4.162	1.093
٢	يعمل المدقق على تدقيق الموازنات ومطابقتها مع الوضع المالي.	3.973	1.363	4.269	.990
٣	يقوم المدقق أثناء عملية التدقيق بطلب جداول التسهيلات المصرفية بكافة أنواعها لتدقيقها.	3.810	1.243	4.054	.998
٤	يتم تدقيق السجلات والكشوفات المعدة من قبل شعبة المحاسبة مثل (الحوالات الداخلية المبتاعة، الصكوك المعتمدة...الخ).	3.540	1.366	4.054	.880
٥	تدقيق الحسابات المتبادلة بين المصارف والتأكد من الحسابات الموقوفة.	3.783	1.356	3.918	1.064
٦	تدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تطبيق مبدأ إعرف زبونك (KYC) وأخذ كافة المستمسكات.	4.162	1.343	4.270	1.193
٧	يقوم المدقق بتدقيق الديون المتأخرة التسديد .	3.837	1.166	3.621	.892

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨	التأكد من إرسال الفرع لجداول حسابات الزبائن كل أسبوعين إلى الإدارة العامة/وحدة غسل الأموال التي تزيد عن(١٥) مليون دينار بموجب استمارة (CTS).	3.810	1.449	4.272	1.261
٩	التأكد من مصادر أموال الزبائن التي تزيد عن (١٥) مليون دينار بموجب استمارة (CTS).	3.837	1.443	4.271	1.239
١٠	تدقيق النقدية للتأكد من سيولة الفرع ومطابقتها مع السجلات.	3.567	1.236	3.702	1.151
١١	التأكد من تواقيع مسؤول الخزينة ومدير الفرع.	3.837	1.166	3.432	1.041
١٢	تدقيق سجل راجع الساحب .	3.594	.9562	3.459	.988
١٣	تدقيق المبالغ الخاملة .	3.945	1.025	3.891	1.173
١٤	تدقيق الودائع غير المطالب بها .	3.729	1.044	3.567	.9871
١٥	الاطلاع على تقرير الرقابة الداخلية للمصرف .	3.756	1.164	3.864	1.058
المحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام		3.800	1.034	3.920	.890

يشير الجدول (٤-٢) إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.800). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.162-3.540) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " تدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تطبيق مبدأ إعرف زبونك (KYC) وأخذ كافة المستمسكات " بمتوسط حسابي بلغ (4.162) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يتم تدقيق السجلات والكشوفات المعدة من قبل شعبة المحاسبة مثل (الحوالات الداخلية المبتاعة، الصكوك المعتمدة...الخ)." في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.540).

أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان إجراءات التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.920). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.272- 3.432) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " التأكد من إرسال الفرع لجداول حسابات الزبائن كل أسبوعين إلى الإدارة العامة/وحدة غسل الأموال التي تزيد عن(١٥) مليون دينار بموجب استمارة (CTS) " بمتوسط حسابي بلغ (4.272) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " التأكد من تواقيع مسؤول الخزينة ومدير الفرع " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.432).

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الالتزام

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الالتزام

ت	العبارات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٦	يتمتع المدقق بالاستقلال والحياد في رأيه والحياد عند قيامه بعملية التدقيق.	4.189	1.371	4.135	1.294
١٧	يتابع المدقق التطورات الحديثة في مجال التدقيق ضمن أحد المعايير و التشريعات الخاصة به.	3.973	1.384	4.135	1.272
١٨	يتمتع المدقق بمعرفة كاملة ضمن اختصاصه من الناحية العلمية والعملية من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه بشكل ناجح.	4.000	1.374	4.054	1.223
١٩	يتصف المدقق بالعدل والصدق أثناء إجراءات عملية تدقيق الحسابات.	4.000	1.374	4.243	1.188
٢٠	يتصف المدقق بالأمانة و السرية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات .	4.162	1.343	4.135	1.158
٢١	يتصف المدقق بالموضوعية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات .	4.000	1.224	4.189	1.150
٢٢	يتصف المدقق بالنزاهة المهنية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات .	4.216	1.356	4.189	1.198
المحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام		4.067	1.239	4.152	1.129

يشير الجدول (٤-٣) إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.067). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.216 –3.973) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " يتصف المدقق بالنزاهة المهنية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات " بمتوسط حسابي بلغ (4.216) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يتابع المدقق التطورات الحديثة في مجال التدقيق ضمن أحد المعايير و التشريعات الخاصة به " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.675).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.152). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.243-4.054) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " يتصف المدقق بالعدل والصدق أثناء إجراءات عملية تدقيق الحسابات " بمتوسط حسابي بلغ (4.243) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يتمتع المدقق بمعرفة كاملة ضمن اختصاصه من الناحية العلمية والعملية من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه بشكل ناجح " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.054).

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٤)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال

ت	العبارات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٤	يدرك المدقق مدى مسؤوليتهم عن كشف الأخطاء وحالات لغش وغسل الأموال أثناء عملية التدقيق.	3.945	1.289	4.027	1.117
٢٥	يدرك المدقق اثر غسل الأموال السلبي على استمرارية المصرف.	3.405	1.235	4.000	1.105
٢٦	تقع على المدقق مسؤولية تزويد البنك المركزي العراقي بكتاب الملاحظات.	3.702	1.127	4.000	1.130
٢٧	تقع على المدقق مسؤولية تصدير تقرير خاص للبنك المركزي حول تصنيف الديون لدى المصرف مع ضرورة إبداء الرأي بوضوح بشأن كفاية أو عدم كفاية مخصصات الديون المصنفة.	3.540	1.144	3.621	1.089
٢٨	على المدقق أن يعير أهمية خاصة لمدى تقيد المصرف بإجراءات الرقابة الداخلية المطلوبة.	3.837	1.236	4.162	1.258
المحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال		3.734	1.055	3.973	1.058

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الجدول (٤-٤) إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.734). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.973 – 3.405) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " على المدقق كتابة تقرير للبنك المركزي يوضح المخالفات والتجاوزات للقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي في البنك" بمتوسط حسابي بلغ (3.973) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يدرك المدقق اثر غسل الأموال السلبي على استمرارية المصرف " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.405).

أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية فان مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.973). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.162– 3.621) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه "على المدقق أن يعير أهمية خاصة لمدى تقيد المصرف بإجراءات الرقابة الداخلية المطلوبة " بمتوسط حسابي بلغ (4.162) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " تقع على المدقق مسؤولية تصدير تقرير خاص للبنك المركزي حول تصنيف الديون لدى المصرف مع ضرورة إبداء الرأي بوضوح بشأن كفاية أو عدم كفاية مخصصات الديون المصنفة " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.621).

رابعا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام

ت	العبارات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٠	يلتزم المدقق بالقيام برقابة الجودة، وسياستها وإجراءاتها.	3.891	1.125	4.081	.982
٣١	يلتزم المدقق والعاملين بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية و التنظيمية .	3.973	1.040	4.108	.993
٣٢	يتمتع المدققين بفهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة بهيئة الرقابة والتفتيش و يلتزم بها .	3.999	1.154	4.108	1.021

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٣	على المدقق الالتزام بمعايير الرقابة على الجودة والإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.	4.001	1.054	4.216	1.031
٣٤	على المدقق إتباع السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها تقدير مدى القبول أو الاستمرار في التعامل مع العميل.	3.648	.888	4.135	1.031
٣٥	التأكد من الإجراءات التي تم إنجازها والحصول على أدلة تدقيق مناسبة تدعم نتائج إجراءات التدقيق.	3.918	.862	4.324	1.001
المحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام		3.905	.893	4.162	.930

يشير الجدول (٤-٥) إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.905). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.648–4.001) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " على المدقق الالتزام بمعايير الرقابة على الجودة والإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية" بمتوسط حسابي بلغ (4.001) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " على المدقق إتباع السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها تقدير مدى القبول أو الاستمرار في التعامل مع العميل " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.648).

أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.162). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.324– 4.081) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " التأكد من الإجراءات التي تم إنجازها والحصول على أدلة تدقيق مناسبة تدعم نتائج إجراءات التدقيق " بمتوسط حسابي بلغ (4.324) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يلتزم المدقق بالقيام برقابة الجودة، وسياستها وإجراءاتها " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.081).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: مكافحة غسل الأموال:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤-٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتغير التابع: مكافحة غسل الأموال

ت	العبارات	عينة المصرف المركزي		عينة المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٦	يلتزم المصرف بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي و التحقق منها لمكافحة غسل الأموال	4.189	1.411	4.162	1.236
٣٧	تساهم متابعة المدقق المتواصلة للتحويلات الداخلية بين المصارف داخل الإقليم في الحد من جريمةغسل الأموال.	3.945	1.432	4.162	1.236
٣٨	تساهم متابعة المدقق المتواصلة للتحويلات الخارجية بين المصارف خارج الإقليم على مكافحة غسل الأموال.	3.945	1.352	4.1081	1.264
٣٩	يساهم متابعة المدققين لإيداعات النقدية الكبيرة(غير العادية) المودعة من قبل أشخاص الطبيعيين أو المعنويين على مكافحة غسل الأموال.	3.945	1.373	4.162	1.213
٤٠	تساهم متابعة المدققين لإيداعات الصكوك (شيك) بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاط الزبون على مكافحة غسل الأموال.	3.891	1.369	4.081	1.277
٤١	تساهم متابعة المدققين لتبديل كميات الكبيرة من أوراق النقدية من فئات صغيرة بأوراق نقدية مع فئات كبيرة على مكافحة غسيل الأموال.	3.945	1.052	4.135	1.228
٤٢	يساهم توفير القوائم المالية اللازمة عن الحوالات الخارجية المرسلة إلى بنك المركزي / مكتب غسل الأموال على مكافحة غسل الأموال .	3.918	1.115	4.216	1.272

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٣	يساهم متابعة وحدة غسل الأموال عن استيراد / تصدير بضاعة لا يتماشي قيمتها مع طبيعة عمل و نشاط الزبون لحد من محاولات غسل الأموال .	3.513	1.169	3.837	1.213
٤٤	يساهم متابعة وحدة غسل الأموال عن إصدارات خطاب الضمان بما لا يتناسب مع نشاط الزبون لمكافحة غسل الأموال .	3.675	1.334	3.973	1.322
٤٥	يساهم متابعة وحدة غسل الأموال عن تكرار قيام الزبائن باستخدام كامل بطاقة الائتمانية ، ثم القيام بسداد كامل لرصيد المدين للحد من محاولات غسل الأموال .	3.729	1.239	4.270	1.193
٤٦	يساهم متابعة المصرف عن قيام الزبون بزيارات متكررة بشكل غير عادي للخزائن خاصة به (صناديق الإيداعات الشخصية) للحد من غسل الأموال .	3.756	1.299	4.297	1.175
٤٧	يلتزم المصرف بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية .	4.108	1.264	4.243	1.090
٤٨	يلتزم المصرف بالتأكد بوجود وكالة عدلية (كاتب عدل) أو تفويض معتمد من المصرف في حلا تعامل مع شخص أخر بالنيابة عن العميل .	3.945	1.200	4.189	1.126
٤٩	يلتزم المصرف بالمتابعة الدقيقة و المستمرة في تعاملاته مع عملائه من فئة الأشخاص السياسيين .	3.756	1.252	4.108	1.125
٥٠	يلتزم المصرف بايلاء العناية الخاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال .	3.648	1.337	4.216	1.133
٥١	يلتزم المصرف بعدم الدخول في علاقة مصرفية مع مصرف وهمي.	3.891	1.429	3.973	1.142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٢	يلتزم المصرف بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بالعناية الواجبة بشأن العملاء لمدة خمس سنوات على الأقل من تأريخ انجاز العملية أو إنهاء العلاقة حسب واقع الحال.	3.675	1.055	3.513	.931
٥٣	يلتزم المصرف بوضع نظام داخلي مناسب لمكافحة عمليات غسل الأموال .	4.027	1.142	4.108	1.048
٥٤	تدريب العاملين على وسائل مكافحة غسل الأموال .	3.973	1.213	4.189	1.265
٥٥	تطبيق الأدوات الرقابية و المحاسبية تساعد في اكتشاف عمليات غسل الأموال .	3.945	1.268	4.270	1.239
٥٦	إبلاغ مراقب الامتثال عن طريق إعداد تقارير الاشتباه و نشاط مكافحة غسل الأموال .	3.891	1.100	4.324	1.248
المتغير التابع: مكافحة غسل الأموال		3.878	1.057	4.130	1.087

يشير الجدول (٤-٦) إلى أن المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: مكافحة غسل الأموال قد جاءت بمستوى أهمية مرتفع من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.878). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.189–3.648) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " يلتزم المصرف بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي و التحقق منها للحد من غسل الأموال " بمتوسط حسابي بلغ (4.189) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يلتزم المصرف بايلاء العناية الخاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الأموال " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.648).

أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: مكافحة غسل الأموال قد جاءت بمستوى مرتفع من الأهمية وبلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.130). وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.324 – 3.513) وقد جاءت الفقرة التي تنص على انه " قيام مراقب الامتثال زيارات الميدانية للفروع لتقييم مدى التزام العاملين بالقوانين والضوابط الرقابية في شأن مكافحة غسل الأموال " بمتوسط حسابي بلغ (4.324) بينما جاءت الفقرة التي تنص على انه " يلتزم المصرف بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بالعناية الواجبة بشأن العملاء لمدة خمس سنوات على الأقل من تأريخ انجاز العملية أو إنهاء العلاقة حسب واقع الحال " في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.513).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به (VIF) للقيمة (١٠). وأن تكون قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05).

وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تساوي صفر، والجدول رقم (٤-٧) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (٤-٧) نتائج اختبار (VIF) والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

ت	المتغيرات المستقلة الفرعية	VIF	Tolerance	Skewness
١	إجراءات التدقيق الإلتزام	٣.٥٦	٠.٣١٨	٠.٢٢٧
٢	الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق	٢.٩٣	٠.٣٥١	٠.٤٩١
٣	مسؤولية المدقق	٣.٠٧	٠.٣٩٨	٠.٢٩٩
٤	الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق	٢.٧١	٠.٣٨٧	٠.٣٧٧

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٧) عدم وجود تداخل خطي متعدد (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل (التدقيق الالتزام)، وإن ما يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار (VIF) للأبعاد المتمثلة بـ (إجراءات التدقيق الإلتزام، الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق ، مسؤولية المدقق، الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق) والبالغة (٣.٥٦، ٢.٩٣، ٣.٠٧، ٢.٧١) على التوالي. ويتضح أن جميع هذه القيم اقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (٥) وان قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت بين (٠.٣٩٨-٠.٣١٨) وهي أعلى من (٠.٠٥) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

كذلك تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (1).

وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي متعدد بين أبعاد المتغير المستقل، وان بيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان اختبار أثر المتغير المستقل والمتمثل بالتدقيق الإلتزام في المتغير التابع والمتمثل على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وعليه يمكن اختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

وتنص على أنه: " "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي.

الجدول (٤-٨) نتائج معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط
١	.34629	.893	.896	.947

يبين الجدول (٤-٨) وجود أثر للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) والتي بلغت (.896) أي إن ٨٩% من التغير على مكافحة غسل الاموال تعود الى التدقيق الالتزام في المصارف التجارية الاهلية و ذلك من وجه نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة و التفتيش في المصرف المركزي.

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (٤-٩) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (٤-٩) اختبار تحليل التباين ANOVA

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	36.158	1	36.158	301.525	.000
البواقي Residual	4.197	35	.120		
الكلي Total	40.356	36			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول السابق (٤-٩) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (301.525) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعني ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

كما يبين الجدول التالي (٤-١٠) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات التدقيق الإلزامي:

الجدول (٤-١٠) اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	الخطأ المعياري Std. Error	B		
إجراءات التدقيق الإلتزام	.185	.203	.189	2.934	.007
الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق	.724	.149	.619	4.155	.000
مسؤولية المدقق	.095	.150	.095	٢.636	.009
الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق	.354	.156	.420	2.683	.000

تشير بيانات الجدول السابق (٤-١٠) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الاولى، كانت النتائج على النحو الآتي:

١-اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص على أنه: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (٤-١٠) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (٢.٩٣٤) بمستوى دلالة (.007) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الأولى وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري(Beta) قد بلغ (.185) وهي قيمة دالة إحصائياً.

٢-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص على أنه: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بأخلاقيات وأدأب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي.

يبين الجدول (٤-١٠) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (4.155) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بأخلاقيات وأداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري(Beta) قد بلغ (.724) وهي دالة إحصائياً.

٣-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص على أنه: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي.

يبين الجدول (٤-١٠) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (٢.٦٣٦) بمستوى دلالة (.009) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري(Beta) قد بلغ (.095) وهي دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

وتنص على أنه: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي.

يبين الجدول (٤-١٠) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.683) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الرابعة وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر من خلال الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري(Beta) قد بلغ (.354) وهي دالة إحصائياً.

ثانيا: النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

وتنص على أنه: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الاهلية.

الجدول (٤-١١)

نتائج معامل التحديد لنموذج الانحدار المتعدد

النموذج Model	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square معامل التحديد المعدّل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط
١	٠.28707	٠.930	٠.932	٠.966

من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (٠.932) في الجدول (٤-١١) يتبين أن ٩٣% من التغيرات على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق ترجع إلى كل من (إجراءات التدقيق الإلتزام، الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق، مسؤولية المدقق، الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق) وبالتالي فانه يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى انه "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزامي على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (٤-١٢) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (٤-١٢) اختبار تحليل التباين ANOVA

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	39.720	1	39.720	48.990	.000
البواقي Residual	2.884	35	.082		
الكلي Total	42.604	36			

يبين الجدول السابق (٤-١٢) أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (48.990) وهي قيمة دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٠.٠٥ مما يعني ان النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .

الجدول (٤-١٣)اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

المتغيرات المستقلة / المعاملات	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig. t
	المعاملات المعيارية (Beta)	الخطأ المعياري Std. Error	B		
إجراءات التدقيق الإلتزام	.169	.109	.206	.8842	60.0
الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق	.324	.111	.312	2.816	.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولية المدقق	.170	.122	.175	.4312	2۰۰.
الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق	.355	.118	.416	3.533	.001

تشير بيانات الجدول السابق (٤-١٣) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الثانية، كانت النتائج على النحو الآتي:

١-اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

وتنص على أنه: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

يبين الجدول (٤-١٣) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.884) بمستوى دلالة (.006) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الأولى وبالتالي الاستنتاج بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام علة مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل قد بلغ (.206) وهي قيمة دالة إحصائياً.

٢-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص على أنه: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بأخلاقيات وأداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

يبين الجدول (٤-١٣) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.816) بمستوى دلالة (.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بأخلاقيات وأدأب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل قد بلغ (.312) وهي دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

وتنص على أنه: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

يبين الجدول (٤-١٣) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (2.431) بمستوى دلالة (.002) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل قد بلغ (.175) وهي دالة إحصائياً.

٤-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

وتنص على أنه: " لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

يبين الجدول (٤-١٣) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت (3.533) بمستوى دلالة (.001) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من ٠.٠٥ مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الفرعية الرابعة وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من خلال الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل قد بلغ (.416) وهي دالة إحصائياً.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

وتنص على انه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال بين المدققين الداخليين في المصارف التجارية الاهلية وبين المدققين(المفتشيين) في البنك المركزي في إقليم كردستان العراق".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار t لعينتين مستقلتين للتحقق من الفروق في التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال بين المصارف التجارية الاهلية وبنك المركزي في إقليم كردستان العراق. وكما هو موضح في الجدول (٤-١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٤-١٤) نتائج اختبار t (Independent Samples Test) لعينتين مستقلتين للفروق في أثر التدقيق الإلتزام في على مكافحة غسل الأموال بين المصارف التجارية الاهلية وبنك المركزي في إقليم كردستان العراق

المتغير	المصرف	العدد	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة	قيمةT الجدولية	مستوى الدلالة Sig.*
			موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة					
متغيرات التدقيق الإلتزام مجتمعة	مركزي	٣٧	٧	٢	٢٣	١	٤	3.8000	1.03423	-6.981	١.٦٥٣	.241
	تجاري	٣٧	9	23	٥	-	-	3.920	.890			
إجراءات التدقيق الإلتزام	مركزي	٣٧	٤	٦	٢١	٥	١	4.0676	1.23940	-6.897	١.٦٥٣	.519
	تجاري	٣٧	7	26	٤	-	-	4.152	1.129			
الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق	مركزي	٣٧	٣	٩	١٩	٦	-	3.7342	1.05516	-6.753	١.٦٥٣	.190
	تجاري	٣٧	13	19	٥	-	-	3.973	1.058			
مسؤولية المدقق	مركزي	٣٧	٣	٩	٢١	٥	١	3.734	1.055	-6.197	١.٦٥٣	.182
	تجاري	٣٧	7	26	٤	-	-	3.973	1.058			
الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق	مركزي	٣٧	٤	١٠	١٨	٥	-	3.9054	.89369	-6.491	١.٦٥٣	.018
	تجاري	٣٧	5	27	٥	-	-	4.162	.930			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول (٤-١٤) نتائج الفروق للتدقيق الإلتزام (إجراءات التدقيق الإلتزام، الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق، مسؤولية المدقق، الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق) على مكافحة غسل الأموال في المصارف بين التجارية وبنك المركزي في إقليم كردستان العراق. إذ أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتدقيق الإلتزام مجتمعة أو لكل بعد على حدى بين المصارف بين التجارية وبنك المركزي، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (-6.981) للتدقيق الإلتزام مجتمعة وهي غير دالة إحصائياً بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (١.٦٥٣). أما على مستوى كل متغير فقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (-6.897) لإجراءات التدقيق الإلتزام، (-6.753) للالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق، (-6.197) لمسؤولية المدقق، و (-6.491) للالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة (T) الجدولية البالغة (١.٦٥٣). وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفرية) التي تنص على: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام (إجراءات التدقيق الإلتزام، الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق، مسؤولية المدقق، الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق) على مكافحة غسل الأموال بين المصارف التجارية وبين البنك المركزي في إقليم كردستان العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عددا من التوصيات، وعلى النحو الآتي:

النتائج والاستنتاجات :

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أولا: النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمجالات الدراسة

١-أظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية للمحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة البنك المركزي، وتبين أنه يتم تدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تطبيق مبدأ إعرف زبونك (KYC) وأخذ كافة المستمسكات. أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان إجراءات التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وتبين انه التأكد من إرسال الفرع لجداول حسابات الزبائن كل أسبوعين إلى الإدارة العامة / وحدة غسل الأموال التي تزيد عن(١٥) مليون دينار بموجب استمارة (CTS). وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عبيد وعلي (٢٠١٤) التي بينت أن هناك دور للتدقيق في الحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها المؤسسات المصرفية التي تعد المستهدف الرئيسي من قبل غاسلي الأموال للانطلاق بعملية الغسيل.

ويمكن الاستنتاج بان إجراءات التدقيق الإلتزام بما تتضمنه من خطوات تفصيلية ينبغي أن يتقيد بها المدقق لتحقيق الأهداف من القيام بعملية التدقيق الإلتزام التي تختلف إجراءاتها باختلاف طبيعة عمل المشروعات التي يتم التدقيق على عملياتها، حيث أن إجراءات التدقيق الإلتزام لها دور هام على مكافحة غسيل الأموال التي تتعرض لها المصارف، وهذا يتطلب من المدقق الالتزام التام بهذه الإجراءات والأساليب لأن المؤسسات المصرفية هي المستهدف في عمليات غسل الأموال.

٢-أظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي، وتبين المدقق يتصف بالنزاهة المهنية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات. أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية فان الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق وتبين أن المدقق يتصف بالعدل والصدق أثناء إجراءات عملية تدقيق الحسابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشرع (٢٠٠٩) التي أظهرت أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية مدقق الحسابات في تأدية عمله. وتتفق أيضا مع نتيجة(2016) Cindor & Petrovic التي بينت أن استقلالية المدقق هي الأداة الرئيسية للمدقق عند أداء مهام التدقيق الأساسية والضوابط والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وفقا لقواعد السلوك المعتمدة.

ويمكن الاستنتاج بأهمية المبادئ والقواعد الأخلاقية والآداب العامة المتعارف عليها بين أعضاء المهنة والمحددة من المنظمات المهنية المختصة، حيث أنها تتطلب من المدقق إتباع سلوك معيناً يقوم على الالتزام به لضمان مستوى أداء مرتفع يعزز من كرامة المهنة، حيث أن مقاييس أخلاقيات المدقق تتضمن معايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد والجماعات للتميز بين الصواب والخطاء في العمل المهني الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل.

٣-أظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وتبين أن على المدقق كتابة تقرير للبنك المركزي يوضح المخالفات والتجاوزات للقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي في البنك. أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية فان مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وتبين انه على المدقق أن يعير أهمية خاصة لمدى تقيد المصرف بإجراءات الرقابة الداخلية المطلوبة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Aslani, et al. (2012) التي أظهرت أن من مسؤولية المدقق الخارجي والداخلي تقديم تقارير شفافة ودقيقة تعمل على تسهيل الأمر على لجنة التدقيق والسلطات الحكومية في الكشف عن عائدات غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والمالية.

ويمكن الاستنتاج بأهمية اكتشاف الاحتيال أو الخطاء الذي يأتي كنتيجة طبيعية لقيام مدقق بمهمته، حيث أن التلاعب في السجلات المحاسبية والمعلومات المالية التي يكتنفها تجاوزات لهيكل الرقابة المصمم لمنع عمليات الغش يقوم بها منتسبين آخرين، فإدراك اثر مسؤوليات المدقق في الكشف عن عمليات غسل الأموال تتطلب أن يكون لديه المعرفة التامة لأثر عمليات غسل الأموال على القوائم المالية وعلى استمرارية المنظمة، لذلك فان نظام الرقابة الداخلية يلعب دوراً في منع هذه العمليات باعتباره وسيلة أساسية لمكافحة جريمة غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والمالية.

٤-أظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية للمحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق من وجهة نظر عينة المصرف المركزي، وتبين ان على المدقق الالتزام بمعايير الرقابة على الجودة والإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية. أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام قد جاءت بمستوى تأثير مرتفع على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق. وتبين انه ينبغي التأكد من الإجراءات التي تم إنجازها والحصول على أدلة تدقيق مناسبة تدعم نتائج إجراءات التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سليمان (٢٠١٤) التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لبنود نظام الرقابة الداخلية ومنها معايير ومتطلبات جودة التدقيق في الحد من عمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وتتفق أيضا مع نتيجة(2011) ,.De Smet, D., & Anne-Laure, M التي أظهرت أن مراجعة وفحص القوائم من الاختبار تعد الأكثر فعالية في مجال الرقابة فيما يتعلق بمخاطر غسيل الأموال.

ويمكن الاستنتاج بأهمية الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الإلتزام التي تعبر عن عملية تدقيق الحسابات بمستوى مرتفع من الكفاءة والفاعلية عندما تتم حسب معايير التدقيق الدولية في إطار اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتحريفات والتلاعب وتقديم خدمة لمستخدمي القوائم المالية والذين يعتمدون على رأي المدقق في خلو مدى القوائم المالية من التجاوزات ومخالفات نظام المحاسبي للشركات التي يتم تدقيق حساباتها.

٥-أظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية لفقرات المتغير التابع: مكافحة غسل الأموال قد جاءت بمستوى أهمية مرتفع من وجهة نظر عينة المصرف المركزي وتبين أن المصرف يلتزم بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي و التحقق منها للحد من ظاهرة غسل الأموال. أما بالنسبة لوجهة نظر عينة المصارف التجارية الاهلية فان المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: مكافحة غسل الأموال قد جاءت بمستوى مرتفع من الأهمية، وتبين أهمية قيام مراقب الامتثال زيارات الميدانية للفروع لتقييم مدى التزام العاملين بالقوانين والضوابط الرقابية في شأن مكافحة غسل الأموال. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(2014) Ringh & Sultani التي بينت أن هناك دور للمدققين الخارجيين والداخليين في السويد في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

وبناءً على هذه النتيجة، فانه يمكن الاستنتاج بأن مكافحة غسل الأموال تتطلب استخدام أساليب وطرق رقابية للسيطرة على مصدر تلك الأموال خاصة تلك التي تتم في الوسائل الالكترونية والاتصالات والشبكات واستخدام البطاقات الذكية وأجهزة وبرامج الحاسوب عن طريق الانترنيت عبر منظومة حماية وتشفير لضمان سرية عمليات الإيداع التي يقوم بها مرتكبو الجريمة في تحويل الإيرادات والمتحصلات إلى أصول وممتلكات تبدو في صورة مشروعة.

ثانيا: النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة :

١-أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حسين (٢٠١٣) التي أظهرت وجود معرفة لدى مدققي الحسابات بأهمية عملية التدقيق اتجاه ظاهرة غسيل الأموال. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية الرئيسة الأولى، فقد تبين ما يلي:

أ-وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، وكما بين جدول (٤-١٠) أن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام من خلال الالتزام بأخلاقيات وأدأب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

ج- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين (المفتشين) العاملين في هيئة الرقابة والتفتيش في المصرف المركزي، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

د-وجود أثر للتدقيق الإلتزام من خلال الالتزام بمعايير و متطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العواقلة (٢٠١٧) التي توصلت إلى أن هناك دور للالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

٢-أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق" وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجاري الاهلي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Mitrou & Papachristou (2015) التي أظهرت أن للمدققين الخارجيين والداخليين دوراً مهماً ورئيسياً في الكشف عن عمليات غسيل الأموال. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن هذه الفرضية الرئيسة الثانية، فقد تبين ما يلي:

أ- وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجراءات التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، كما يبين الجدول(٤-١٣) أن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

ب-وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام من خلال الالتزام بأخلاقيات وأداب مهنة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

ج- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام من خلال مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال في المصارف تجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً. وتتفق أيضا مع نتيجة دراسة خلاوي (٢٠١٥) التي أظهرت أن ظاهرة غسيل الأموال لها آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي، ويترتب على مراقب الحسابات مسؤولية عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د-وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام من خلال الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الاهلية في إقليم كردستان العراق، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية، وأن قيمة المعامل دالة إحصائياً.

٣-أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الإلتزام (إجراءات التدقيق الإلتزام، الالتزام بأخلاقيات وآداب مهنة التدقيق، مسؤولية المدقق، الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق) على مكافحة غسل الأموال بين المدققين الداخليين في المصارف التجارية الاهلية وبين المدققين (المفتشين) في بنك المركزية في إقليم كردستان العراق.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فان الباحثة تقدم مجموعة من التوصيات، هي:

١-التأكيد على أهمية إتباع إجراءات التدقيق الإلتزام والخطوات التفصيلية أثناء قيام المدقق بتدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تواقيع مسؤول الخزينة ومدير الفرع.

٢-ضرورة التزام المدقق بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام التي تحكم العمل المهني والمحددة من المنظمات المهنية، وان يتصف المدقق بالنزاهة المهنية وبالمعرفة الكاملة ضمن اختصاصه من الناحية العلمية والعملية أثناء إجراءات عملية التدقيق الحسابات.

٣-التأكيد على أهمية تحديد مسؤولية المدقق عن كشف الغش وغسل الأموال عند ممارسة أعمال التدقيق، وضرورة أن يقوم بتوضيح المخالفات والتجاوزات للقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي في البنك.

٤-التأكيد على أهمية الالتزام المدقق بمعايير الرقابة على الجودة والسياسات والإجراءات المرتبطة بها، وكذلك الالتزام بمتطلبات جودة التدقيق الإلتزام والإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية .

٥-التأكد على دخول المدققين و المفتشين الى الدورات التدريبية في مجال التدقيق و مكافحة غسل الاموال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

الادارة العامة لتصميم و تطوير المناهج ،(٢٠١٠) ، مراجعة و مراقبة داخلية ، رياض ، المملكة العربية السعودية : المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني .

ابوهين ،إياد حسن حسين ،(٢٠٠٥)، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة.

بن منصور ،محسن ميلود،(٢٠٠٧)،غسل الاموال و دور المصارف التجارية في مكافحتها ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة أم درمان الاسلامية ،السودان

بركات ،عبد الله عزت ، (٢٠٠٦)، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد٣(العدد ٤)، ٢١٥-٢٣٢.

التميمي،هادي،(٢٠٠٦)،مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العملية،الطبعة الثالثة، عمان ، الاردن : دار وائل للنشر و التوزيع.

حسين، ريم عقاب. (٢٠١٣). تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها: دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، (العدد٣١)، ٤٣١-٤٥٩.

حفني،ربيع،(٢٠٠٦) ،دراسة حولة مكافحة غسل الاموال من منظور إسلامي :

الحلي،زيد،(٢٠١٥) ، دليل المصارف في العراق ، مكتب بابل للخدمات الاعلامية بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق .

الحوراني،أكرم محمود و حساني،عبد الرزاق حسن ،(٢٠١٤) ، النقود المصرف ، منشورات جامعة دمشق ، جمهورية العربية السورية .

خلاوي،ستار جبار ، (٢٠١٥) ، مسؤولية مراقب الحسابات في ظل ظاهرة غسيل الاموال ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة واسط ، قسم محاسبة : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=768.

دريس،أميرة & محمد،للوشي،(٢٠١٦)،استراتيجيات الحوكمة البنكية للوقاية من ظاهرة غسيل الاموال و مكافحتها ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،(العدد١٠)،٢١٠-٢٢٤ .

الذيبة، زياد عبد الحليم & ابو قبع، حمزة يوسف. (٢٠١٧). بعض العناصر المؤثرة في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي في مكاتب التدقيق الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين . مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد ٨(العدد ١٦) : ١٥٧-١٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذنيبات،علي عبدالقادر،(٢٠١٥) ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية ،الطبعة الخامسة،عمان ، الاردن :دار وائل للنشر و التوزيع .

راضي ، محمد سامي ،(٢٠١١) ، موسوعة المراجعة المتقدمة ،طبعة ١، الاسكندرية ، مصر: دار التعليم جامعي للنشر .

رشيد،زياد عبد الكريم و عبدالقادر، عبدالوهاب عبدالقادر،٢٠١٦ ،دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال "مع اشارة خاصة للعراق" ،منشورات وزارة المالية :دائرة الاقتصادية .

الرحيم،عبدالكريم عبد و صالح،جليل ابراهيم وعبدالرحمن،نهلة غالب ،(٢٠١٤) ،قياس مستوى جودة التدقيق لمكاتب التدقيق المنطقة الجنوبية ،دراسة ميدانية لمكاتب البصرة ،ميسان ،ذسقار ،مجلة جامعة ذي قار ،مجلد ١ ،(العدد٩) ، ١-٢٥ .

الركابي، ناجي شايب كايم & طالب، نادية. (٢٠١٤). التدقيق الداخلي ودوره في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، مجلة معهد الإدارة، المجلد ٧ (العدد٥) ، ٤٥-٦٢.

السبكي ، هاني عيوسي ، (2015)،غسيل الأموال :دراسة في ضوء الشريعة الاسلامية و بعض التشريعات الدولي و الإقليمية و الوطنية،ط١ ،عمان ، الاردن :دار الثقافة للنشر و التوزيع .

سعيد،آراس محمد & احمد،عثمان امين ،(٢٠١٣) ، الرقابة المالية و التدقيق بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الاولى، كردستان،السليمانية: دار والنشر دلشاد .

سعيد ،اقبال ،(٢٠١٢) ، جريمة غسيل الاموال في الواقع العراقي الحالي
:http://altaakhipress.com/viewart.php?art=10411

سعيفان ، محمود محمد ،(٢٠١٠)، تحليل و تقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال ،ط٢ ، عمان ، الاردن :دار الثقافة للنشر و التوزيع .

سليمان، محمد تيسير حسن.(٢٠١٤). أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

شاهين ،علي عبد الله،(٢٠١٦) ، الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الاموال وسبل تطويرها-دراسة تطبيقية على مصارف العاملة في فلسطين ، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية ، المجلد ١٧ (عدد٢) : ٦٣٧-٦٧٦ .

الشرع، مجيد، (٢٠٠٩)، التدقيق الخارجي الالكتروني في عمل المصرفي ومحددات التنفيذ: دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية، مجلة الإدراة والاقتصاد، (العدد ٧٦)، ١١٧-١٢٨.

الشماع،فائق محمود ،(٢٠٠٩) ،الحساب المصرفي – دراسة قانونية مقارنة ،الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن :دار الثقافة للنشر و التوزيع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبيد ،قيصر علي & علي ،احمد ماهر محمد. (٢٠١٤). دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد ١٠(العدد ٣٠) :١-٢٧ .

عبدالقادر و الرسمه غالب ،(٢٠٠٤)، المستشار القانوني للمصارف المركزي في دولة الامارات العربية المتحدة ،السرية المعلومات المصرفية المبدأ الذهبي، مقال متاح على عنوان الالكتروني التالي :
<http:www.albayan.com.ae/emirates/294/10pin>LastVisited(13.7.2004)

عبدالله،خالد أمين ،(٢٠٠٤)،علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية- ،الطبعة الثانية،عمان ، الاردن:دار وائل للنشر و التوزيع .

عبدالله ،خالد أمين ،(٢٠١٢) ، التدقيق و الرقابة في البنوك ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن : دار وائل للنشر و التوزيع.

عبدالباقي ، عرفة يوسف،(٢٠٠٨) ،ظاهرة غسيل الاموال و كيفية مواجهتها ، رسالة ماجستير المنشورة ، جامعة أمدرمان الاسلامية، السودان .

عبدالقادر، دانا حمة باقي،(٢٠٠٥) ،السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال : دراسة تحليلية مقارنة ،رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة السليمانية، سليمانية،كردستان.

عنيزات،معتصم فلاح، ٢٠١٣، جريمة غسل الاموال و دور المصارف و البنوك في الاردن اتجاهها من وجهة نظر العاملين فيها ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن : مكتبة جامعة الاردنية – شعبة التزويد .

العدناني ،محمد هادي،(٢٠٠٠)، المراجعة و التدقيق بين النظرية والتطبيق "كتاب الثاني " ،الطبعة الاولى،تعز،اليمن: مكتبة المركزية .

العواقلة،سونيا قاسم ،(٢٠١٧) ، دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الاموال في بنوك التجارية الاردنية ،رسالة ماجستير غير المنشورة ، جامعة آل البيت ، عمان ، الاردن .

عوض الله، صفوت عبد السلام ،(٢٠٠٥)، الاثار الاقتصادية لعمليات غسيل الاموال و دور البنوك في مكافحة هذه العمليات،مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة و القانون.

قانون المصرف رقم (٩٤) ،(٢٠٠٤) ، البنك المركزي العراقي .

القرداغي،علي محي الدين،(٢٠١٠)، المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ،الطبعة الاولى ، الكتاب الثاني ،بيروت ،لبنان :دار البشائر الاسلامية .

القريشي ، اياد رشيد ، (٢٠١١) ، التدقيق الخارجي منهج العلمي نظريا و تطبيقيا ، الطبعة الاولى ، بغداد ، العراق: دار الكتاب و الوثائق ببغداد .

القصير،يوسف عبدالله ،(٢٠١٧)، مكافحة جريمة غسل الأموال ، ط١ ، عمان ، الاردن : :دار الثقافة للنشر و التوزيع

القيسي ،اسامة سالم شاكر & الجميلي ،حسام عبد الجبار حمود ، (2012) ، ألالتزامات ألأخلاقية وقواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات _ بحث نظري ،كلية الادارة مال و الاعمال ، قسم المحاسبة ، جامعة الموصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطارنة , غسان فلاح , (2006), تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية , الطبعة الاولى , عمان , الاردن:دار المسيرة للنشر و التوزيع .
المصدر،مرشد عيد،(٢٠١٣) ،أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة) ،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الاسلامية ، غزة .
الموسوي، عباس نوار كحايط. (٢٠٠٩). دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسل الاموال، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد٢ (العدد٧٤): ٢٧-٣٨.
النوري،عبدالجبار،(٢٠١٧) ، مقالة غسيل الأموال في ظل غياب الشرف و الضمير :
.http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/56350-2017-03-26-12-59-37
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار مراجعة (٢٠٠) ، الاهداف العامة للمراجع المستقل و القيام بالمراجعة طبقا لمعايير المراجعة : https://faculty.mu.edu.sa/public/uploads
الوقائع العراقية ، (٢٠١٥) ، قانون مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب ، البنك المركزي العراقي ، (العدد ٤٣٨٧) .
الياور،علي عصام محمد علي،(٢٠١٦)، الدورة التدريبية – مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب وفقا لقانون غسل الاموال العراقي رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ، البنك المركزي العراقي : مركز الدراسات المصرفية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

American Institute of Certified Public Accountants,(2013), Code of Professional conduct and Bylaws, New York: United States of America.

AbuOliam, Ahmad Mohammed abdalla, and A.Rahman, Aspalella . (2016). The impact of Jodanian anti-money laundering laws on Banking . Journal of money Laundering control, 1a(1), 70-78 .

Aslani, Mohammad, lotfaliyan Fatemeh, and Ghasemi Maziyar, (2012), Financial Crimes Auditing, International Journal of Trade, Economics and Finance, vol 1 (No 3): 34-38.

Bik, Olof Petrus Godefridus, (2010), The behavior of assurance professionals: A cross-cultural perspective. Eburon Uitgeverij BV

Cindori, S. Petrović T. (2016), The Significance of Assessing Money Laundering Risk as a Part of Auditing Operations, Athens Journal of Business and Economics, vol 5 (No7): 1-12.

Dave S., Marten A. (2010), Improving auditor effectiveness in anti-money Laundry, Managerial Auditing Journal, vol 22(No 2): 117-125

De Smet, Dieter & Anne-Laure,Mention, (2011), Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AML practices: Case study in a Luxembourgish context. Managerial Auditing Journal,vol 26(No 2): 182-203.

Gold D, and Levi Michael, (2002), Money-Laundering In The UK: An Appraisal Of Suspicion-Based Reporting, First Report, London: House Of Commons, Http://Usinfo.State.Gov/Journals.

International Ethics Standards Board for Accountants, (2013), Handbook of the Code of Ethics for professional Accountants, New York: International Federation of Accountants (IFAC) .

Mitrou,Dimitra Th , and Papachristou Georgios K. (2015). The Contribution of Internal Audit on Combating Money Laundering And Terrorism Financing, Journal of WEI Business and Economics , vol 4 (No 2) :50.

Ringh Adam, Sultani Sharare, (2014), The auditor's role in combating money laundering, Master Thesis, Department Of Business Studies, Uppsala University.

Serhan, C., Mikhael, S., & El Warrak, S. (2016), Anti-Money Laundering Rules and the Future of Banking Secrecy Laws: Evidence from Lebanon. International Finance and Banking, vol *3*(No 2): 148.

Schermerhorn , John R,(2008) , Management ,7th editaion ,New york : John Wiley and Sons Inc.

Simwayi, Musonda & Guohua,Wang, (2011), The role of commercial banks in combating money laundering. Journal of Money Laundering Control, vol 14(No 4): 324-333.

Somashekar,N,T (2014) Banking , published by new age International (p) Limited, ISBN 10 :8122424619 ISBN 13 : 9788122424614 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)
الاستبانة

تحية طيبة وبعد :

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات المتعلقة بدراسة ميدانية لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في جامعة آل البيت، وهي بعنوان "أثر التدقيق الإلتزام على مكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية الأهلية في أقليم كردستان العراق"

.ومن أجل تحقق الغاية من الدراسة، أرجو قراءة الفقرات بتمعن والإجابة عنها بموضوعية وبدقة من خلال وضع علامة (√) أمام الفقرة المناسبة من وجهة نظركم، ونؤكد لكم بأن جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لإغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر ووافر الامتنان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول (معلومات عامة): يرجى وضع إشارة (✓) في الفراغ المناسب:

المؤهل العلمي ☐دبلوم فما دون . ☐بكالوريوس . ☐ ماجستير. ☐دكتوراه .

سنوات الخبرة ☐أقل من سنتين . ☐من ٢ – أقل من ٥ سنوات .

☐ من ٥ – أقل من١٠سنوات. ☐ أكثر من ١٠ سنوات .

المركز الوظيفي ☐مدير هيئة الرقابة والتفتيش . ☐ معاون المدير هيئة الرقابة والتفتيش. ☐المدقق(المفتش). ☐ أخرى .

☐ رئيس لجنة التدقيق(التفتيش). ☐المدقق الداخلي.☐مدير الرقابة الداخلية. ☐ معاون مدير الرقابة الداخلية.

عدد الدورات في التدقيق ☐لا يوجد. ☐من١-٣ دورات . ☐ من٤-٦ دورات. ☐أكثر من ٦ دورات.

عدد الدورات في مكافحة غسيل الأموال ☐لا يوجد. ☐من١-٣ دورات ☐ من٤-٦ دورات . ☐أكثر من ٦ دورات.

القسم الثاني

أولا- التدقيق الإلتزام - يرجى وضع إشارة (✓) في الخانة التي تعبر عن رأيك

	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: إجراءات التدقيق الإلتزام					
١	يتم تزويد البنك المركزي بالقوائم المالية لأغراض تدقيقها.					
٢	يعمل المدقق على تدقيق الموازنات ومطابقتها مع الوضع المالي.					
٣	يقوم المدقق أثناء عملية التدقيق بطلب جداول التسهيلات المصرفية بكافة أنواعها لتدقيقها.					
٤	يتم تدقيق السجلات والكشوفات المعدة من قبل شعبة المحاسبة مثل (الحوالات الداخلية المبتاعة، الصكوك المعتمدة...الخ).					
٥	تدقيق الحسابات المتبادلة بين المصارف والتأكد من الحسابات الموقوفة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	تدقيق استمارات الحسابات المفتوحة في البنك مثل الجاري والتوفير والودائع الثابتة والتأكد من تطبيق مبدأ إعرف زبونك(KYC) وأخذ كافة المستمسكات .					
٧	يقوم المدقق بتدقيق الديون المتأخرة التسديد .					
٨	التأكد من إرسال الفرع لجداول حسابات الزبائن كل أسبوعين إلى الإدارة العامة/وحدة غسل الأموال التي تزيد عن(١٥)مليون دينار بموجب استمارة (CTS).					
٩	التأكد من مصادر أموال الزبائن التي تزيد عن (١٥) مليون دينار بموجب استمارة (CTS).					
١٠	تدقيق النقدية للتأكد من سيولة الفرع ومطابقتها مع السجلات.					
١١	التأكد من تواقيع مسؤول الخزينة ومدير الفرع.					
١٢	تدقيق سجل راجع الساحب .					
١٣	تدقيق المبالغ الخاملة .					
١٤	تدقيق الودائع غير المطالب بها .					
١٥	الاطلاع على تقرير الرقابة الداخلية للمصرف .					
المحور الثاني: الالتزام بآداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الإلتزام						
16	يتمتع المدقق بالاستقلال والحياد في رأيه والحياد عند قيامه بعملية التدقيق.					
17	يتابع المدقق التطورات الحديثة في مجال التدقيق ضمن أحد المعايير و التشريعات الخاصة به .					
18	يتمتع المدقق بمعرفة كاملة ضمن اختصاصه من الناحية العلمية والعملية من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه بشكل ناجح.					
19	يتصف المدقق بالعدل والصدق أثناء إجراءات عملية تدقيق الحسابات.					
20	يتصف المدقق بالامانة و السرية اثناء اجراءات عملية التدقيق الحسابات .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21	يتصف المدقق بالموضوعية اثناء اجراءات عملية التدقيق الحسابات .					
22	يتصف المدقق بالنزاهة المهنية اثناء اجراءات عملية التدقيق الحسابات .					
23	يتمتع المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بفحص و اعداد التقرير اثناء عملية التدقيق الحسابات.					
المحور الثالث: مسؤولية المدقق عن كشف الغش و غسل الاموال						
24	يدرك المدقق مدى مسؤوليتهم عن كشف الاخطاءو حالات لغش و غسل الاموال اثناء عملية التدقيق .					
25	يدرك المدقق اثر غسل الأموال السلبي على استمرارية المصرف.					
26	تقع على المدقق مسؤولية تزويد البنك المركزي العراقي بكتاب الملاحظات.					
27	تقع على المدقق مسؤولية تصدير تقرير خاص للبنك المركزي حول تصنيف الديون لدى المصرف مع ضرورة ابداء الرأي بوضوح بشأن كفاية أو عدم كفاية مخصصات الديون المصنفة.					
المحور الرابع: الالتزام بمعايير ومتطلبات جودة التدقيق الالتزام						
30	يلتزم المدقق بالقيام برقابة الجودة ، وسياستها و اجراءاتها .					
31	يلتزم المدقق و العاملين بالمعايير المهنية و المتطلبات القانونية و التنظيمية .					
32	يتمتع المدققين بفهم سياسات و اجراءات رقابة الجودة بهيئة الرقابة والتفتيش و يلتزم بها .					
33	على المدقق الالتزام بمعايير الرقابة على الجودة والافصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.					
34	على المدقق اتباع السياسات والاجراءات التي يمكن من خلالها تقدير مدى القبول أو الاستمرار في التعامل مع العميل.					
35	التأكد من الإجراءات التي تم إنجازها والحصول على أدلة تدقيق مناسبة تدعم نتائج إجراءات التدقيق.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- مكافحة غسل الأموال

يرجى وضع إشارة (✓) في الخانة التي تعبر عن رأيك

	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة
36	يلتزم المصرف بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي و التحقق منها لمكافحة غسل الاموال .					
37	تساهم متابعة المدقق المتواصلة للتحويلات الداخلية بين المصارف داخل الأقليم في الحد من جريمة غسل الاموال.					
38	تساهم متابعة المدقق المتواصلة للتحويلات الخارجية بين المصارف خارج الأقليم في الحد من الجريمة غسل الأموال.					
39	يساهم متابعة المدققين لايداعات النقدية الكبيرة(غير العادية) المودعة من قبل اشخاص الطبيعين أو المعنوين على مكحافحة غسل الأموال.					
40	تساهم متابعة المدققين لايداعات الصكوك(شيك) بمبالغ كبيرة بما لايتناسب مع نشاط الزبون على مكافحة غسل الأموال.					
41	تساهم متابعة المدققين لتبديل كميات الكبيرة من أوراق النقدية من فئات صغيرة بأوراق نقدية مع فئات كبيرة على مكافحة غسيل الأموال.					
42	يساهم توفير القوائم المالية اللازمة عن الحوالات الخارجية المرسلة الى بنك المركزي / مكتب غسل الاموال على مكافحة غسل الاموال .					
43	يساهم متابعة وحدة غسل الأموال عن استراد/تصدير بضاعة لايتماشي قيمتها مع طبيعة عمل و نشاط الزبون لحد من محاولات غسل الاموال .					
44	يساهم متابعة وحدة غسل الأموال عن اصدارات خطاب الضمان بما لايتناسب مع نشاط الزبون لمكافحة غسل الاموال .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

45	يساهم متابعة وحدة غسل الاموال عن تكرار قيام الزبائن باستخدام كامل بطاقة الائتمانية ، ثم القيام بسداد كامل لرصيد المدين للحد من محاولات غسل الاموال .					
46	يساهم متابعة المصرف عن قيام الزبون بزيارات متكررة بشكل غير عادي للخزائن خاصة به (صناديق الايداعات الشخصية) لمكافحة غسل الاموال .					
47	يلتزم المصرف بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية .					
48	يلتزم المصرف بالتأكد بوجود وكالة عدلية (كاتب عدل) أو تفويض معتمد من المصرف في حلا تعامل مع شخص أخر بالنيابة عن العميل .					
49	يلتزم المصرف بالمتابعة الدقيقة و المستمرة في تعاملاته مع عملائه من فئة الاشخاص السياسيين .					
50	يلتزم المصرف بايلاء العناية الخاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل الاموال .					
51	يلتزم المصرف بعدم الدخول في علاقة مصرفية مع مصرف وهمي.					
53	يلتزم المصرف بوضع نظام داخلي مناسب لمكافحة عمليات غسل الاموال .					
54	تدريب العاملين على وسائل مكافحة غسل الاموال .					
55	تطبيق الادوات الرقابية و المحاسبية تساعد في اكتشاف عمليات غسل الاموال .					
56	ابلاغ مراقب الامتثال عن طريق اعداد تقارير الاشتباه و نشاط مكافحة غسل الاموال .					
57	قيام مراقب الامتثال زيارات الميدانية للفروع لتقييم مدى التزام العاملين بالقوانين و الضوابط الرقابية في شأن مكافحة غسل الاموال .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (٢)

أسماء محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم الدتور	الرتبة العلمية	الجامعة
1	غسان فلاح المطارنة	أستاذ دكتور	ال البيت
2	سيف عبيد ارحيل الشبيل	أستاذ مشارك	آل البيت
3	طارق عودة عيد الخالدي	أستاذ مساعد	آل البيت
٤	عودة احمد بني احمد	أستاذ مشارك	آل البيت
٥	نوفان حامد العليمات	أستاذ مشارك	آل البيت
٦	محمد ناصر المشاقبة	أستاذ مساعد	آل البيت
٧	محمد الحايك	أستاذ مساعد	آل اليت
٨	محمد مفلح الحدب	أستاذ مساعد	آل البيت
٩	عبدالله محمد الزعبي	أستاذ مساعد	آل البيت
١٠	مهند أكرم نزال	أستاذ مشارك	آل البيت
١١	حمزة الموالي	أستاذ مساعد	الاردنية
١٢	فاتن كيرزان	دكتورة	الاردنية
١٣	فارس سعود القاضي	أستاذ مشارك	جرش
١٤	سليمان مصطفي الدلاهمة	أستاذ دكتور	جرش
١٥	علاء جبر المطارنة	أستاذ مساعد	جرش
١٦	محمد فوزي ابو الهيجاء	أستاذ مشارك	جرش
١٧	جمال حسن العفيف	أستاذ مشارك	جرش
١٨	بسام جعارة	أستاذ مساعد	عمان الاهلية
١٩	محمد دباغية	أستاذ مشارك	عمان الاهلية
٢٠	فادي العصفور	أستاذ مساعد	عمان الاهلية
٢١	فراس ابو دلبوح	أستاذ مساعد	اربد الاهلية
٢٢	احمد العياصرة	أستاذ مشارك	اربد الاهلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com